01_Mise en page 1 17/07/2024 21:51 Page1

الحكومة تدرس ملفات هامة تنفيذا لتوجيهات الرئيس

إنشاء تجزئات سكنية بالهضاب والجنوب.. وتعزيز آليات وقف مجازر الطرق

ص02

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الخلافة العامة للطريقة التيجانية:

المشاركة بقوة يوم 7 سبتمبر لإنجاح مشروع الجزائر الجديدة

ص03

رئيس الجمهورية التزم بتعهداته واستجاب لتطلعات وانشغالات الجزائريين

إنجازات بلا حدود في جزائر سيّدة بلا قيود

- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لضمان سيادة وكرامة البلاد والعباد
- فسح المجال للمؤسسات الناشئة.. إدماج نصف مليون شاب واستحداث منحة البطالة

عهد تجسّد والرئيس وعد فأوفى

إسكان المواطنين و"عدل3".. مؤشرات خضراء للاقتصاد الجديد بشهادة "الأفامي" والبنك الدولي

- "ثورة" في الأجور لتحسين القدرة الشرائية.. والدولة الاجتماعية مبدأ نوفمبري

ص03

انفراد

رئيس المحكمة الدستورية عمر بلحاج في حوار حصري لـ "الشعب":

الرئاسيات المسبقة تتويج لإصلاحات الرئيس تبون وتلبية لطموحات الشعب

تصوير: عباس تيليوة

- تكريس لمسار جزائر جديدة قوامها التسيير الراشد وفق متطلبات دولة الحق والقانون
- تحوّلات وتحديات إقليمية وعالمية تتطلب مزيدا من الوعي لتحصين بلادنا
- عصرنة ورقمنة معالجة الطعون الانتخابية وفق السرعة والدقة والفعالية
- تشكيلة المحكمة يغيب عنها التمثيل السياسي خلافا لما كان عليه المجلس الدستوري
- صلاحيات واسعة ومتميزة للهيئة بموجب دستور 2020 في مراقبة دستورية القوانين
- المحكمة تفصل في حق الناخب وحق المنتخب وهذه آليات ضمان استقلاليتها

ص04-05

الجزائر الجديدة تكسب الرهان.. الخبير محمد بوجلال في منتدى "الشعب":

دول إفريقية وعربية تطلب التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية

- الشبابيك المستحدثة بلغت النضوج والتشبع عبر 7 بنوك عمومية و13 بنكا خاصا

ص07

كلّ الترتيبات جاهزة لمرافقتهم.. برباري:

46 رياضيا لتشريف الجزائر في الألعاب الأولمبية بباريس

ص18

الحكومة تدرس ملفات هامة تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية

إنشاء تجزئات سكنية بالهضاب والجنوب.. وتعزيز آليات وقف مجازر الطرق

■ تكييف المنظومة القانونية حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
■ الارتقاء بالقطاع الفلاحي إلى سلم الأولويات لتحقيق الأمن الغذائي

ترأس الوزير الأول نذير العرباوي، أمس الأربعاء، اجتماعا للحكومة تناول مشروعي مرسومين تنفيذيين يتعلقان بالوقاية الداخلية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى عروض تتعلق بمجالات السكن والفلاحة وأمن الطرق، حسب ما أفاد بيان لمصالح الوزير الأول.

جاء في البيان: «ترأس الوزير الأول، السيد نذير العرباوي، الأربعاء 17 جويلية 2024، اجتماعا للحكومة خصص لدراسة مشروعي مرسومين تنفيذيين يتعلقان بشروط وكيفيات قيام الخاضعين بوضع وتنفيذ برامج الوقاية الداخلية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذا كيفيات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك، واللذين يندرجان في إطار تكييف المنظومة القانونية الوطنية مع الأدوات والالتزامات الدولية ذات العلاقة. وتنفيذا لالتزامات رئيس الجمهورية، تناولت الحكومة بالبحث والدراسة العروض القطاعية الخاصة بإنشاء تجزئات اجتماعية جديدة على مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب من أجل ضمان سكن لائق وتحسين وتنويع عروض السكن.

كما استمعت الحكومة إلى عرض يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الطرقات مع ضرورة تعزيز آليات الوقاية من حوادث المرور التي اتخذتها السلطات العمومية وإدماج وسائل وأدوات جديدة بما يتماشى مع متطلبات الأمن المروري ويساهم في الحد من حوادث الطرقات والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين.

وفي إطار تجسيد توجيهات السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى الارتقاء بالقطاع الفلاحي إلى سلم الأولويات، استمعت الحكومة إلى عرض حول مخرجات اليوم الدراسي المتعلق بالاستثمار الفلاحي على مستوى ولايات الجنوب، خاصة فيما يتعلق بالزراعات الاستراتيجية التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي».

المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية تسلمه رسميا شهادة التعيين

المعهد الجزائري للأدلة الجنائية وعلم الإجرام.. كفاءة وجدارة

تسلم المعهد الوطني الجزائري للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني، بشكل رسمي، شهادة النجاح في اختبار الكفاءة الذي تنظمه المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، وذلك على هامش اجتماع تقييم نتائج اختبار الكفاءة 55، ليصبح بذلك المختبر الوحيد الذي يحوز على صفة التعيين من قبل هذه المنظمة الدولية في منطقة إفريقيا.

نوهت نائبة المدير العام للمنظمة، السفيرة أوديت ميلونو في كلمة ألقتها، الثلاثاء، بهذه المناسبة، بالإنجاز الذي حققه المعهد بعد استيفائه لكافة المعايير التي تعتمدها المنظمة في هذا الخصوص، ما أهله لينضم لقائمة المختبرات المعنية، حيث أضحت القارة الإفريقية بهذا الإنجاز ممثلة في هذه القائمة لأول مرة منذ سنة **2006**. تجدر الإشارة، إلى أن هذا الإنجاز جاء نتيجة الخبرة التي اكتسبها خبراء المعهد وجهودهم المبذولة خلال مختلف الاستحقاقات والتي تدعمت، خلال العام الفارط، بالتوقيع على اتفاقية توأمة بين المعهد ونظيره الألماني .WIS.

وخلال حفل الاستقبال، هنأت الممثلة الدائمة للجزائر لدى المنظمة، السفيرة سليمة عبد الحق، المعهد الوطني على هذا الإنجاز الذي جعله يقف كمركز تميز بفضل إسهامه في بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال عدة دورات تدريبية نظمت بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة، كما يضفي هذا التصنيف قيمة مضافة لنشاطات المعهد. واعتبرت بأن التصنيف يمثل إنجازا هاما للجزائر والقارة الإفريقية.

المفوض العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية:

القروض الموجهة للاقتصاد تفوق 13 ألف مليار دينار في 2023

كشف المفوض العام للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، رشيد بلعيد، أمس الأربعاء، أن قيمة القروض الموجهة للاقتصاد الوطني الممنوحة من طرف البنوك ارتفعت من 12 ألف مليار دج في عام 2022 إلى أكثر من 13 ألف مليار دج في 2023. أوضح بلعيد، عبر أمواج الإذاعة الوطنية، أن هذا الارتفاع راجع إلى «انتعاش النشاط الاقتصادي بفضل تحفيزات الدولة ومرافقتها للاستثمار التي تجعل المشاريع المقدمة للبنوك أكثر ربحية»، معتبرا أن هذا التطور «لا يستهان به» مقارنة بالسنوات الماضية، مشيرا إلى أن هذا الارتفاع يقدر بـ8٪ لدى البنوك العمومية وبـ12٪ لدى البنوك الخاصة.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

اتفاقية - إطار لتطوير الزراعات الاستراتيجية

وقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، أمس الأربعاء، بالجزائر العاصمة، على اتفاقية-إطار للشراكة مع مؤسسة تطوير الزراعات الفلاحية الاستراتيجية، بهدف تنظيم وتطوير علاقة التعاون بين الطرفين على الأمد البعيد، حسبما جاء في بيان للصندوق.

تم توقيع الاتفاقية بمقر الصندوق من طرف المدير العام للتعاون الفلاحي شريف بن حبيلس، والرئيس المدير العام لمؤسسة تطوير الزراعات الفلاحية الاستراتيجية، مصطفى بلحنيني.

من خلال هذه الاتفاقية، اتفق الطرفان على «تنظيم علاقة تعاون على الأمد البعيد ضمن إطار اختصاصهما ومصالحهما المشتركة، بالإضافة إلى الانشغالات التي تخص كلا منهما مع توحيد إمكانياتهما التقنية والمادية».

اقتراب موعد الإعلان عن نتائج البكالوريا

«سيسبانس» وترقب الأفراح في بيوت الجزائريين

مع اقتراب العد التنازلي لموعد الإعلان عن نتائج الباكالوريا، دخل 790 ألف تلميذ في حالة ترقب يساورهم القلق والتوتر والضغط، يستوي في ذلك المترشحون وأولياءهم والأهل والأصدقاء، على حد سواء، ينتظرون جميعا وبفارغ الصبر نتائج هذا الامتحان المصيري الذي يحدد مستقبل التلاميذ ويؤهل الناجحين الى الدراسات العليا ويفتح أمامهم آفاق تحصيل علمي واعد.

صونيا طبة

لم يخف التلاميذ الذين اجتازوا شهادة البكالوريا دورة **2024** مشاعر القلق المختلطة بأمل تحقيق النجاح والتفوق والخوف من الرسوب والفشل، مؤكدين أن اقتراب الإعلان عن النتائج يجعلهم في حالة نفسية صعبة ويرفع معدل التوتر لديهم، خاصة بالنسبة للمترشحين الذين اجتهدوا طول السنة الدراسية في سبيل السعي لنيل الشهادة، وكلهم أمل أن يحصدوا ثمار اجتهادهم ومثابرتهم والعناء الطويل مع التحضير لهذا الامتحان المصيري.

واعتبروا أن النجاح في شهادة البكالوريا هو خطوة مفصلية لبداية مرحلة جديدة من النجاحات والتحديات في حياتهم وذلك نظرا لأهميتها في تقرير مصيرهم وتحقيق أحلامهم وطموحاتهم التي عملوا لأجلها **12** سنة تمثل الأطوار التعليمية الثلاثة الابتدائي والمتوسط والثانوي وهو ما سيسمح لهم برسم الطريق نحو مستقبل مشرق ومهنة ناجحة.

وتشير التوقعات إلى أن موعد الإعلان عن نتائج شهادة البكالوريا سيكون خلال **72** ساعة القادمة، وذلك بداية من مساء الخميس الى يوم السبت، في انتظار تأكيد وزارة التربية الوطنية رسميا موعد الكشف عن النتائج عبر الموقع الذي وضعته الوزارة في خدمة المترشحين للإطلاع على نتائجهم بمجرد التحقق من نزولها رسميا في الموقع. وسيتمكن المترشحون في جميع الشعب والتي تشمل العلوم التجريبية والرياضيات وتسيير واقتصاد ولغات أجنبية وآداب وفلسفة وتقني رياضي وآداب وفلسفة وكذلك المترشحون الأحرار من الإطلاع على نتائجهم الخاصة بامتحان شهادة البكالوريا دورة **2024** لجميع الولايات عبر أرضية ورابط الموقع الإلكتروني المخصص للإعلان عن النتائج: **bac.onec.dz.**

في الذكرى 45 لانتصار الثورة الساندينية

بوغالي يشارك في احتفالات بنيكاراغوا ممثلا للرئيس

ممثلا لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يشارك رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي، في احتفالات الذكرى 45 لانتصار الثورة الساندينية بنيكاراغوا، حسب ما أفاد، أمس الأربعاء، بيان للمجلس.

أوضح نفس المصدر، أن هذه الاحتفالات ستقام يوم 19 جويلية بالعاصمة ماناغوا، وذلك بحضور «عديد المدعوين من رؤساء الدول والحكومات وممثليهم من مختلف دول العالم».

الدورة 45 للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي

بتكليف من رئيس الجمهورية.. عطاف في أكرا

حل وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج أحمد عطاف، ظهر أمس الأربعاء، بأكرا، عاصمة جمهورية غانا الشقيقة، للمشاركة في أشغال الدورة الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، المرتقبة يومي 18 و19 جويلية، وذلك بتكليف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حسب ما أفاد بيان للوزارة.

حسب البيان، «سيتبع هذا الاجتماع الوزاري بانعقاد القمة التنسيقية السادسة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الجهوية، وهي القمة المبرمج التئامها يوم 21 جويلية الجاري».

وينصب جدول أعمال الدورة الوزارية، «حول مناقشة عدد من القضايا المالية والإدارية التي ترتبط بالتسيير الداخلي للاتحاد الإفريقي، إلى جانب المسائل المرتبطة بالشراكات التي أقامتها المنظمة القارية مع مختلف الفاعلين الدوليين، وكذا عضويتها في مجموعة العشرين، فضلا عن مواصلة تفعيل آليات العمل الإفريقي المشترك والتحضير للاستحقاقات المقبلة على الصعيدين القاري والدولي».

دعت المجتمع الدولي للاتحاد

الجزائر.. نضال متواصل من أجل وضع حد للجرائم الصهيونية

دعت الجزائر، أمس الأربعاء، المجتمع الدولي إلى الاتحاد من أجل وضع حد للجرائم الصهيونية ضد سكان غزة ومساندة الشعب الفلسطيني في سعيه للتحرر.

صرح الممثل الدائم المساعد للجزائر لدى الأمم المتحدة، نسيم قواوي، في مداخلته خلال النقاش العام الفصلي بمجلس الأمن الدولي حول «الوضع في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية»، أنه «قد حان الوقت للاتحاد ووضع خلافاتنا جانبا من أجل السعي إلى تحقيق وقف فوري لإطلاق النار بغزة وحل دائم وعادل لفلسطين». وأوضح قواوي، أن حل القضية الفلسطينية «يجب أن يقوم على توافق دولي يضمن للفلسطينيين الحق في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على أرض أسلافهم».

كما أكد الدبلوماسي الجزائري، أن عدوان الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل متواصل(...) وأن حوالي 130 ألف فلسطيني قد سقطوا شهداء أو كجرحى، ويبدو أن المجتمع الدولي عاجز أمام آلة الحرب المدمرة التي تستهدف الأبرياء في غزة»، مشيرا إلى النزوح القسري للسكان وتهديم ممتلكاتهم على يد الجيش الصهيوني الذي يحظى بالإفلات التام من العقاب.

كما أكد الممثل الدائم المساعد للجزائر لدى الأمم المتحدة على ضرورة محاسبة الكيان الصهيوني على أعماله الفظيعة التي يقترفها ضد الفلسطينيين، متأسفا لبطء المجتمع الدولي في التحرك.

أيقونة حاربت التمييز العنصري وكافحت لنصرة الشعبين الفلسطيني والصحراوي.. السفير جودي:

«الجزائر جعلتني بطلا».. هكذا قال مانديلا

■ الرمز كتب الكثير عن دعم الجزائر وتضامنها مع شعب جنوب إفريقيا

تطرق سفراء ودبلوماسيون، في منتدى الذاكرة، الذي نظمته جمعية مشعل الشهيد، بالتنسيق مع يومية المجاهد والجمعية الدولية لأصدقاء الثورة الجزائرية، أمس الأربعاء، بمناسبة اليوم العالمي للزعيم نيلسون مانديلا المصادف لـ18 جويلية من كل سنة، إلى دور هذا الزعيم في مكافحة نظام التمييز العنصري، وعلاقته بالثورة الجزائرية التي استلهم منها مبادئ الكفاح والدفاع عن الحركات التحررية في العالم.

سهام بوعموشة

تناول الدبلوماسي والسفير السابق نورالدين جودي، «مسيرة الزعيم نيلسون مانديلا، الكفاح ضد التمييز العنصري، حيث كان له موقف صارم بالنسبة للشعب الفلسطيني والصحراوي، وأوصل جنوب إفريقيا للاعتراف بالصحراء الغربية.

ذكر الدبلوماسي جودي، أن مانديلا تدرب في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وأعجب بالثورة الجزائرية وجاء إلى الجزائر ليستلهم منها، نظرا لأوجه التشابه بين البلدين، مثل التمييز العنصري الذي يعاني منه الجنوب إفريقيون والجزائريون آنذاك».

وأضاف الدبلوماسي السابق بجنوب إفريقيا: كان للرئيس المستقبلي لجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري، كلمات تشهد على الامتنان الأبدي تجاه الجزائر بقوله: «أنا أول جنوب إفريقي يتم تدريبه على الأسلحة في الجزائر، وعندما عدت إلى بلدي لمواجهة الفصل العنصري، شعرت بأنني أقوى»، وقال أيضا: «الجزائر جعلتني بطلا».

وأبرز جودي «مسيرة الزعيم نيلسون مانديلا، والكفاح ضد التمييز العنصري، حيث كان له موقف صارم بالنسبة للشعب الفلسطيني والصحراوي، وقد أوصل جنوب افريقيا للاعتراف بالصحراء الغربية. وقال جودي، الذي كان مترجما لمسؤولي الثورة، أن مانديلا كان طالبا في جامعة الحقوق، تدرب في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، أعجب بالثورة الجزائرية وجاء إلى الجزائر ليستلهم منها، نظرا لأوجه التشابه بين البلدين، مثل التمييز العنصري الذي يعاني منه الجنوب إفريقيون والجزائريون آنذاك».

وأكد عميد الدبلوماسيين، أن رفع جنوب افريقيا دعوى قضائية ضد الكيان الصهيوني هو مواصلة لمسيرة مانديلا، مشيرا إلى دفاع مانديلا عن الوحدة والعدالة في جميع أنحاء العالم، ومساهمته في مكافحة العنصرية والاستغلال والقمع، مضيفا «إنه لشرف عظيم أن أكون جزءا من الاحتفال باليوم الدولي لمانديلا، كل عام لتسليط الضوء على إرث رجل قام بتغيير القرن العشرين وساعد في تشكيل الأجيال 21 والمستقبلية، بما في ذلك الجوانب المختلفة للتفاعلات البشرية والتفكير».

من جهته، تحدث القائم بالأعمال بسفارة جنوب إفريقيا بالجزائر، لوقودي كوبورا برنار، عن دفاع مانديلا عن الوحدة والعدالة في جميع العالم، ومساهمته في مكافحة العنصرية والاستغلال والقمع، مبرزا أن «مانديلا كتب الكثير عن دعم الجزائر وتضامنها مع شعب جنوب إفريقيا خلال الكفاح ضد الفصل العنصري، وقد تجسد ذلك في زيارة مانديلا الى الجزائر خلال ستينيات» القرن الماضي.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 023 4691
الفاكس: 77 023 469

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: (021) 73.60.59
السرعة والجودة

من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، وكالة ANEP، المتواجة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 42. 05.10. 020 / 020.05.20.91
الفاكس: 020.05.13.77 / 020.05.13.45 / 020.05.11.48
البريد الإلكتروني: agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا تردإلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

الرئيس تبون التزم بتعهداته واستجاب لتطلعات وانشغالات الجزائريين

إصلاحات بلا حدود في جزائر سيّدة بلا قيود

■ تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لضمان سيادة وكرامة البلاد والعباد ■ رد اعتبار المنتوج الوطني ومراجعة شاملة للمنظومة القانونية للاستثمار ■ إرساء ثقافة المقاولاتية والابتكار.. وفسح المجال للمؤسسات الشبابية الناشئة ■ إدماج نصف مليون شاب في مناصب قارة واستحداث منحة البطالة ■ السكن و«عدل-3».. عهد تجسد والرئيس وعد فأوفى

ترك رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال فترة توليه سدة الحكم من 2019 إلى 2024، بصماته الخالدة الفريدة والمتميزة، على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، من خلال إصلاحات جريئة وشاملة، حرص على تنفيذها من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وتحسين حياة الجزائريين.

زهراء.ب

واجه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، في مسار بناء الجزائر الجديدة، رهانات وتحديات متعددة صعبة ومعقدة، خاضها بإرادة قوية رفقة من أسماهم مرارا وتكرارا بالوطنيين المخلصين، لاستدراك تراكمات الأوضاع الصعبة وموروث العهد البائد، وبناء اقتصاد ناجح وتنافسي للارتقاء بالحياة الاجتماعية استجابة لتطلعات الجزائريين وأحلامهم في بناء دولة قوية وعادلة ومسموعة بالخارج.

وبناءً على ذلك، أطلق الرئيس تبون ورشات كبرى للإصلاحات الاقتصادية، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتحرير روح المبادرات وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار. وقد توجت تلك الإصلاحات بالمراجعة الشاملة للمنظومة القانونية للاستثمار ضمن مقاربة ركيزتها الشفافية ومحاربة البيروقراطية والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، ورد اعتبار المنتوج الوطني، تحقيقا للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لضمان سيادة وكرامة البلاد والعباد، مثلما قال، فضلا عن اعتماد نمط جديد في منح وتسيير العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار.

شفافية.. نجاعة و«زلزال» في الذهنيات

وقد كللت جهود السيد الرئيس بتكريس إصلاح المنظومة النقدية والمصرفية والشمول المالي، من خلال إصدار القانون النقدي والمصرفي الجديد وتكريس الشفافية في الولوج إلى الطلب العمومي والنجاعة في إنجاز الصفقات العمومية، وكذا الفاعلية في تسيير المالية العمومية، وذلك ضمن خطة شاملة لإصلاح القطاع المالي والبنكي، خاصة عبر تنويع مصادر التمويل، وتكثيف الشبكة المصرفية وتحسين الشمول المالي، وترقية حوكمة المؤسسات المالية في الخارج وتحديدا في السوق الإفريقية، بهدف مرافقة الحركية التي تشهدها المبادلات التجارية على الصعيد القاري.

كما حرص رئيس الجمهورية على إرساء ثقافة المقاولاتية والابتكار، عن طريق استحداث عدد من الآليات المؤسساتية بهدف السماح لحاملي المشاريع بإنشاء مؤسسات منتجة، خاصة في مجال المؤسسات الناشئة، ناهيك عن دعم المؤسسات المصغرة، وقد تم تسجيل أكثر من 414 ألف مشروع مؤسسة مصغرة، وهذا ما سمح بتوفير عشرات آلاف مناصب الشغل، بعد دخول المشاريع الاستثمارية العالقة حيز الخدمة، فضلا عن استحداث منحة للوافدين الجدد على سوق العمل من أجل ضمان مرافقتهم خلال البحث عن منصب شغل، في ظروف تحفظ كرامتهم وذلك بالموازاة مع رفع وتيرة إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب.

الاقتصاد الجديد ينتصر بشهادة «الأفامي» والبنك الدولي

وسمحت كل هذه الإجراءات والقرارات بتحسين أداء المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني، ونقلها من الخانة الحمراء إلى الخانة الخضراء بشهادة هيئات دولية ومنظمات أممية، أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقليص بذلك التبعية للمحروقات، بفتح فرص كبيرة أمام المتعاملين الاقتصاديين وحاملي المشاريع لتطوير أنشطتهم والمساهمة في خلق الثروة وتعزيز معدلات التنمية.

«ثورة» في الأجور لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين

في ظل هذه الرهانات الاقتصادية، لم تكن هذه السياسة الطموحة بمعزل عن جهود كبيرة وفورية ومتتالية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، والذي يعتبر مبدأ ثابتا خلده بيان أول نوفمبر الذي أرسى أسس سياسة الحماية الاجتماعية المبنية على مبدإ العدالة وتكافؤ الفرص.

ومن أجل ترسيخ هذا الدور الحيوي للدولة، أطلق رئيس الجمهورية برنامجا طموحا لتعزيز المكتسبات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتلبية الحاجيات والخدمات الأساسية للمواطنين، مع تبني مقاربة ترتكز على تحسين نوعية هذه الخدمات وجودتها وضمان المساواة في الوصول إليها.

وعكف رئيس الجمهورية، منذ انتخابه على وضع التدابير اللازمة لتجسيد هذا البعد ولاسيما ما تعلق بالرفع من حجم التحويلات الاجتماعية ومجابهة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الصحية المترتبة عن جائحة كورونا. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، خصص أزيد من 27٪ من ميزانية الدولة لسنة 2024 للتحويلات الاجتماعية من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، كما تم تثمين الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 11٪ ورفع الأجور ومعاشات ومنح التقاعد بنسبة 47٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة، وإدماج أكثر من نصف مليون شاب في مناصب عمل قارة، كما تم استحداث منحة للبطالة، حيث يتم تكوين المستفيدين منها في تخصصات تستجيب لمتطلبات سوق الشغل بتخصيص سنويا غلاف مالي قدره 3.44 مليار دولار لمرافقة طالبي العمل للولوج إلى عالم الشغل.

الدولة الاجتماعية.. مبدأ نوفمبري لا تراجع عنه

على صعيد الحماية الاجتماعية، تم وضع سياسات متماسكة قائمة على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، ترتكز على مبادئ التضامن بين الأجيال والفئات المجتمعية والتوزيع وتوحيد الأنظمة والقواعد المتعلقة بتقدير الحقوق والامتيازات، من أجل الحفاظ عليه وضمان ديمومته للأجيال الحالية والقادمة، كما تشمل التأمين عن المخاطر التسعة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية ذات الشأن.

توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد من المواطنين، سمحت بتكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية التي بنيت عليها أركان الدولة الجزائرية. أما تثمين الأجور ومعاشات المتقاعدين فقد سمح بدعم القدرة الشرائية للمواطنين، حيث استفاد من أربع زيادات متتالية للأجور خلال الفترة الممتدة من 2020– 2024، أكثر من 2.8 مليون موظف ومتعاقد في الوظيف العمومي، كما تم إعفاء الأجور التي لا تتجاوز 30.000 دج من الضريبة على الدخل الإجمال، في حين رصد لتثمين معاشات ومنح التقاعد خلال السنوات الماضية 2020 – 2024، غلاف مالي مقدر بحوالي 1.100 مليار د.ج، من بينه مبلغ 172 مليار دج لتثمين منح ومعاشات التقاعد لشهر ماي 2024، وتم كذلك إعادة تثمين منحة البطالة، من 13.000 دج إلى 15.000 دج، ابتداء من شهر جانفي 2023، وإطلاق برنامج يتضمن منح 60 ألف إعانة بعنوان سنة 2024 لبناء السكن الريفي لفائدة العمال الأجراء والمتقاعدين، بغلاف مالي قدره 30 مليار دج.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم إعطاء أولوية وأهمية خاصة لقطاع السكن، حيث تم تسطير العديد من البرامج السكنية بمختلف الصيغ، وخاصة السكنات الاجتماعية لفائدة الأسر ذات الدخل الضعيف، مع مواصلة دعم السكن الريفي، وتطوير الصندوق الوطني للسكن ليتحول إلى البنك الوطني للإسكان، وذلك من أجل ضمان سياسة مستدامة في هذا القطاع الهام، وإيلاء المواطن كل العناية من خلال توفير السكن اللائق والميسور بالتكلفة المتاحة. وأظهرت إحصائيات قطاع السكن توزيع 1.5 مليون وحدة سكنية ما بين 2020–2024، وقد حققت الجزائر بذلك عتبة لم يسبق لها مثيل منذ استقلالها، علاوة على فتح الاكتتاب في برنامج «عدل-3»، في ذكرى عيد الشباب والاستقلال، وهو العهد الذي تجسد بعدما وعد الرئيس به وأوفى.

وكان رئيس الجمهورية قد أكد أن هذه البرامج وضعت تحسين ظروف معيشة المواطن وتعزيز مكانته محورا أساسيا للسياسات التنموية ضمن مقاربة قوامها الاستدامة والعدالة في إعادة توزيع الثروة في سياق ديناميكية شاملة للتغيير والإصلاح.

الراغبون في دخول المنافسة يودعون التصاريح

الآجال القانونية للترشح للرئاسيات المسبقة تنتهي اليوم

■ ساعات وتنطلق عمليات الدراسة والتدقيق وإصدار قرار القبول أو الرفض

بلغ مسار الانتخابات الرئاسية المقررة في 7 سبتمبر، المرحلة ما قبل الأخيرة، والتي تتعلق بإيداع تصاريح الترشح من قبل المترشحين بأنفسهم على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لتباشر عمليات الدراسة والتدقيق ثم إصدار قرار القبول أو الرفض.

حمزة.م

بناء على موعد مسبق، يبدأ الراغبون في الترشح للاستحقاق الرئاسي، اليوم، التوافد على مقر سلطة الانتخابات بقصر الأمم الصنوبر البحري بالعاصمة، من أجل إيداع التصاريح بالترشح، مرفقين بعدد من الوثائق المطلوبة إلى جانب استمارات الاكتتاب الفردي.

ومن بين الذين أعلنوا رغبتهم في الترشح، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وبلقاسم ساحلي عن «تكتل الاستقرار والإصلاح» وعبد العالي حساني شريف عن حركة مجتمع السلم ويوسف أوشيش عن جبهة القوى الاشتراكية.

وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد ذكرت بالشروط الواجب اتباعها لإيداع ملف الترشح، مشيرة إلى أنه «يعد تصريحا بالترشح لرئاسة الجمهورية إيداع طلب تسجيل من قبل المترشح شخصيا لدى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مقابل وصل استلام»، وذلك «وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 87 من الدستور والمواد 249، 250، 251، و253 من الأمر رقم 21–01، المؤرخ في 10 مارس سنة 2021».

وأكدت السلطة، أنه «لابد أن يتضمن التصريح بالترشح اسم المعني ولقبه وتوقيعه ومهنته وعنوانه ويرفق بملف يحتوي على الوثائق الواردة بالمواد المذكورة أعلاه».

يذكر، في هذا الشأن أن الراغبين في الترشح ملزمون، طبقا للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، بتقديم إما قائمة تتضمن 600 توقيع فردي لأعضاء منتخبين في مجالس شعبية بلدية أو ولائية أو برلمانية على الأقل، موزعة على 29 ولاية على الأقل، أو قائمة تتضمن 50.000 توقيع فردي على الأقل لناخبين مسجلين في قائمة انتخابية ويجب أن تجمع عبر 29 ولاية على الأقل، وينبغي ألا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية من الولايات المقصودة عن 1200 توقيع.

وتنتهي، اليوم، على الساعة منتصف الليل (00:00)، الآجال الزمنية لتقديم الملفات، من قبل 35 راغبا في الترشح الذين قاموا بسحب الاستمارات منذ 8 جوان الماضي، تاريخ صدور المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة في الجريدة الرسمية.

ووضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، على موقعها الرسمي، فضاء خاصا بالراغب في الترشح للرئاسيات، يتصدره عداد إلكتروني للآجال الزمنية، باليوم والساعة والدقيقة والثانية، إلى جانبه قائمة الوثائق المطلوبة، لإيداع التصاريح بالترشح للرئاسيات.

ومن المنتظر، أن يبدأ، صبيحة اليوم، توافد الراغبين في الترشح ومرافقيهم إلى مقر السلطة، من أجل تقديم ملفاتهم، بأنفسهم (الحضور الشخصي) طبقا للقانون، مع حرية الإدلاء بالتصريح للصحافة الوطنية الحاضرة بعين المكان.

ولابد أن يتضمن ملف الترشح مع استمارات الاكتتاب، 13 وثيقة، منها نسخة أصلية كاملة من شهادة ميلاد المعني، وشهادة الجنسية الجزائرية الأصلية للمعني، مع تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني أنه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط ولم يسبق اكتساب جنسية أخرى.

إضافة إلى تصريح بالشرف، يشهد بموجبه المعني أنه يدين بالإسلام، مع المستخرج رقم3 لشهادة السوابق القضائية له، وكذا صورة شمسية حديثة. إلى جانب ذلك، يشترط وفقا لنص المادة 249 من قانون الانتخابات، شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية لزوج المعني بالترشح، مع تصريح بالشرف يشهد بتمتع الزوج بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.

ويفرض القانون، شهادة الجنسية الأصلية، لأب وأم المعني، مع شهادة طبية مسلمة له من أطباء محلفين، مع تصريح بالشرف يشهد بموجبه على الإقامة دون انقطاع بالجزائر دون سواها لمدة 10 سنوات على الأقل التي تسبق ترشحه.

ولا يشترط القانون على الراغبين في الترشح، بلوغ الحد الأدنى المطلوب لاستمارات الاكتتاب الفردي، عند إيداع التصريح بالترشح على مستوى سلطة الانتخابات، حيث تتكفل الأخيرة بعد الاستمارات والتدقيق في سلامتها، إلى جانب دراسة الملف كاملا ومن ثمة تصدر قرارها بالرفض أو القبول، مع تبليغه للمعني في آجال محددة، ليتمكن من الطعن على مستوى المحكمة الدستورية.

وسخرت سلطة الانتخابات الموارد البشرية اللازمة من أعوانها وإطاراتها إلى جانب انتداب موظفين وكوادر من الإدارات العمومية، لدراسة الملفات وعد الاستمارات، في ظروف ملائمة للغاية وإصدار القرارات المناسبة.

ويسبق إيداع التصاريح بالترشح ودراسة مرحلة الحملة الانتخابية، التي يباشر فيها المتنافسون، التواصل مع الشعب، عبر التجمعات وعبر مختلف وسائط التواصل، من أجل إقناعه بالأفكار والبرامج، ليتخذ قراره يوم 7 سبتمبر في صناديق الاقتراع.

وأثبتت الجزائر، منذ 2019، تحكما فنيا وتقنيا في مختلف العمليات الانتخابية التي جرت، حيث لم تسجل أية تجاوزات تتعلق بالغش أو التزوير، ما أكسب كل مسار انتخابي المصداقية الكاملة، الأمر الذي يجعل من الرئاسيات القادمة حدثا سياسيا بالغ الأهمية لتعميق الممارسة الديمقراطية في البلاد، وانتخاب رئيس الجمهورية، بمشاركة واسعة.

استحقاق هام ومسؤولية عظيمة.. الخلافة العامة للطريقة التيجانية:

لا بديل عن المشاركة بقوة يوم 7 سبتمبر لإنجاح مشروع الجزائر الجديدة

دعت الخلافة العامة للطريقة التيجانية بعين ماضي بولاية الأغواط، الشعب الجزائري إلى المشاركة بقوة في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 7 سبتمبر القادم والالتفاف حول مشروع الجزائر الجديدة، حسب بيان وقعه الخليفة العام للطريقة التيجانية الشيخ علي بلعرابي التيجاني، تسلمت وكالة الأنباء الجزائرية نسخة منه، أمس الأربعاء.

أكد بيان الخلافة العامة، أن الجزائر أمام استحقاق «سياسي هام» و«مسؤولية عظيمة يتقدم لها خيرة أبناء هذا الوطن، ونتوسم في الشعب الجزائري التوجه بقوة في هذا الموعد لمنح الفائز الشرعية الدستورية القوية لقيادة سفينة الجزائر نحو المستقبل".

وأضاف أن الخلافة العامة للطريقة التيجانية، «بعيدا عن الوصاية السلبية، تشهد أن البلاد وضعت على المسار الصحيح، واتضحت معالم المستقبل من خلال ما أنجز وقرر، وأن الجزائر تصالحت مع بعدها الحضاري وموروثها الثقافي وبعدها الإقليمي وجغرافيتها الداخلية، استلهاما من بيان الفاتح نوفمبر بأبعاده الاجتماعية".

وأكد الخليفة العام للطريقة التيجانية، «أن البلاد وضعت على السكة الحقيقية بشجاعة واقتدار، ونتطلع للحفاظ على هذا المسار"، مشيرا الى أن رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والقيادة الحالية، «خرجت بالبلاد إلى شط الأمان وسط أمواج متلاطمة داخليا، وكثبان متحركة خارجيا».

وبعد أن أعرب عن أمله في «إتمام هذا الجهد»، دعا "كافة أطياف المجتمع الجزائري للالتفاف حول مشروع الجزائر الجديدة، والمشاركة الواسعة في الاستحقاق الرئاسي يوم 7 سبتمبر 2024، وكلمة الفصل للشعب الجزائري الحر السيد»، وذلك إيمانا بالواجب الديني والمدني وحرصا على أمانة الشهداء ومستقبل الأجيال الصاعدة.

آفـــــراد

رئيس المحكمة الدستورية المجاهد الأستاذ عمر بلحاج في حوار حصري لـ"الشعب":

الرئاسيات المسبقة
تتويج لإصلاحات الرئيس تبون
تلبية لطموحات الشعب

- تكريس لمسار جزائر جديدة قوامها التسيير الراشد وفق متطلبات دولة الحق والقانون
- تحوّلات ومستجدات وتحدّيات إقليمية وعالمية تتطلب منّا مزيدا من الوعي لتحصين بلادنا
- عصرنة ورقمنة مسارات معالجة الطعون الانتخابية وفق متطلبات السرعة والدّقة والفعالية
- تشكيلة المحكمة يغيب عنها التمثيل السياسي خلافا لما كان عليه المجلس الدستوري

هذه
هي الآليات التي وضعها الدستور لضمان استقلالية المحكمة الدستورية

يستقبل زائره بحفاوة الأخ الكريم، ويحتضنه بمحبة المجاهد الأبيّ، ويخاطبه بأسلوب العارف الورع، فهو الذي كافح لأجل الجزائر في شبابه اليافع، وتحمل أجلّ المسؤوليات دفاعا عن الوطن، وهو الدارس الفقيه الذي تدرّج في الوظائف القانونية، وبذل عصارة فكره وجهده لأجل قطاع العدالة.. إنه أوّل رئيس للمحكمة الدستورية التي أقرّها دستور 2020.. الأستاذ عمر بلحاج الذي تولانا بعنايته، وأجاب على أسئلتنا التي تمحورت حول دور المحكمة الدستورية في الاستحقاق الرئاسي المقبل، فكان هذا الحوار.. إليكموه..

صلاحيات واسعة ومتميزة للهيئة بموجب دستور 2020 في الرقابة على دستورية القوانين

• حاوره: محمد كاديك
• تصوير: عباس تيليوة

الشعب: تقترب الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في 7 سبتمبر القادم، وبدءا من الثالث من شهر أغسطس المقبل، ستتجه الأنظار نحو المحكمة الدستورية المنوط بها دستوريا وقانونيا الدور المحوري المتمثل في الفصل في ملفات الترشح والإعلان عن نتائج الاستحقاقات الانتخابية بعد الفصل فيها.. ماذا تنتظرون من الإعلاميين ليكونوا في خدمة المواطن بصفته ناخبا أو منتخبا؟

رئيس المحكمة الدستورية الأستاذ عمر بلحاج: لنبدأ من شهر يوليو، شهر الاحتفال بالذكرى الثانية والستين لعيد الاستقلال.. دعوني من خلال يومية "الشعب" العريقة أغتنم هذه المناسبة السعيدة، لأتقدم بالتهاني الحارة للشعب الجزائري وللترحم على شهدائنا الأبرار.. وأعبر عن سعادتي بأن يتناغم هذا الجو البهيج، مع التحضيرات لانتخابات السابع سبتمبر، بما هي أوّل انتخابات تُجرى بموجب التعديل الدستوري لعام 2020.. وكما تعلمون فإن هذه الانتخابات الرئاسية مهمة في تاريخ بلادنا بحكم أنها الأولى من نوعها في ظل الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي قام بها السّيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تلبية لطموحات الشعب الجزائري، فضلا عن أنها تكريس لمسار جزائر جديدة قوامها التسيير الراشد للشأن العام، وفق متطلبات دولة الحق والقانون، كما أن ميزة هذه الانتخابات أنها ستجرى في ظل تحوّلات ومستجدات وتحدّيات إقليمية وعالمية، تتطلب منّا مزيدا من الوعي لتحصين بلادنا وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أكيد أن الانتخابات الرئاسية هي من المحطات الهامة التي تستدعي الدور الدستوري والقانوني للمحكمة الدستورية على أنه دور أساسي، إلى جانب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الرئاسية الموكلة إليها العملية الانتخابية وعمليات التصويت والفرز عملا بالمادتين 7 و8 من الدستور، ابتداء من استدعاء الهيئة الناخبة حتى إحالة نتائج الانتخابات الرئاسية إلى المحكمة الدستورية للفصل فيها، والإعلان عن النتائج النهائية.

كما أن هذه المحطة ستشهد – بطبيعة الحال – تعبئة غير مسبوقة لوسائل الإعلام، ومن هنا، فهي المعبر المميز للتقرب من المواطن حتى يضع هذه الانتخابات الرئاسية في سياق المستجدات الدستورية والقانونية للتعديل الدستوري لسنة 2020، وزكاه الشعب في نوفمبر2020 والتي كرستها الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي قادها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بعمقها وأبعادها السياسية والإستراتيجية.

وننتظر من الصحافة أيضا أن تثمن هذا الحدث الوطني التاريخي، خاصة أن انتخابات 7 سبتمبر هي أول انتخابات تُجرى بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 وكذلك بالنسبة للمحكمة الدستورية، فستحال عليها لأوّل مرّة منذ استحداثها في الفاتح من نوفمبر 2020، عملية الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية بعد أن تنظر في الطعون التي قد تتلقاها حول النتائج المؤقتة لكل هذه العمليات.

ومن جهتها، كان للمحكمة الدستورية أن نظمت عدة نشاطات في الجزائر العاصمة وفي مختلف أنحاء التراب الوطني، أشركنا فيها المنظومة الإعلامية من خلال تغطياتها لهذه التظاهرات، وكان آخر مسعانا معها، تنظيم المحكمة الدستورية للدورة التكوينية للإعلاميين بالتعاون مع وزارة الاتصال في شهر مايو المنصرم، حول "الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات الرئاسية" على أن كل هذه الجهود تصّب في مساعينا الرامية إلى التقرب من المواطن أكثر، وتقديرا منا أن هذا المسار طويل ويحتاج إلى تعبئة اتصالية ممنهجة ومنتظمة ومستمرة مع وسائل الإعلام.

ولمواصلة هذا الجهد المسخر لتحقيق هذا المبتغى الوطني، وإدراكا منا لأهمية التواصل مع الصحافة، فإننا وضعنا مسعانا هذا في سبيل الاستمرارية مراعين لخصوصياتها وتشعّب أصنافها، وكذا المفارقات في الاختصاصات الجامعية أو التكوينية أو اللغوية للأجيال المختلفة للصحافيين، والتفاوت في كفاءاتهم، ومختلف مستويات قدراتهم على التعامل مع بعض المواضيع المختلفة، بما فيها المواضيع القانونية والدستورية؛ فنحن في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى صحافيين محترفين ومتمكنين حتى ينضموا إلى مسعانا من أجل تثمين الجهود بشكل مستمر والاقتراب أكثر من المواطن، عملا بحقه في إعلام محترف ومهني ومنير، وسعيا إلى تعزيز ثقافته الدستورية.

• يمنح المؤسس الدستوري للمواطن الحق في الترشح والحق في الانتخاب، ويجز هذا الموضوع كثيرا منا إلى الحديث عن الضمانات الدستورية، بالنسبة للمواطن مترشحا كان أم منتخبا، وبالنسبة للإعلان عن النتائج النهائية التي هي من صلاحيات المحكمة الدستورية.. هل لكم أن توضحوا لنا طبيعة الضمانات الدستورية على مختلف المستويات؟

•• من بين المواضيع التي نحن نحرص على توضيحها للمواطن في إطار الإستراتيجية الإعلامية والاتصالية للمحكمة الدستورية، ومختلف مداخلات أعضاء المحكمة الدستورية في إطار نشاطات المحكمة الدستورية، ما يتعلق باختصاصاتها. فميزة هذه الاختصاصات أن المؤسس الدستوري لم يحدّدها بمفصل أو بمعزل عن الهيئات الدستورية الأخرى، بل في ظل نظام تناسقي وضعه التعديل الدستوري 2020 بشكل مُحكم ومتراص ومتوازن، يؤشر إلى تثبيت وديمومة دولة القانون، وعلى هذا النحو، وكما تلاحظون، قبل أن تمارس المحكمة الدستورية اختصاصاتها المتمثلة في الإعلان عن النتائج النهائية في شأن الانتخابات الرئاسية، هناك عمل تمهيدي مسبق تناط به السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أقدم المؤسس الجزائري على دسترتها لأوّل مرّة في التجربة الدستورية الجزائرية بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2020، وتكريسها كمؤسسة رقابية، مخوّلا لها صلاحيات واسعة في مجال تنظيم سائر العمليات الانتخابية والاستفتائية، والإشراف عليها عبر جميع مراحلها، بدءًا من استدعاء الهيئة الناخبة حتى الإعلان عن النتائج المؤقتة.

وحرصا من المؤسس الدستوري على إنصاف المترشحين للرئاسيات، إذا هم أقبلوا على الطعن في قرارات هذه السلطة الفاصلة في صحة الترشيحات، تسند للمحكمة الدستورية صلاحية الفصل النهائي في هذه الطعون، وبحكم الوزن المهني للمحكمة الدستورية والذي يعكس الوزن العلمي والفقهي والقانوني والعلمي لأعضائها، فهي من يثبت حصول مانع خطير للمترشح للانتخابات الرئاسية الذي سبق أن نال ترشحه موافقتها. وفي حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني، أو تعرّضه لمانع قانوني فهي أيضا من يعلن وجوب إجراء كل العمليات الانتخابية من جديد، وتمدّد آجال تنظيمها في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرّضه لمانع قانوني.

• استقلالية المحكمة الدستورية ومبدأ حيادها، هي من المواضيع المتداولة لدى المواطنين على أن الدستور وضع لها آليات جديدة قلّما نجدها في كثير من البلدان. ما هي هذه الآليات وما هي خصوصياتها؟.

•• من أهم الآليات التي أفرزها التعديل الدستوري 2020 لضمان هذه الاستقلالية، وضع شرط عدم الانتماء الحزبي لأعضاء المحكمة الدستورية على الأقل خلال الثلاث سنوات الأخيرة قبل التعيين أو الانتخاب، ومن ثمة، فقد وضع المؤسس الدستوري، وبشكل نهائي، حدًا للتداخل الذي ظل في السنوات الماضية، بوابة للنفوذات السياسية المختلف للولوج للمجلس الدستوري بما يحدّ من استقلاليته. فضلا عن ذلك، وتجنبا لتأثير الجهاز التنفيذي من باب الوظائف الإدارية على الأعضاء، أو المهن الحرة على استقلالية المحكمة الدستورية، تشترط في أعضائها أيضا دستوريا أن يمتنع كل واحد منهم عن ممارسة أيّ عضويّة أو أيّ وظيفة أو تكليف أو مهمّة أخرى، أو أي نشاط آخر أو مهنة حرة، إضافة إلى أداء اليمين قبل مباشرة المهام أمام الرئيس الأول للمحكمة العليا، على أن كل واحد منهم يتمتع بالحصانة عن الأعمال المرتبطة بممارسة المهام الدستورية.

• من أجل القضاء على بعض المظاهر السلبية التي عرفتها بلادنا في المواعيد الانتخابية في سنين مضت، وأخلقة الحياة السياسية والمؤسساتية، كرس الدستور

الإعلان عن النتائج النهائية للرئاسيات من المحكمة لأوّل مرّة منذ استحداثها

المحكمة الدستورية

تفصل في حق الناخب وحق المنتخب

بكل دقة في ديباجته مبدأ مكافحة الفساد في إطار الاتفاقيات الدولية.. ما هي الآليات التي وضعها الدستور بما يمكن المحكمة الدستورية من أدائها كجهة إخطار وسلطة مراقبة لتمويل الحملات الانتخابية من طرف المترشحين؟

•• كما هو معلوم، نصّت المادة 115 من المرسوم رقم 21-01 على تشكيلة لجنة مراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية، تم إنشاؤها لدى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتضم قاضيا تعيّنه المحكمة العليا من بين قضاتها، ورئيسا، وقاضيا يعيّنه مجلس الدولة من بين قضاته، وقاضيا يعيّنه مجلس المحاسبة من بين قضاته المستشارين، وممثلا عن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وممثلا عن وزارة المالية، فهي من يراجع حسابات الحملة الانتخابية وصحّة ومصداقية العمليات المقيّدة في حساب الحملة الانتخابية، ورغم أهمية تشكيلة هذه اللّجنة، واعتبارا لمختلف الصعوبات التقنية التي قد تواجهها في معالجة الملفات الإدارية والمالية للمترشحين، وتجنبا للتقصير في حقهم، فتح المؤسس الدستوري لهم بابا آخر لإمكانية الطعون في قرارات هذه اللّجنة، وأسند للمحكمة الفصل فيها، ومن ثمة فهي من يتولى الرقابة الإدارية لمصادر أموال الحملة الانتخابية.

• لا تزال المعاملات اللّغوية تفرز في بعض الأحاديث لدى العام والخاص، وحتى في بعض الأخبار المتداولة بوسائل إعلام خارجية، قد تكون بطريقة آلية، وأحيانا تلقائيا أو لاشعوريا تصدر مصطلح "المجلس الدستوري" الذي تم إنشاؤه بموجب دستور 23 فيفري 1989، وحلت محله المحكمة الدستورية المستحدثة بموجب التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر 2020.. ما هي الرسالة التي توجّهونها إلى المواطن حتى توضّحوا له أهمية الانتقال النوعي في بلادنا من المجلس الدستوري، إلى المحكمة الدستورية؟!.

•• كما ذكرنا في عدة مناسبات، فإن من أهم ما يميز المحكمة الدستورية، هو تشكيلتها التي يغيب عنها التمثيل السياسي، خلافا لما كانت عليه الحال بالنسبة للمجلس الدستوري الذي كان يتكوّن من أعضاء تنتخبهم غرفتا البرلمان، إذ تغلب على تشكيلة المحكمة الدستورية عناصر الخبرة والكفاءة والانتخاب التي تضمن استقلاليتها، وتتشكل في غالبيتها من قضاة وأساتذة القانون الدستوري منتخبين، إلى جانب الأعضاء الأربع الذين يعيّنهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة.

يضاف إلى ذلك، أن المحكمة الدستورية تتمتع بصلاحيات واسعة ومتميزة، تم استحداث أغلبها – لأوّل مرّة – بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، في مجالات الرقابة على دستورية القوانين، والفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية، وتفسير أحكام الدستور، وضبط سير ونشاط المؤسسات والسلطات العمومية.

• شاركت المحكمة رئيسا وأعضاء وبكل نفوذها في لقاءات ومنتديات عالمية، إضافة إلى تنظيمها لعدة ملتقيات دولية بالجزائر، كما استقبلت وفودا من ممثلي المحاكم الدستورية في العالم كان آخرها وفد المحكمة الدستورية لدولة إندونيسيا في شهر يونيو المنصرم.. استثمرتم في مجال الدبلوماسية الدستورية الجزائرية.. ماذا جنت المحكمة الدستورية من هذا الاستثمار ؟

•• أكيد. سعت المحكمة الدستورية منذ تنصيبها في نوفمبر 2021 إلى تعزيز تواجدها على الساحة الدولية، واعتماد قنوات الدبلوماسية الدستورية العالمية والإقليمية من أجل.. أولا: التعريف بالإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية الشاملة والعميقة التي تعيشها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، والتعريف بصلاحيات المحكمة الدستورية، لا سيما المستحدثة منها لأوّل مرّة في تاريخ العدالة الدستورية في الجزائر، وثانيا من أجل الاحتكاك بالتجارب والممارسات الفضلى في مجال العدالة الدستورية المقارنة.

في هذا السياق، تعتبر المحكمة الدستورية طرفا في العديد من الفضاءات العالمية والإقليمية على غرار المؤتمر العالمي حول العدالة الدستورية، وحصلت بجدارة على تزكية المحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية لتولي عضوية مكتب المؤتمر. كما أن المحكمة الدستورية عضو مؤسس لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية الإفريقية الذي تحتضن الجزائر مقرّه منذ تأسيسه في 2011، وعضو مؤسس كذلك لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، وعضو مؤسس أيضا لمؤتمر الهيئات القضائية الدستورية في العالم الإسلامي، والذي ساهمت في تأسيسه وإعداد نظامه الأساسي ضمن فريق عمل توجت أشغاله في المؤتمر التأسيسي بتركيا في ديسمبر 2022.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية، أبرمت المحكمة الدستورية عدّة مذكرات تفاهم لضمان التعاون المتبادل في القانون والقضاء الدستوريين، على غرار المحكمة الدستورية الإندونيسية والمحكمة الاتحادية العليا العراقية، والمحكمة الدستورية الأردنية. وتسعى اليوم إلى إبرام المزيد من مذكرات التفاهم لا سيما على المستوى الإفريقي.

أما الدور الذي تؤديه المحكمة الدستورية في مجال الانتخابات الرئاسية، فيمكن أن نلخصه في مرحلتين رئيسيتين. المرحلة الأولى تتمثل في اعتماد القائمة النهائية للمترشحين لانتخاب رئيس الجمهورية، بعد الفصل في الطعون ضد قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات القاضية برفض ملف الترشح. المرحلة الثانية تتمثل في الفصل في الطعون ضد النتائج المؤقتة التي تعلن عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية.

• من المهام والصلاحيات والاختصاصات التي أسندها المؤسس الدستوري للمحكمة الدستورية، حماية حق المنتخب والناخب. كيف تسخر إدارة ومصالح الإعلام والمعلوماتية للمحكمة الدستورية مكاسب تكنولوجيات الاتصال الحديثة للتعامل مع الانتخابات الرئاسية القادمة ؟

•• بدأنا بالاستعداد لهذا الحدث الانتخابي الهام منذ فترة، لا سيما على مستوى خلية الإعلام الآلي ومصلحة كتابة الضبط اللتين عملتا على قدم وساق من أجل عصرنة ورقمنة مسارات معالجة الطعون الانتخابية، وفق متطلبات السرعة والدقة والفعالية.

الهيئة طرف في عديد الفضاءات العالمية والإقليمية وحصلت بجدارة على تزكية المحاكم والمجالس الدستورية الإفريقية

معلومات

أساسية عن ميزات المحكمة الدستورية في ظلّ التعديل الدستوري 2020

المحكمة الدستورية مؤسسة رقابية مستقلة مكلفة بضمان احترام الدّستور. وتسهر على ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، والفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية، وتفسير أحكام الدستور.

استحدثت المحكمة الدستورية بموجب التعديل الدستوري للفاتح من نوفمبر 2020، وتم تنصيبها في نوفمبر من سنة 2021، لتحل محل المجلس الدستوري الذي تم إنشائه بموجب دستور 1989.

المحكمة الدستورية ليست جهة قضائية عليا وليس لها أية اختصاصات قضائية بمفهوم الاختصاصات التي تتمتع بها المحكمة العليا أو مجلس الدولة باعتبارهما الهيئتين المقومتين لأعمال الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية التابعة للنظام القضائي الإداري.

يلزم أعضاء المحكمة الدستورية في كل الظروف بواجب التحفظ، والامتناع عن كل ما من شأنه المساس باستقلاليتهم وحيادهم ونزاهتهم ومهابة المؤسسة وكرامة المهمة التي يؤدونها.

لا يجوز لأعضاء المحكمة الدستورية أن يتخذوا بأي شكل من الأشكال، أي موقف في القضايا المعروضة على المحكمة الدستورية، أو التي سبق لها أن فصلت فيها أو يحتمل أن تعرض عليها.

اختصاصات المحكمة الدستورية في مجال الانتخابات:

• تعلن المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء، بعد أن تنظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة لكل هذه العمليات.

• تعتمد بقرار القائمة النهائية للمترشحين لانتخاب رئيس الجمهورية، بما في ذلك الفصل في طعون المترشحين ضد قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الفاصلة في صحّة الترشيحات.

• تثبت حصول مانع خطير للمترشح للانتخابات الرئاسية الذي سبق أن نال ترشحه موافقتها.

• تعلن وجوب إجراء كل العمليات الانتخابية من جديد وتمدّد آجال تنظيمها في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرّضه لمانع قانوني.

• تفصل المحكمة الدستورية في الطعون ضد قرارات لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية لدى السلطة الوطنية العليا للانتخابات.

تتشكل المحكمة الدستورية من اثني عشر (12) عضوا:

• أربعة (4) أعضاء يعيّنهم رئيس الجمهوريّة من بينهم رئيس المحكمة.

• عضو واحد (1) تنتخبه المحكمة العليا من بين أعضائها، وعضو واحد (1) ينتخبه مجلس الدّولة من بين أعضائه،

• ستة (6) أعضاء ينتخبون بالاقتراع من أساتذة القانون الدستوري. يُشترط في عضو المحكمة الدستورية المنتخب أو المعيّن:

• بلوغ خمسين (50) سنة كاملة يوم انتخابه أو تعيينه.

• التمتع بخبرة في القانون لا تقل عن عشرين (20) سنة، واستفاد من تكوين في القانون الدستوري،

• التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وألاّ يكون محكوما عليه بعقوبة سالبة للحرية.

• عدم الانتماء الحزبي.

• أما بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية، فيشترط الدستور أن تتوفر فيه كذلك الشروط المطلوبة من أجل الترشح لرئاسة الجمهورية، باستثناء شرط السن.

أهم ضمانات استقلالية أعضاء المحكمة الدستورية:

• عدم الانتماء الحزبي.

• التوقف عن ممارسة أيّ عضويّة أو أيّ وظيفة أو تكليف أو مهمّة أخرى، أو أي نشاط آخر أو مهنة حرّة.

• أداء اليمين قبل مباشرة المهام أمام الرئيس الأوّل للمحكمة العليا.

• التمتع بالحصانة عن الأعمال المرتبطة بممارسة المهام الدستورية.

تعلن المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية والاستفتاء، بعد أن تنظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة لكل هذه العمليات.

• تعتمد بقرار القائمة النهائية للمترشحين لانتخاب رئيس الجمهورية، بما في ذلك الفصل في طعون المترشحين ضد قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الفاصلة في صحة الترشيحات.

• تثبت حصول مانع خطير للمترشح للانتخابات الرئاسية الذي سبق أن نال ترشحه موافقتها.

• تعلن وجوب إجراء كل العمليات الانتخابية من جديد وتمدّد آجال تنظيمها في حالة وفاة أحد المترشحين للدور الثاني أو تعرّضه لمانع قانوني.

– تفصل المحكمة الدستورية في الطعون ضد قرارات لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية لدى السلطة الوطنية العليا للانتخابات.

أوّل رئيس للمحكمة الدستورية الجزائرية..

الأستاذ عمر بلحاج.. مسار في سطور

إثر تعليمات تلقاها عمر بلحاج وزملاء له من الطلبة الجزائريين سنة 1960، من المنظمة المدنية لحزب جبهة التحرير الوطني، للالتحاق بإخوانه المجاهدين في الجبال وهو في الدراسة، استجاب للنداء وتم اصطحابه من قبل المجاهدين للتدريب العسكري ليتعلم كيفية التعامل مع الأسلحة، والقواعد الأساسية لحياة الجندي في الجبال، بالإضافة إلى هذا التدريب القياسي، تلقى تدريبًا إضافيًا حول كيفية اختراق خط موريس وحتى خط شال، للسماح لمقاتلي جيش التحرير الوطني بعبور الحدود بأمان.

استمر التدريب قرابة ستة أشهر، عاد في نهايتها بعض المجاهدين إلى القواعد التي تم تكليفهم بها، وسقط آخرون في ميدان الشرف. وتلقى من كتبت لهم السلامة المزيد من التدريب ليصبحوا "محافظين سياسيين" وتم تعيينهم في قاعدة أخرى.

وفي نهاية تدريبه كمحافظ سياسي، انضم عمر بلحاج مع أفراد مجموعته إلى المنطقة الثامنة، وتم انتداب كل منهم إلى فيلق من جيش التحرير الوطني. وإضافة إلى مهمة محافظ سياسي، شارك عمر بلحاج في بعض العمليات العسكرية التي كانت في الأساس عمليات استفزازية ضد الجنود الفرنسيين لإجبارهم على استخدام المدفعية على طول خط موريس لفترة طويلة إلى حد ما.

وعندما تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، كان عمر بلحاج مع رفقائه بالقرب من الحدود حيث أوصتهم - حينذاك - قيادة جيش التحرير الوطني، بتوخي الحذر رغم وقف إطلاق النار؛ لأن العدو الفرنسي ليس جديراً بالثقة. وبعد وقف القتال مباشرة، توجّهوا إلى قنادسة ثم إلى بشار.

وعند حلول عيد استقلال الجزائر في 5 يوليو 1962، وبعد أيام فرح لم الشمل والعودة إلى البلاد، طلب من المجاهدين الاختيار بين العودة إلى الحياة المدنية أو الاندماج في الجيش الجزائري لمواصلة مهمة إعادة الإعمار، وفضل عمر بلحاج أن يسهم في البناء بتحصيل المعارف، فواصل الدراسة التي توقف عنها من قبل، وأبلغ رؤساءه بهذا الأمر، فعرض عليه اختيار البلد الذي يمكنه مواصلة دراسته فيه فاختار الأردن والتحق به في العام الدراسي 1962 /1963 ثم واصل دراسته التي أكملها بتفوق، لينتقل إلى القاهرة (مصر) ويلتحق بكلية الحقوق أين واصل دراسته لمدة أربع سنوات ثم عاد إلى الوطن.

وفي الجزائر، عين عمر بلحاج قاضيا ببشار التي شاء القدر أن كان فيها مجاهدا ليعود إليها بعد الاستقلال قاضيا. ثم تدرّج في السلم الوظيفي من نائب وكيل للجمهورية، ثم وكيل للجمهورية فنائب للنائب العام، قبل أن يعين نائبا عاما لولاية المسيلة. وكان لعمر بلحاج أن أشرف على إنشاء مجلس المسيلة بحسب التقسيم القضائي الجديد التابع للتقسيم الإداري (الولاية الجديدة). وبعد ترؤسه مجلس قضاء المسيلة لمدة ثلاث سنوات، تم تعيينه بمجلس المدية بصفته مدعيا عاما.

وفي عام 1979، تم تعيينه مديرا لشؤون الموظفين والإدارة العامة بوزارة العدل، قبل أن ينتهي به الأمر في المحكمة العليا كمستشار لمدة سبع سنوات. بعد ذلك، طلب التقاعد المبكر لأسباب شخصية. وفور تقاعده، استقل بمزاولة مهنة المحاماة حتى عام 2019، تاريخ تعيينه عضوا في مجلس الأمة من قبل رئيس الجمهورية، حتى عام 2021، تاريخ تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للمحكمة الدستورية.

الخبير الاقتصادي محمد بوجلال من منتدى «الشعب»:

الجزائر الجديدة تكسب رهان الصيرفة الإسلامية

التجربة الجزائرية رائدة ومطلوبة عربيا وأفريقيا ■ ورشات مفتوحة لقوانين الأوقاف والصكوك الإسلامية

قال المستشار والخبير الاقتصادي محمد بوجلال، إن خيار تبني الصيرفة الإسلامية، بأمر من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، أتى بثماره، حيث نجح المنتوج الوطني في تعبئة الابتعاد عن السوق الموازية خدمة للاقتصاد الوطني الذي يعرف نجاحا غير مسبوق في الأعوام القليلة الماضية.
وأكد المتحدث، أن التجربة الجزائرية في مجال البنوك الإسلامية صارت مطلب عديد الدول العربية والإفريقية، لافتا إلى أن الاستثمار في هذا المجال وتصديرها للدول التي تطلبها، سيعود على الجزائر بفوائد ويشكل موردا إضافيا للعملة الصعبة.

آسيا قبلي

تصوير: عباس تيليوة

أكد المستشار المالي محمد بوجلال خلال منتدى «الشعب»، أمس، أن سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر سوق واعدة، وأوضح أن نظام بنك الجزائر رقم 02/ 20، الصادر في 15 مارس 2020، سمح بإنشاء شبابيك إسلامية، ودعا الخواص إلى إنشاء بنوك إسلامية خاصة قصد الاستجابة للطلب الفائض من قبل الأفراد والمؤسسات على الشبابيك الإسلامية، والتي لم تعد البنوك المتواجدة قادرة على الاستجابة لها.

وأوضح أن شبابيك الصيرفة الإسلامية بلغت مرحلة النضوج والتشبع، وكلها في إطار بنوك عمومية وهي 7 بنوك، و13 بنكا خاصا كلها بنوك أجنبية، مشيرا إلى أن هناك بنوكا أخرى، أجنبية، طلبت تراخيص من أجل فتح بنوك خاصة بالصيرفة الإسلامية، منها بنك واحد حصل على الترخيص ويتعلق ببنك تركي.وقال، إن اقتحام الخواص لهذه الصناعة سيسمح باستدراك الفراغ الحاصل، لاسيما وأن الدولة الجزائرية، أعلنت عن إرادتها في تطوير هذا النوع من الصناعة المالية، من خلال تبني الصيرفة الإسلامية، بأمر من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إذ ومباشرة بعد صدور قانون نظام بنك الجزائر، المذكور آنفا، تم إنشاء الهيئة الشرعية الإسلامية في الإفتاء في الصناعة المالية، وهي الهيئة الوحيدة المخولة بالإفتاء في هذه المواضيع، وأكد أن التجربة الجزائرية في المجال تحظى بثناء الدول الإسلامية والعربية، حيث صارت مطلوبة لدى العديد منها وكذا الدول الأفريقية، على غرار موريتانيا والسنغال.

نتائج حسنة

وعن التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية، قال الخبير الاقتصادي إن الشبابيك الإسلامية على مستوى البنوك العمومية، سجلت نتائج حسنة. وأكد أن الأموال التي دخلت الشبابيك الإسلامية كبيرة جدا، إلى درجة أن الطاقة الاستيعابية لهذه الشبابيك لم تستطع مواكبة هذا السيل وكذلك طلبات التمويل.وأفاد أن الصيرفة الإسلامية دعمت وتدعم المنتوج الوطني لتعبئة المدخرات والابتعاد عن السوق الموازية، لكن أشار إلى ضرورة توفير أكبر للموارد البشرية والمادية من أجل الاستجابة للطلب المتزايد.

في السياق نفسه، قال الخبير الاقتصادي إنه تم اقتراح إنشاء بنك أو بنكين إسلاميين عموميين على الأقل في مرحلة أولى تستجيب للتطلعات.

وبناء على ذلك قال الخبير الاقتصادي، إن البيئة الجزائرية واعدة ومازالت المنتجات والوكالات البنكية غير منتشرة، بما يتماشى والمقاييس العالمية التي تخصص وكالة لكل خمسة آلاف فرد، في الجزائر هناك وكالة واحدة لكل 25 ألف فرد، وبالتالي السوق واعدة وتحتاج استدراكا.

وتطرق المتحدث إلى قنوات تمويل الاقتصاد، وقال إنها لا تتوقف على البنوك فقط، بل هناك السوق المالي أو التمويل المباشر، على غرار الصكوك الإسلامية والتي تقابلها السندات في الأنظمة التقليدية وهي من ابتكارات الصيرفة الإسلامية والذي استحسنته كبريات الحكومات في الغرب ووجدت فيها آليات أفضل لتمويل الخزينة العمومية. وعليه، أوضح أنه يتم العمل على مستوى خلية بوزارة المالية الجزائرية لتطوير النظام القانوني للصكوك الإسلامية.

قانون جديد

إلى جانب ذلك، ذكر التمويل الاستباحي، وكذا التمويل الخيري، ممثلا في الوقف النقدي، وهو عبارة عن أموال في شكل صدقات وهبات توظفها المؤسسات المالية وتوزع أرباحها وفقا لرغبات الواقف، والذي أخذت به دول كثيرة، على غرار السعودية وماليزيا.

وقال إنه تم في الجزائر إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وهو الذراع الاستثماري، ويشكل فرصة لتعبئة الموارد الوقفية، ومن خلاله تؤدي مؤسسات الوقف المالي دورا يشبه دور البنوك ولكن العلاقات تختلف، بحيث أن الواقف هنا يتنازل عن حقه في الأرباح التي تذهب الى الجهات الموصى بها، وهذا من شأنه أن يساهم في الناتج المحلي الخام، خاصة وأن هناك خزانات لا ينضب من الممتلكات العقارية الوقفية في انتظار صدور قانون الوقف الجديد الذي يسمح بالوقف الخاص، الذي يتم العمل عليه.

مدفوعة بإرادة سياسية قوية من رئيس الجمهورية

الصيرفة الإسلامية.. نجاح غير مسبوق في السنوات الأخيرة

أكد البروفيسور محمد بوجلال، الأستاذ الجامعي والخبير في التمويل الإسلامي، أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر قد حققت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة، مدفوعة بإرادة سياسية قوية، مشيراً إلى تفاؤله بمستقبلها، رغم التحديات التي تواجهها.

علي مجالدي

وأوضح أن أحد أبرز هذه التحديات هو عدم وجود هيئة رسمية ترافق هذه الصناعة. فقد تم تغطية الجانب الشرعي، إلا أن الصيرفة الإسلامية تحتاج إلى دعم من الناحية المهنية. في هذا السياق، تم اقتراح إنشاء مجلس التنسيق الوطني للصيرفة الإسلامية، بالتشاور مع وزارة المالية والبنك المركزي الجزائري.

وأكد بوجلال، أن الصيرفة الإسلامية تعتبر مهمة جداً للاقتصاد الوطني، إذ تسهم في إدخال الأموال خارج البنوك وتجاوز مسألة الربا التي يرفضها الكثير من الجزائريين.

علاوة على ذلك، أكد البروفيسور بوجلال أن هناك إرادة سياسية قوية لدعم الصيرفة الإسلامية، حيث أكد رئيس الجمهورية على ذلك في عدة مناسبات. ورغم هذه الإرادة، لاحظنا بعض التجاوزات التي تستثني الصيرفة الإسلامية من بعض المزايا والحوافز المالية المقدمة للشباب المستثمر.

وأشار بوجلال، إلى أن الصيرفة الإسلامية يجب أن تُعامل من الناحية القانونية والتشريعية، مثل التمويل الكلاسيكي أو حتى بشكل أفضل وفق منطق براغماتي، خاصة وأن الجمهور يميل إلى هذا النوع من الصيرفة.

وأكد أن هذا يشكل تحدياً كبيراً يجب مواجهته، لاسيما وأن هذا النوع من التمويل أو الادخار يمكن أن يصبح إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، أكد البروفيسور بوجلال على ضرورة إنشاء بنك عمومي إسلامي لاستيعاب الطلب المتزايد على خدمات الصيرفة الإسلامية، خاصة وأن السوق واعد والساحة مفتوحة لمثل هذه المبادرات.

وأوضح أن بعض الشبابيك في البنوك الإسلامية الحالية، أصبحت عاجزة عن استيعاب حجم المعاملات المتزايدة، مما يشكل تحدياً كبيراً فيما يتعلق بانتشار هذه البنوك وفتح شبابيك جديدة للوصول إلى جمهور أكبر.

صيرفة «حلال»..

أمين بلعمري

من كان يتصور أن تغزو الدمغة «حلال» عواصم الدنيا، حيث أصبحت كبرى وأشهر سلاسل الإطعام العالمية تضع على منتوجاتها المختلفة هذا الشعار الذي أصبح يدر الملايير من الدولارات على تلك الشركات والأمر لم يعد يقتصر على الإطعام والمأكولات فقط، بل تعداها الى السياحة.

فالكثير من الدول غير المسلمة، أخذت تروج للسياحة «حلال »، أي سياحة موجهة للمسلمين عبر العالم، إلى أن وصل رقم أعمال الإطعام والسياحة الحلال معا إلى أكثر من 6 آلاف مليار دولار أمريكي سنويا ولكم أن تتصوروا سوقا يضم حوالي ملياري نسمة.

الصيرفة الإسلامية أو المعاملات البنكية وفق الشريعة الإسلامية، سطع نجمها هي الأخرى في العواصم الغربية، خاصة بعد أزمة الرهن العقاري العام 2008 والتي أدت الى إفلاس العديد من البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وغيرها من العواصم الأوربية، مما زاد من اهتمام هذه الأخيرة بالصيرفة الإسلامية وبادرت بإنشاء بنوك وشبابيك إسلامية ومنذ ذلك أخذ هذا التوجه في التوسع ويبدو أنها ستنتشر كانتشار الإطعام والسياحة «الحلال» ومؤشرات ذلك واضحة للعيان وبالأرقام.

المنتوجات المصرفية الحالية كافية والباب مفتوح

الجزائر قطب مُصدّر للصيرفة البديلة نحو إفريقيا

أكد الخبير الاقتصادي والمستشار بالمؤسسات البنكية الإسلامية محمد بوجلال، أمس، أن تجربة إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية بالجزائر قد نضجت، وأن أنشطة الصيرفة الثمانية المعمول بها كافية، غير أن هذه التعاملات المصرفية تحتاج إلى مرافقة مهنية من أجل تحقيق إقلاع حقيقي لهذا النوع من الصيرفة ببلادنا ولمَ لا جعل الجزائر القطب المصدر لها نحو إفريقيا؟.

أوضح بوجلال لدى تدخله في ندوة نقاش بمنتدى «الشعب»، بعنوان «الصيرفة الإسلامية والاستثمار»، بأن هذه المرافقة المهنية للمعاملات الإسلامية لابد أن تكون بتنفيذ الإرادة السياسية في الميدان وتكوين إطارات مؤهلين ماليا ودينيا في هذا النوع من التعاملات التي تقوم على احتساب هامش الربح ولا وجود لاحتساب الفوائد على تأخر المدين أو المُعسر، وفي حال وجود تماطل للغني هناك ما يسمى بغرامة التأخير عملا بالمعايير الشرعية بتطبيق عقد التزام بالتبرع أو قرار التأخير، مفنّدا اكتسائها الطابع الربوي على غرار التعاملات البنكية الأخرى التي تقوم على نظام العداد وبالتالي الفوائد.

وأكد الخبير الاقتصادي في الصيرفة الإسلامية، أن التعاملات الحالية المعمول والمتفق عليها كافية وتلبي احتياجات المواطنين، غير أن الباب مفتوح أمام تعاملات مصرفية إسلامية أخرى، مشيرا إلى أنه تم الاتفاق مع بنك الجزائر على ثلاثة مبادئ يجب اتباعها من أجل تحقيق صناعة مصرفية إسلامية وهي: التشاور، التدرج والوصول إلى تحقيق الهدف المالي.

في المقابل، اعتبر المتحدّث أن المورد البشري المكلف بشبابيك الصيرفة الإسلامية يحتاج إلى المزيد من المؤهلات اللازمة الكفيلة بإحداث نقلة نوعية، لهذا يتم العمل على تكثيف عمليات التكوين من أجل تحقيق الجدوى المطلوبة. معترفا في ذات السياق، بوجود تباعد بين ما يدرس في الكتب بالجامعة وبين إرهاصات الواقع أو إكراهاته، رغم وجود ما يسمى في الدين الإسلامي ما يسمى بالحيل الشرعية لتحقيق المقاصد، والتي تمكن من تجاوز العراقيل، لاسيما الإدارية التي تقف عائقا أمام تحقيق المشروع.

وبحسب بوجلال، فإن الجامعة لا تقدم حلولا للإشكاليات التي يمكن أن يطرحها الواقع أو التعامل الإداري، ما فرض ضرورة التكيف مع المعطيات الجديدة، لأن القائمين على الصيرفة الإسلامية يهدفون إلى جعل منها صناعة حقيقية تفتح أملا على البشرية من خلال الاسترشاد بمبادئ التمويل الإسلامي لإصلاح نظام النقد العالمي.

ونوّه الخبير الاقتصادي إلى أن إعطاء الرأي الشرعي أو الفتوى في الشأن العام، سواء في المعاملات المالية أو نقل الأعضاء، أو في القضايا التي تهم المجتمع، هذه تحتاج إلى أربعة شروط: الفقه الشرعي، وفقه الواقع والاستعانة بالخبير، لهذا وزارة الشؤون الدينية لديها مجالس علمية في الولايات، حيث يتعين الارتقاء إلى الفتوى والفقه المؤسسي من أجل أن نستطيع عيش عصرنا بمعطياته ومتطلباته، مؤكدا أن تقديم المطابقة الشرعية لدى المنتوجات المصرفية تكون بالتشاور وبمشاركة مديري البنوك المعنية.

سعاد بوعبوش

إستراتيجيـــة وطنيـــة بأمـــر مـــن رئيـــس الجمهوريـــة

ثورة حقيقية من أجـــل تحقيـــق الاكتفـــاء الذاتـــي

أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه يوم الاثنين، بوضع استراتيجية وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل الذرة والشعير والقمح الصلب.

جاء في بيان مجلس الوزراء، أن رئيس الجمهورية أمر بـ «وضع استراتيجية وطنية على المدى القريب جدا، لبدء تحقيق الاكتفاء الذاتي في ثلاثة محاصيل استراتيجية، هي الذرة والشعير والقمح الصلب، واستعادة زراعة الذرة كأولوية وجعلها تقليدا في الثقافة الزراعية الجزائرية، لخفض ميزانية استيرادها».

كما أمر رئيس الجمهورية «بتوجيه المطاحن المتوقفة إلى النشاط في مجال تغذية الأنعام من خلال استغلال قدراتنا في مجال إنتاج الذرة، ما ينعكس إيجابا على الثروة الحيوانية، لاسيما إنتاج اللحوم»، يضيف البيان.

في هذا السياق، شدد على أن «النمو في قطاع الفلاحة مسألة سيادة وكرامة وطنية بالنسبة لنا، وعليه وجه وزير الفلاحة والتنمية الريفية بفسح المجال أمام الجيل الجديد من المهندسين الفلاحيين عن طريق المؤسسات الصغيرة والناشئة، لتحقيق ثورة حقيقية توصلنا إلى اكتفاء ذاتي».

وأكد رئيس الجمهورية أيضا، على «ضرورة الدخول في مرحلة تطوير المنتوجات الفلاحية من خلال المزارع النموذجية، التي أعيدت هيكلتها على نحو يجعلها أكثر مردودية، على أن يكون زيت شجرة الأرغان أول منتوج ينبغي إيلاء كل العناية لتطوير إنتاجه، لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات كبرى لذلك».

وأمر كذلك بتنظيم لقاءات في مجال الفلاحة، لفائدة الشباب وتحسيسهم بالمرافقة الدائمة للدولة لمشاريعهم.

كما جدد رئيس الجمهورية، بحسب المصدر ذاته، تعليماته بضرورة وضع كل التسهيلات أمام الفلاحين والمهندسين الفلاحيين، لاقتناء المعدات اللازمة على رأسها الجرارات الجديدة والمستعملة، تشجيعا لهم على مضاعفة الجهود.

وبخصوص موسم الحصاد والدرس، أمر رئيس الجمهورية بإلزام المستفيدين من مساعدات الدولة ودعمها، بضرورة تحقيق أهداف محددة، من المحاصيل بعد دراسات دقيقة وإحصاء تام يسمحان بتقييم جهود الفلاحين والوقوف على النقائص.

وشدد رئيس الجمهورية في نفس الإطار، على مراقبة ومتابعة حملات الحصاد بفرض احترام مواعيدها، حتى لا يتعرض المحصول للتلف، يضيف بيان مجلس الوزراء.

ضـــرورة مضاعفـــة وتـــيرة إنجاز محطـــات تحليـــة ميـــاه البحـــر

من جانب آخر، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة مضاعفة وتيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر.

وجاء في بيان مجلس الوزراء، أن رئيس الجمهورية وبعد الاستماع لعرض يتعلق بمتابعة إنجاز محطات تحلية مياه البحر، «شدد على ضرورة مضاعفة الوتيرة، لإنهاء إنجاز محطات التحلية». كما أمر «باستغلال هذه المشاريع الكبرى قيد الإنجاز لدمج الكفاءات الجزائرية، خاصة الشبانية منها».

في نفس السياق، حث رئيس الجمهورية على «تشجيع المصنعين المحليين للتجهيزات والعتاد والأجزاء الميكانيكية وقطع الغيار المكونة لمحطات تحلية مياه البحر، والتقدم أكثر في هذا التخصص، تحقيقا للتحكم الواسع في تقنياته وتجهيزاته».

ووجه رئيس الجمهورية أيضا، باستحداث مؤسسة كبرى، تتولى الإشراف وتسيير كل هذه المحطات المنجزة على طول الساحل.

وبخصوص عرض حول تنفيذ البرنامج الاستعجالي لتدعيم التزويد بالماء الصالح للشرب، أمر رئيس الجمهورية بمنح التراخيص لحفر الآبار في المناطق التي تعرف نقصا في الموارد المائية، بحسب نفس المصدر.

وشدد رئيس الجمهورية، في الإطار ذاته، على ضرورة العمل وفق نظرة استباقية بالنسبة لكل المناطق التي تعاني شحا في الموارد المائية، والعمل بالموازاة مع ذلك على ربط السدود وطنيا.

استحـــداث شركـــة جزائريـــة للأشغـــال البحريـــة الكـــبرى

وأمر الرئيس تبون باستحداث شركة جزائرية للأشغال البحرية الكبرى، متخصصة في تهيئة الموانئ، بحسب ما أفاد بيان لمجلس الوزراء، وذلك بعد الاستماع لعرض بخصوص توسعة ميناء جن جن وميناء عنابة، «أمر وزير الأشغال العمومية، بالتنسيق مع الوزير الأول، باستحداث شركة جزائرية للأشغال البحرية الكبرى، متخصصة في تهيئة الموانئ، مع توسعة ميناء جن جن بجيجل، للعب دور محوري في المتوسط، وتسريع توسعة ميناء عنابة وربطه بخط السكك الحديدية، لنقل وتسويق الفوسفات المدمج، انطلاقا من بلاد الهدبة وصولا إلى عنابة».

كما أمر رئيس الجمهورية بالتحضير لمخطط وطني، لتوسيع عدد من الموانئ بما يحسن نشاطها.

تسهيلات لاستقبال أفراد الجالية الوطنية

رئيس الجمهورية أمر باتخاذ كل التدابير الكفيلة بإقرار مزيد من التسهيلات لاستقبال أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج خلال موسم الاصطياف.

تصريحات الأسبوع:

رئيس الجمهورية.. السيد عبد المجيد تبون:

«الجزائر وشعبها انتصرا على الثورة المضادة.. لايزال هناك رواسب وأشخاص مندسين يتحينون الفرص.. لقد كانت محاولات سابقة لهذه الأطراف لخلق جو من عدم الاستقرار.. وضمن المسعى ذاته اندرج الطابور الخامس المسخر من قبل أطراف بالخارج.. الجزائريون أدركوا اليوم بأن المعركة كانت حقيقية، وبأننا خطونا خطوات كبيرة نحو الانتصار».

رئيس مجلس الأمة.. صالح قوجيل:

«الجزائر حددت بتوجيه وإشراف من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لعهدتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، أولوية إعلاء صوت إفريقيا، وأعدت خطة عمل واعدة من أجل معالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له وفي مقدمتها إنهاء الاستعمار، وأنها التزمت بهذا النهج ولن تتوانى عنه.. رغم الانتكاسة الخطيرة التي تشهدها حقوق الإنسان في فلسطين والصحراء الغربية».

ائتلاف أحزاب الأغلبية من أجل الجزائر:

جاهزون لإنجاح رئاسيات 7 سبتمبر القادم

أكد «ائتلاف أحزاب الأغلبية من أجل الجزائر» وعدة تشكيلات سياسية، السبت، جاهزيتها لإنجاح الانتخابات الرئاسية المقررة يوم 7 سبتمبر القادم ودعمها للمترشح عبد المجيد تبون.

وفي بيان ختامي توج أشغال الندوة الوطنية لهذا الائتلاف، المتكون من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل، اعتبرت هذه التشكيلات السياسية أن قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بإعلان نيته في الترشح لعهدة ثانية جاء «تجاوبا مع نداء الوطن واستجابة لدعوات شرائح واسعة من المجتمع»، مؤكدة «جاهزيتها التامة للمساهمة الفعالة في إنجاح الرئاسيات القادمة والحملة الانتخابية واستعدادها لتحسيس الهيئة الناخبة بأهمية هذا الموعد الانتخابي وضرورة الذهاب الى صناديق الاقتراع».

كما عبرت عن «التزامها بتجنيد كل مناضليها ومنتخبيها حول المرشح عبد المجيد تبون خلال كل مراحل العملية الانتخابية، بدءا بجمع التوقيعات الى غاية تنشيط الحملة الانتخابية».

وجددت تأكيدها على «خيار الوقوف إلى جانب الدولة ومؤسساتها، باعتبارها شريكا لاستكمال مسيرة الإنجاز والتنمية».

وتطرقت أحزاب الائتلاف الى المبررات والدوافع التي جعلتها تقرر مساندة ترشح الرئيس عبد المجيد تبون لعهدة ثانية، والمتمثلة في ضرورة «استكمال برنامجه ومسار الاصلاحات التي بدأها، فضلا عن الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة وتعزيز الحماية الاجتماعية»، مشيرة في ذات السياق الى «الانجازات التي حققتها بلادنا على الصعيد الدبلوماسي بقيادة الرئيس تبون والمواقف المشرفة لها في المحافل الدولية بخصوص دعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية».

وكان الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، عبد الكريم بن مبارك، والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، مصطفى ياحي، ورئيس جبهة المستقبل، فاتح بوطبيق، قد جددوا في كلمة لهم بالمناسبة، مساندتهم للرئيس عبد المجيد تبون بغية «استكمال الاصلاحات التي باشرها، والتي سمحت بتسجيل نقلة نوعية في العديد من الميادين، بالرغم من الظروف الاقليمية والدولية التي ميزت عهدته الاولى، على غرار جائحة كورونا».

كما أثنوا على مجهودات الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية التي تسهر على حماية أمن البلاد واستقرارها.

للإشارة، أعربت عدة أحزاب سياسية ومنظمات وطنية، عن دعمها لترشح رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لرئاسيات 7 سبتمبر المقبل، انطلاقا من مبدإ الحفاظ على الانجازات المحققة ومواصلة مسار البناء والإصلاح.

حاملـــو شهـــادة البكالوريـــا الجـــدد:

التسجيـــلات الأوليـــة ستكـــون مـــا بـــين 23 و27 جويليـــة

أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، يوم الأحد، بالجزائر العاصمة، أن التسجيلات الأولية لحاملي شهادات البكالوريا الجدد ستكون من 23 جويلية الجاري وإلى غاية 27 من الشهر ذاته، على أن يتم إعلان نتائج التوجيه في 6 أوت المقبل.

في كلمة له خلال لقاء صحفي لعرض مستجدات المنشور الوزاري المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2024-2025، أوضح بداري أن التسجيلات الجامعية الأولية لحاملي شهادة البكالوريا الجدد ستكون في الفترة الممتدة ما بين 23 و27 جويلية الجاري، ليتم الإعلان عن نتائج التوجيه يوم 6 أوت المقبل، فيما يتعين على الطالب دفع حقوق التسجيل ما بين 10 و15 من أوت.

وأبرز الوزير، أن الطالب بمجرد دفعه لحقوق التسجيل يصبح مسجلا بالمؤسسة الجامعية المختارة، ويتحصل على بطاقته الإلكترونية، تعزيزا لسياسة «صفر ورق»، والتي تمكن -مثلما قال- من الفعالية والتبسيط وترشيد النفقات.

كما أكد تواصل عملية تكوين الطلبة الجدد في اللغة الإنجليزية للسنة الثانية على التوالي، وذلك خلال الفترة ما بين 25 جويلية و25 سبتمبر.

وبالمناسبة، كشف بداري عن إطلاق بوابة رقمية تتضمن 3 تطبيقات، لمرافقة حاملي البكالوريا الجدد، ويتعلق الأمر بتطبيق توجيهكم «اكتشف مسارات تكوينك الممكنة»، وهو الصيغة التفاعلية للمنشور الوزاري الموجه لحاملي البكالوريا الجدد، وكذا تطبيق «اكتشف فرصك للتوجيه بفضل الذكاء الاصطناعي» كأداة للمساعدة على اتخاذ القرار على شكل محاكاة، وتطبيق «اكتشف المهن الموافقة للتكوين المختار»، للتعرف على المهن التي يتيحها التكوين المتبع.

كما تم اعتماد رموز الاستجابة السريعة لتسهيل عملية التسجيل، ويخص الرمز الأول بوابة حامل شهادة البكالوريا الجديد، والثاني التسجيلات الأولية والاطلاع على نتائج التوجيه، فيما يتعلق الرمز الثالث بالتسجيلات النهائية.

من جهة أخرى، أشرف الوزير على التصديق الإلكتروني على المنشور الوزاري الخاص بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا، والذي يتضمن عروضا ونقاط تكوين جديدة، على غرار تعزيز شبكة المدارس الوطنية العليا في مجال الإعلام الآلي بإنشاء مدرسة وطنية عليا في الأمن السيبراني بالقطب الجامعي سيدي عبد الله.

الجامعة الصيفية لإطارات البوليساريو والدولة الصحراوية.. قوجيل:

موقف الجزائر ثابت وداعم لنضال الشعب الصحراوي

أكد متدخلون في افتتاح للطبعة 12 للجامعة الصيفية لإطارات جبهة البوليساريو والدولة الصحراوية، يوم الأحد، ببومرداس، على أن التظاهرة فرصة لتجديد التضامن مع الشعب الصحراوي في نضاله من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

جدّد رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل، التأكيد على موقف الجزائر الثابت والداعم لنضال الشعب الصحراوي، والمساند لحقوقه التي أقرتها المواثيق الأممية وميثاق الإتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وجدد قوجيل في كلمته «تأكيد موقف الجزائر الثابت والداعم لنضال الشعب الصحراوي، والمساند لحقوقه التي أقرتها المواثيق الأممية وميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب»، وحيا نضاله «ضد العنجهية الاستعمارية المغربية، وصموده البطولي أمام استبدادها وجرائمها وحيل منهجها الاستعماري القائم على الخداع والتزييف والمماطلة»، يضيف البيان.

كما أشار إلى الحتمية التاريخية التي تلفظ الاستعمار وتجسدت مثالا حيا في انتصار ثورة نوفمبر المجيدة، مؤكدا أن «الجزائر حددت بتوجيه وإشراف من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لعهدتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، أولوية إعلاء صوت إفريقيا، وأعدت خطة عمل واعدة من أجل معالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له وفي مقدمتها إنهاء الاستعمار، وأنها التزمت بهذا النهج ولن تتوانى عنه رغم البيئة الدولية المحبطة، ورغم الانتكاسة الخطيرة التي تشهدها حقوق الإنسان في فلسطين والصحراء الغربية».

واستحضر رئيس مجلس الأمة في كلمته أيضا، المواقف المشرفة للجزائر تجاه القضية الصحراوية، والتي عبر عنها رئيس الجمهورية، مذكرا بأن «الجزائر لن تتخلى عن الصحراء الغربية، وستواصل الجزائر الجديدة مسارها الإصلاحي الشامل الذي يكرس السيادة الكاملة على قراراتها حتى لا ترهن حريتها في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها الصحراء الغربية وفلسطين».

وممثلا للرئيس الصحراوي، الأمين العام لجبهة البوليساريو، السيد ابراهيم غالي، اعتبر رئيس المجلس الوطني الصحراوي حمة سلامة، أن انعقاد الجامعة الصيفية «حلقة جديدة في التضامن والمساندة والمؤازرة التي ميزت الجزائر العظيمة، بشعبها الأبي، وبالقيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، تجاه كفاح الشعب الصحراوي العادل من أجل الحرية والكرامة والاستقلال».

من جانب آخر، حيّا سلامة «عمل الجزائر منذ انضمامها لمجلس الأمن بكل أمانة ووفاء وبكل إخلاص على تمكين القضيتين الصحراوية والفلسطينية من استعادة مكانتهما كقضايا تحررية على جدول أعمال الأمم المتحدة».

أشاوس جيش التحرير الوطني لقّنوا المستعمر درسا في الإقدام

معركة الجرف الثانية.. ملحمة الانتصار..(1)

في ذكرى الثورة الجزائرية... حقائق ومعلومات عنها

تعد الكمائن من بين الأساليب القتالية الناجحة التي اعتمد عليها مجاهدو جيش التحرير الوطني بناحية تبسة، خلال مواجهتهم لوحدات الجيش الاستعماري الفرنسي، حيث أتاحت لهم الفرصة لتحقيق نتائج ميدانية باهرة وإلحاق خسائر فادحة في صفوف القوات الفرنسية، وَيُعَدُّ كمين المعرقب بضواحي جبل الجرف الذي نصبه المجاهدون في يوم 04 أفريل 1956 لأفراد قافلة عسكرية فرنسية، واحدا من بين هذه الكمائن الناجحة، جاء كرد رد فعل من القيادة الثورية على الانتهاكات والاعتداء التي كان جنود الجيش الاستعماري الفرنسي يقومون بها في حق المدنيين من ساكنة الجهة، وقد أدّت النتائج التي حققها المجاهدون خلاله إلى نشوب معركة الجرف الثانية في الفترة ما بين 05 إلى 10 أفريل 1956.

طارق عزيز فرحاني
المركز الجامعي – بريكة

وقع كمين المعرقب في ظل ظروف خاصة كانت تمر بها الثورة التحريرية بناحية تبسة، يمكن استعراضها، فقد تميزت هذه الفترة باشتداد شراسة المعارك بين أفواج جيش التحرير الوطني ووحدات الجيش الاستعماري الفرنسي، حيث خاض المجاهدون معركة الجرف الكبرى في الفترة الممتدة ما بين 22 إلى 29 سبتمبر 1955، وكبدوا فيها الجيش الاستعماري الفرنسي خسائر فادحة، وتمكّنوا من إجهاض عملية تيمقاد. وبعد نهاية المعركة، شرعت قيادة الجيش الاستعماري الفرنسي في بناء مركز عسكري فوق جبل الجرف لمنع المجاهدين من استخدامه كمقر للقيادة مجددا، وهذا ما دفع بالقيادة الثورية لناحية تبسة إلى التنقل نحو الجبل الأبيض، متخذة من دواميسه وكهوفه مقرا لإدارة وقيادة العمل الثوري بالناحية، ومواصلة وتكثيف عمليات استهداف وحدات الجيش الاستعماري الفرنسي، فقد خاض المجاهدون بناحية تبسة العديد من المعارك والاشتباكات الحربية ضد وحدات الجيش الاستعماري الفرنسي نذكر منها: معركة الزورة قرب كاف مباركة يوم 20 أكتوبر 1955، التي تولى قيادتها كل من القائدين الوردي قتال وعمر عون، اشتباك جبل الجرار يوم 26 أكتوبر 1955، معركة جبل تازربونت يوم 01 ديسمبر 1955 والتي قادها المجاهد صالح بن علي سماعلي، معركة عين الجيوش بقرب جبل أرقو يوم 20 ديسمبر 1955 والتي قادها الشهيد محمد البسكري. وقيام فوج من المجاهدين بمهاجمة فرقة من "الكوماندوس" التابعة للقوات الأمنية الفرنسية، والتي كانت عائدة من عملية قامت بها في منطقة فنتيس في يوم 20 ديسمبر 1955، وتمكنوا من القضاء على أحد عناصر الفرقة، وإصابة عناصر أخرى بجراح متفاوتة الخطورة، وأعقب هذا الهجوم قيام القائدين لزهر شريط ودعاس عمارة بقيادة معركة الزحيف بالرملية التي جرت وقائعها يوم 30 ديسمبر 1955.

وقد أدّى تزايد النشاط الثوري بناحية تبسة وفي باقي نواحي المنطقة الأولى أوراس النمامشة وغيرها من المناطق الجزائرية الأخرى، إلى تزايد الطلب على السلاح والذخيرة من طرف المجاهدين، ولتلبيتها قرر الوفد الخارجي للثورة الجزائرية إيفاد المجاهد علي مهساس إلى الأراضي الليبية لتأطير المكلفين بنقل السلاح من الأراضي الليبية إلى المجاهدين في الجزائر، ومضاعفة الجهود لإدخال أكبر كمية من الأسلحة وتأمين وصولها. واستحدث فرقا متخصصة على دراية بالمسالك المؤمنة لإيصال السلاح، لكن مهمة هذه الفرق لم تكن سهلة، فقد كان أفرادها عرضة لاعتداءات كانت تشنها مجموعات مجهولة، تستغل قلة حراسها ومرور القوافل بجبال الجنوب التونسي، حتى تستولي على حمولتها.

ولوضع حدّ لاستفحال هذه الظاهرة، قرر القادة ساعي فرحي، عباس لغرور وبشير ورتان، خلال أواخر سنة 1955 وبداية سنة 1956، أن يشكّلوا فوجا من مجاهدي ناحية تبسة كلف المجاهد القائد عبد الله سعودي بقيادته، وأسندت لهم مهمة التنقل إلى الأراضي التونسية والتمركز في جنوبها من أجل حراسة وتأمين هذه القوافل، فاختاروا سلسلة جبال بوهلال العربان عسكر والباردة كموقع لنشاطهم.

بالموازاة مع تكثيف أفواج جيش التحرير الوطني لأنشطتها الثورية بناحية تبسة، شهدت الناحية حدوث سلسلة من التغييرات مسّت قيادة القطاعات العسكرية بالناحية، ولعل أبرزها تلك التي مست قطاع الشريعة الذي تداول على قيادته عدد من القادة الميدانيين، يتقدمهم المجاهد القائد فرحي ساعي، ثم المجاهد القائد الزين عباد في شهر أوت 1955، وكلّف في شهر أكتوبر 1955 بقيادة قطاع جبل بني صالح بمنطقة سوق أهراس، فخلفه المجاهد القائد علي عفيف الذي واصل تأدية هذه المهمة إلى غاية استشهاده بداية شهر جانفي 1956 على إثر قيادته لمعركة البياض بالجبل الأبيض، وتفاديا للفراغ الناجم عن استشهاده، سارعت القيادة الثورية لناحية تبسة إلى تعيين نائبه المجاهد صالح بن علي سماعلي قائدا للقطاع.

في خضم هذه التطورات، صدرت أوامر للمجاهد عمار بن سعيد السنوسي بمغادرة الجبل الأبيض والاتجاه مع أفراد، فوجه إلى جبال قفصة بالأراضي التونسية للبحث عن الأسلحة والذخيرة، والقيام بعمليات تخريب تستهدف المنشآت التي أقامتها السلطات الاستعمارية الفرنسية هناك. وبعد تأديتهم لهذه المهمة، رجعوا إلى التراب الجزائري واتجهوا إلى جبل الزريقة في ليلة 16 جانفي 1956، أين خاضوا في يوم 17 جانفي 1956 معركة حامية الوطيس ضد وحدات عسكرية فرنسية تابعة لمراكز: قفصة، أم العرائس، فريانة، الرديف، تمغزة، بئر العاتر وسوكياس، كانت قد حاصرتهم في هذا الجبل، وانتهت هذه المعركة باستشهاد ثمانية مجاهدين يتقدمهم قائد الفصيلة عمار بن سعيد السنوسي، ونائبه يوسف العديلي وأسر تسعة آخرين تم نقلهم من الأراضي التونسية وسجنهم هناك، ومقتل ما يقرب من 60 جنديا فرنسيا وإصابة عدد آخر بجراح متفاوتة الخطورة، لتتواصل المعارك الحربية بين أفواج جيش التحرير الوطني ووحدات الجيش الاستعماري الفرنسي بناحية تبسة، حيث تولى القائد لزهر شريط قيادة معركة في الجبل الأبيض في شهر فيفري 1956، بعد قيام وحدات الجيش الاستعماري الفرنسي بتطويق الجبل ومحاصرة المواقع التي كان يتمركز بها المجاهدون بالاستعانة بأسراب من الطيران الحربي متكونة من حوالي 25 طائرة مقنبلة وكاشفة و06 طائرات هيلوكوبتر، وانتهت هذه المعركة التي استمرت ليوم كامل بمقتل حوالي 30 جنديا فرنسيا وإصابة 50 آخرين بجراح متفاوتة الخطورة، بينما أصيب مجاهد واحد في صفوف جيش التحرير الوطني.

تغيير مقر قيادة جيش التحرير الوطني بناحية تبسة

ساهمت التطورات التي شهدتها ناحية تبسة في بلورة فكرة لدى القيادة الثورية للناحية، تقضي بضرورة الإسراع في تغيير موقع مقر الإدارة والقيادة من الجبل الأبيض، واختيار موقع بديل عنه، وبعد تفكير معمق، وقع الاختيار على مغارة "شقافة اليهودي" التي تتوسط جبل أرفو، كموقع جديد لمقر الإدارة والقيادة، حيث دفعتها عدة عوامل لاتخاذ هذا القرار، أولها يتعلق بجغرافيته المناسبة والملائمة لقيادة العمل الثوري بالناحية، نظرا لتوفره على المياه الصالحة للشرب المساعدة على الاستقرار؛ لأن وادي اهلال يشقه، وهو واد دائم الجريان ينحدر من مصبه في أعالي دوار تازبنت، ثم بحيرة مشنتل، الشريعة، أم خالد، المزرعة، فج بوحريق، شقافة اليهودي، جبل أرفو وجبل الجرف..ومن هناك، يواصل الانحدار جنوبا حتى يلتقي بوادي مسحالة، ثم فم اهلال باتجاه الصحراء، إضافة إلى تضاريسه الصعبة التي دفعت كبار الضباط الفرنسيين الذين عملوا في المنطقة خلال الثورة التحريرية إلى وصفه بالقلعة الحصينة، وبالمكان الموحش والمخيف، ففي هذا الإطار كتب المقدم جان كالي في كتابه شتاء في تبسة ما يلي:

المنحدرات التي تشرف على وادي اهلال والمزرعة وأرقو ، مكان موحش ومخيف، الركض في أعماق الأودية التي تنزلق بين منحدرات وادي اهلال، تسلق التلال المتوسطة. القلعة الحصينة، كما يسميها المرتزقة، بجدرانها الجيرية القائمة ومظهرها الأسطوري.

وهو نفس الوصف الذي أورده الجنرال نويل شازارين في مقال له نشره في مجلة "مجموعة الأكاديمية"، يقول فيه: منطقة جنوب غرب تبسة بين تونس وجبال الأوراس، مقطوعة بأودية عميقة مثل تلك الموجودة في وادي اهلال، أو وادي الجديدة من الشمال إلى الجنوب لينتهي في الصحراء. المنطقة المسماة المزرعة، في كثير من الأحيان تتمركز في المنطقة فرقة قوية ومتمرسة للغاية. لا سيما في فوضى صخور وادي هلال. العديد من الوحدات حاولت التعامل معها دون نجاح للوصول إلى وادي اهلال من الضروري العمل إما عن طريق الوديان أو من خلال التلال التي تفصل بينها كلها مليئة بالصخور مع ممرات إلزامية، مواتية للدفاع. حتى الفوضى الصخرية تسمى القلعة المحصنة.

أما برنارد طوب، فقد أورد من جانبه وصف "شقافة اليهودي" التي اتخذت منها قيادة جيش التحرير الوطني مقرا للقيادة قائلا: "شقافة اليهودي..هذا الكهف هو عبارة عن مغارة تمتد تحت الأرض على طول 100 متر، حيث يمكنه إيواء كتيبة كاملة..".

يتحدث المجاهد الطيب بن سلطان علوان قائلا: توجهت نحو أرفو ومكثت هناك عدة أيام، وبينما لا زلت هناك حل شريط لزهر بخمس مجموعات ثم سماعلي مع حراسته وبشير بولحية، بعد هذه التطورات كلفت القيادة الثورية لناحية تبسة في يوم 10 مارس 1956 المجاهد علي بن محمد بولعراس بقيادة هجوم يستهدف المركز العسكري الفرنسي بجبل الجرف، أين تنقل مع 30 مجاهدا من جبل أرفو إلى جبل الجرف، وقاموا بمهاجمة المركز على الساعة التاسعة ليلا ثم انسحبوا بعد ذلك.

وقد رافق استقرار القيادة الثورية لناحية تبسة قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بإصدار مجموعة من المراسيم الخاصة بوزارة دفاعها الوطني وقواتها المسلحة مؤرخ جميعها في 17 مارس 1956، من بينها المرسوم رقم 56-271 الذي يتعلق بتنظيم القيادة في الجزائر، لكن هذه المساعي لم تأخذ من طرف الجنرال الفرنسي فانكسيم بعين الرضى، الذي أدلى بتصريحات للصحافة الفرنسية برّر فيها تقليص تواجد الجيش الاستعماري الفرنسي في منطقة تبسة بسبب النقص المسجل في العنصر البشري، وهذا ما أدّى إلى إهمال مسائل التهدئة.

في خضم هذه التطورات، فقدت المنطقة الأولى أوراس النمامشة قائدها مصطفى بن بوالعيد الذي استشهد مع بعض المجاهدين ليلة 22 مارس 1956، خلال إشرافه على اجتماع تافرنت الذي حضره قادة المنطقتين الأولى والثانية، إضافة إلى القائدين زيان عاشور وسي الحواس كممثلين عن منطقة الصحراء.

وصول تعزيزات جديدة لمقر الإدارة والقيادة بجبل أرفو

بالموازاة مع ذلك، شهدت وتيرة تهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الحدود الليبية التونسية تصاعدا خلال النصف الثاني من شهر مارس 1956 من أجل تزويد جيش التحرير بأكبر قدر من احتياجاته مع تزويد جبهة الجزائر الشرقية بالأوراس وسوق أهراس في نفس الوقت بكميات وفيرة من السلاح لدعم قدراتها القتالية، أين تزايدت خلال الفترة عمليات إدخال الأسلحة إلى الجزائر برغم عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت إليها المصالح الفرنسية، وقد تم إدخال أربع دفعات من السلاح إلى الجزائر ما بين 20 مارس و06 أفريل 1956، حيث تلقّت القيادة الثورية لناحية تبسة المتمركزة في جبل أرقو بجنوب بناحية تبسة قافلة من بين قوافل التسليح هذه وفقا لما ذكره الضابط الفرنسي دومنيك فارال الذي كتب في هذا الشأن يقول: تلقّت عصابات المتمردين المتمركزة في وادي الهلايل تعزيزات بشرية وإمدادات بالسلاح والذخيرة انطلاقا من الأراضي التونسية". وهذا ما يؤكّده المجاهد الطيب بن سلطان علوان قائلا: "وصل رجال شريط لزهر في قافلة جمال من ليبيا، إلى مركز القيادة في وادي اهلال بأرقو ثلاثة أيام قبل معركة الجرف، واحتوت القافلة على شحنة أسلحة جديدة منها: 150 بندقية إنجليزية، و18 بندقية و18 بندقية M إنجليزية، و05 بنادق F.M إنجليزية".

مـــنـــذ بـــدء حـــرب الإبـــادة الـصّـهـيـونـيـة المـسـتـمـرّة

معطيات عن حملات الاعتقال في الضفة الغربية

بلغت حصيلة حملات الاعتقال أكثر من (9600) في الضّفة بما فيها القدس.

■ **النساء:** بلغت حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء أكثر من (325)، (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948، وحالات الاعتقال بين صفوف النساء اللواتي من غزة وجرى اعتقالهن من الضّفة)، لا يشمل هذا المعطى أعداد النساء اللواتي اعتقلن من غزة.

■ **الأطفال:** بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال على الأقل (670).

■ **الصحفيين:** بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين بعد السابع من أكتوبر (88) صحفياً، تبقى منهم رهن الاعتقال (52)، منهم (6) صحفيات، و(15) صحفيًا من غزة.

■ وبلغت أوامر الاعتقال الإداري منذ بدء حرب الإبادة، أكثر من (7500) أمر ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، منها أوامر بحقّ أطفال ونساء.

■ يرافق حملات الاعتقالات المستمرة، جرائم وانتهاكات متصاعدة، منها: عمليات تنكيل واعتداءات بالضرب المبرّح، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التّخريب والتّدمير الواسعة في منازل المواطنين، ومصادرة المركبات، والأموال، ومصاغ الذهب، إلى جانب عمليات التدمير الواسعة التي طالت البُنى التحتية تحديدًا في مخيمات طولكرم، وجنين ومخيمها، وهدم منازل تعود لعائلات أسرى.

■ تشمل حصيلة حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، كل من جرى اعتقالهم من المنازل، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا لتسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن احتجزوا كرهائن.

■ إلى جانب حملات الاعتقال هذه، فإنّ قوات الاحتلال نفّذت إعدامات ميدانية، منهم أفرادًا من عائلات المعتقلين.

■ يُشار إلى أنّ المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال في الضّفة، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا.

■ أستشهد في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، ما لا يقل عن (18) أسيرًا ممن تم الكشف عن هوياتهم وأعلن عنهم، بالإضافة إلى العشرات من معتقلي غزة الذين استشهدوا في السجون والمعسكرات ولم يفصح الاحتلال عن هوياتهم وظروف استشهادهم، كما واعترف الاحتلال بإعدام أحد المعتقلين، إلى جانب معطيات أخرى تشير إلى إعدام آخرين.

■ يذكر أنّ (16) أسيرًا ممن استشهدوا وأعلن عنهم منذ بدء حرب الإبادة مختجزين جثامينهم، وهم من بين (27) أسيرًا من الشهداء يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم.

■ هذه المعطيات لا تشمل أعداد حالات الاعتقال من غزة، علمًا أنّ الاحتلال اعترف أنه اعتقل نحو (4000) مواطن من غزة، أفرج عن المئات منهم، مع الإشارة إلى أنّ الاحتلال اعتقل المئات من عمال غزة في الضّفة، إضافة إلى مواطنين من غزة كانوا متواجدين في الضّفة بهدف العلاج.

■ إجمالي أعداد الأسرى في سجون الاحتلال حتى بداية جويلية 2024.

■ ويبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال نحو (9700) وذلك حتى بداية شهر تموز/ يوليو 2024، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (3380)، كما ويبلغ عدد من صنفتهم إدارة سجون الاحتلال من معتقلي غزة (بالمقاتلين غير شرعيين) ما لا يقل عن (1400).

■ ويبلغ عدد الأسيرات في سجون الاحتلال نحو (80) أسيرة فقط في سجن (الدامون)، من بينهم سيدتان حوامل وهما: (جهاد دار نخلة، وعائشة غيطان)، وقد يكون هناك أسيرات في المعسكرات التابعة للاحتلال، لا يوجد معطيات واضحة عن أعدادهن.

■ ويبلغ عدد الأطفال نحو (250) طفل.

واقع الأسرى الفلسطينيين بعد تاريخ السابع من أكتوبر

يواصل الاحتلال الصهيوني حرب الإبادة الجماعية بحقّ شعبنا في غزة منذ أكثر من تسعة شهور، ويرافق ذلك عدوانا شاملا على كافة الجغرافيات الفلسطينية دون استثناء، لتشكل هذه المرحلة، محطة جديدة في تاريخ جرائم الاحتلال المتواصلة منذ عقود، ولتكون شاهدة على أكثر الفترات دموية بحقّ شعبنا منذ ما قبل النكبة الفلسطينية عام 1948، حيث استعاد الاحتلال مستوى إجرامه الحقيقيّ الذي كان يمارسه بوتيرة مختلفة على الرغم من حالة الامتداد لكل ما نشهده اليوم، لذا من الضروري الإشارة إلى أنّ كافة الجرائم التي نشهدها اليوم، والتي وصلت إلى ذروتها، ولم تصل إلى تلك المرحلة حتى في أوج الانتفاضتين والهبات الشعبية، هي جرائم ثابتة وممنهجة، إلا أنّ المتغير الأساسي في هذه الحرب، هو كثافة هذه الجرائم التي لم يعد لها سقف ولا حدود، والتي تهدف فقط لمحو الوجود الفلسطيني بأدق تفاصيله، كامتداد لهدف الاحتلال المستمر منذ عقود طويلة. وشكّلت قضية الأسرى الفلسطينيين، وجه من أوجه حرب الإبادة، نتيجة لمستوى الجرائم – غير المسبوقة – التي رصدناها ووثقناها على مدار التسعة شهور الماضية، وهي كذلك تشكّل أساسا لجرائم انتهجها الاحتلال بحقّ الأسرى على مدار عقود طويلة، وقد نفّذ العديد من المحاولات للانقضاض على ما تبقى للأسرى من حقوق، وبقي الأسرى طوال العقود الماضية في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة من أجل الحفاظ على أدنى شروط الحياة الاعتقالية، وقد خاضوا العديد من الإضرابات والمعارك والتي ارتقى فيها الشهداء. وقد عمل الاحتلال على استغلال تاريخ السابع من أكتوبر، لممارسة صورته الوحشية الحقيقية، ومارس كل أشكال وأساليب الجرائم التي شكل الهدف الأساسي منها، قتلهم، وإعدامهم، وقد ارتقى العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال بعد هذا التاريخ، ليشكّل أعداد الشهداء في هذه المرحلة الأعلى تاريخيا منذ عام 1967، وقد أعلنت المؤسسات عن هويات (18) شهيداً من الأسرى منهم (6) من معتقلي غزة، هذا إلى جانب الإعدامات الميدانية التي نفّذت بحقّ المعتقلين، قد شكّلت جرائم التّعذيب بكافة مستوياتها، وجريمة التّجويع، والجرائم الطبيّة، والاعتداءات الجنسية منها الاغتصاب، الأسباب الأساسية التي أدت إلى استشهاد أسرى ومعتقلين بوتيرة أعلى مقارنة مع أي فترة زمنية أخرى، وذلك استناداً لعمليات الرصد والتوثيق التاريخية المتوفرة لدى المؤسسات. وعكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادم ومروع لأساليب التّعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التّعذيب، أساليب الإذلال – غير المسبوقة – لامتهان الكرامة الإنسانية، والضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتقالية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم، جرائم حرب، ونجد أنّ الاحتلال عمل على مأسسة جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من المنظومة الحقوقية الدولية النظر إليها كمرحلة جديدة تهدد الإنسانية جمعاء وليس الفلسطيني فحسب، وهذا ما ينطبق أيضا على قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

مع ضرورة الإشارة إلى أنّ حكومة الاحتلال المتطرفة حكومة المستوطنين، كانت قد صعدت من حملاتها التحريضية واستهداف الأسرى منا ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، عبر عمليات القمع ومحاولتها سلب الأسرى ما تبقى لهم من حقوق وكانت المرحلة التي سبقت تاريخ السابع من أكتوبر، مقدمة لنوايا حكومة المستوطنين التي دعت لإعدام الأسرى عبر وزيرها الفاشي المتطرف (بن غفير) والذي شكل عنوانا لعمليات التحريض على الأسرى لقتلهم وإطلاق النار على رؤوسهم لحل مشكلة الاكتظاظ في السجون، وهذه الدعوة هي عنوان المرحلة التي يعيشها الأسرى فعليا في ظل وجود حكومة مستوطنين تتفذ إبادة على مرأى من العالم وبدعم من قوى دولية واضحة. هذه مقدمة مقتضبة لأبرز التّحولات والملاحظات التي شهدتها في هذه المرحلة والتي لا تزال مستمرة، حتى بمستوى الشهادات التي تتلقاها عن الجرائم المتواصلة بحقّ الأسرى والمعتقلين.

قراءة لمعطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر

صعّدت قوات الاحتلال الصهيوني، من حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، وبلغت حالات الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذه الورقة في الضّفة، أكثر من (9600) حالة اعتقال في الضّفة فقط، شملت كافة فئات المجتمع الفلسطينيّ، من بينهم أكثر من (325) سيدة وفتاة (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948)، وبلغ عدد حالات الأطفال (670) حالة على الأقل، علمًا أنّ حالات الاعتقال تشمل من اعتقلوا وأبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا. وطالت عمليات الاعتقال صحفيين ونشطاء ونواب، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين (88) حالة اعتقال، بينهم (15) صحفيا من غزة، وأبقى الاحتلال على اعتقال (52) منهم، فيما أفرج عن بقيتهم، وبلغ عدد النواب المعتقلين حتى تاريخ إعداد هذه الورقة (13)، أما على صعيد جريمة الاعتقال الإداري التي شكّلت الفارق الأكبر والأهم في تزايد أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، حيث أصدر الاحتلال أكثر من (7500)، أمر اعتقال إداريّ بعد السابع من أكتوبر، ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، أما بشأن أعداد حالات الاعتقال في غزة يقدر عددها بالآلاف وقد اعترف الاحتلال بأنه اعتقل ما لا يقل عن 4000 مواطن من غزة، هذا عدا الآلاف من العمال، وكذلك مواطنين من غزة تواجدوا في الضفة للعمل والعلاج والإقامة. ويبلغ عدد إجمالي الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني اليوم، أكثر من (9700)، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نحو (3380)، ويبلغ عدد من صنفتهم سلطة السجون الصهيونية (بالمقاتلين غير الشرعيين) أكثر من (1400)، وهذه المعطيات حتى بداية جوان 2024.

جرائم وانتهاكات مروعة نفّذها الاحتلال بحقّ المعتقلين وعائلاتهم

وثّقت العشرات من الشهادات لأسرى ومعتقلين حول الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها خلال حملات الاعتقال غير المسبوقة، سواء كانت هذه الشهادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال الصهيوني، أو ممّن أفرج عنهم، وكما أكّدنا سابقا على المستوى الهائل لهذه الجرائم التي وصفناها بأنها – غير مسبوقة – بمستواها، وكان من بينها عمليات إعدام ميداني، وكذلك محاولات إعدام معتقلين أطلق جنود الاحتلال النار عليهم، خلال عملية اعتقالهم، ولم يتوقف حد الإجرام بحقّ المعتقلين بل طال عائلاتهم وأصدقائهم، وكان أبرز من السياسات التي استخدمتها قوات الاحتلال خلال عمليات الاعتقال: الضرب المبرح، وعمليات التحقيق الميداني، والتهديد بكافة مستوياته والذي وصل حد التهديد بالقتل والاغتصاب، واستخدام الكلاب البوليسية خلال عمليات اقتحام المنازل، واستخدام المواطنين كدروع بشرية، ورهائن، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومنها هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال، وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم المنهجية إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتعمد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة ومنهم الأطفال، جزاء عمليات الاقتحام الوحشية التي جرت لمنازل، وفي إطار هذه الجرائم، تابعت المؤسسات، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديوهات للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم مقاطع فيديوهات ظهر فيها جنود جيش الاحتلال الصهيوني، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديوهات يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مهينة، والتعمد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبو الأعين، ومقيدون، وكانت من أبرز هذه الصور ومقاطع الفيديو من غزة خلال الاجتياح البري. هذا وعملت منظومة الاحتلال على تعديل وفرض أوامر عسكرية، بهدف تسهيل مهمتها في تنفيذ المزيد من حملات الاعتقال، والتي ساهمت فعليًا في تكثيف عمليات الاعتقال، وتحديدًا توسيع دائرة ممارسة جريمة الاعتقال الإداريّ، التي شكّلت النّحول الأبرز في أعداد المعتقلين الإداريين تاريخيا.

قضية معتقلي غزّة.. التّحدي الأبرز أمام عمل المؤسسات الحقوقية

في ضوء كثافة جرائم التّعذيب التي تعرّض لها معتقلو غزة في سجون الاحتلال ومعسكراته، وما كشفت عنه شهادات المفرج عنهم، وكذلك التّحقيقات الصحفيّة والتّقارير الدّولية التي استندت على تلك الشهادات، فإنّ قضية معتقليّ غزة تشكّل اليوم التّحدي الأبرز أمام عمل المؤسسات الحقوقية، لا سيما مع استمرار الاحتلال ممارسة جريمة الإخفاء القسري بحقّ غالبية المعتقلين من غزة، ورفضه السّماح للجنة الدّولية للصليب الأحمر من زيارتهم والاطلاع على ظروف اعتقالهم. ومؤخّرًا فإنّ التّطور الوحيد الذي طال هذه القضية هو بعض التّعديلات القانونية المحدودة لبعض اللوائح الخاصّة بقضية معتقلي غزة و- تحديدًا – المتعلقة بمنعهم من لقاء المحامي، والتي مكّنت المؤسسات من الحصول على بعض الإجابات حول أماكن احتجاز البعض منهم. وفي هذا الإطار نؤكّد على أنّ قضية معتقلي غزة تحتاج إلى جهود حثيثة من أجل متابعتها رغم الظروف المشددة والصعبة التي يفرضها الاحتلال حيال هذه القضية، ونشير إلى أنّ تصاعد الحديث عن الإعدامات الاحتلال بنيته يفتح تحقيقات بشأن ظروف الاعتقال لأحد المعسكرات، الذي شكّل المحطة الأبرز في جرائم التّعذيب وهو معسكر (سديه تيمان) هي مجرد ادعاءات لا تحمل أي معنى لمنظومة تمارس الإبادة الجماعية على مرأى من العالم، وتمارس جرائم التّعذيب والإعدامات الاحتلال أمام عدسات الكاميرا، وإلى جانب قناعتنا الراسخة بأن منظومة القضاء الصهيوني شكّلت وما تزال ركنا أساسيا في ترسيخ كل الجرائم الحاصلة اليوم، ومنها الجرائم المتواصلة بحقّ الأسرى والمعتقلين.

وننوّه هنا إلى أنّ معسكر (سديه تيمان) هو محطة واحدة من بين عدة سجون مركزية ومعسكرات مورس فيها عمليات قتل وتعذيب ممنهجة بحقّ الأسرى والمعتقلين عموماً ومن بينهم معتقلي غزة، وكان إلى جانب هذا المعسكر، سجن (النقب) الذي كان شاهدا على مستوى الإجرام وعمليات التعذيب، وما يزال. ونشير أيضا إلى أن التوجه نحو إغلاق معسكر (سديه تيمان) لا يعني توقف الجريمة، فتغيير حيز الاعتقال لا يعني بالضرورة توقف ظروف الاعتقال الحاطة بالكرامة الإنسانية، والتي تهدف إلى قتل المعتقلين.

أبرز الحقائق عن قضية معتقلي غزّة

منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بحقّ شعبنا في غزة، وتصاعد حملات الاعتقال – غير المسبوقة – اعتقل الاحتلال الآلاف من المدنيين من مختلف أنحاء غزة خلال الاجتياح البري، منهم عشرات النساء والأطفال، والطواقم الطبيّة التي استهدفت بشكل بارز مع استهداف المستشفيات الفلسطينية، والتي شكّلت هدفا من أهداف الإبادة.

يواصل الاحتلال تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحق المعتقلين، ويرفض الإفصاح – بشكل كامل – عن هوياتهم وأماكن احتجازهم، كما يرفض حتّى اليوم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم.

تعمّد الاحتلال حرمان أسرى غزة الذين انتهت محكومياتهم من الإفراج عنهم، حتى أن تم الإفراج عن عدد منهم مؤخرا من سجن (نفحة)، منهم من استشهد عددا من أفراد عائلته خلال الحرب.

شكّلت روايات وشهادات معتقلي غزة تحولا بارزا في مستوى توحش منظومة الاحتلال والتي عكست مستوى – غير مسبوق – لجرائم التّعذيب، وعمليات التّنكيل، وجريمة التّجويع، بالإضافة إلى الجرائم الطبيّة الممنهجة، والتي أدت بمجملها إلى استشهاد العشرات من المعتقلين، هذا عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نُفّذت بحق آخرين، علماً أنّ المؤسسات المختصة أعلنت فقط عن ستة شهداء من معتقلي غزة، وهم من بين 18 معتقلا وأسيرا استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة، وكان من بينهم الطبيب عدنان البرش، فيما يواصل الاحتلال إخفاء بقية أسماء معتقلين استشهدوا في المعسكرات والسجون، علما أن إعلام الاحتلال كشف عن استشهاد طبيب آخر وهو إياد الرنتيسي ولم تبلغ أي جهة فلسطينية عن استشهاده بشكل رسمي.

ما تزال آلاف العائلات لا تعلم أي شيء عن مصير أبنائها المعتقلين، خاصة أنّ الاحتلال عمل منذ بدء الحرب على تطويع قوانين لترسيخ هذه الجريمة، مؤخرا تبدّل عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومن المؤسسات في الأراضي المحتلة عام 1948، جهودا في ضوء بعض التعديلات القانونية التي طرأت على اللوائح الخاصة بمعتقلي غزة، من أجل معرفة أماكن احتجازهم، والسعي لاحقًا من أجل زيارتهم، إلا أنّ تلك المحاولات تتم تحت قيود مشددة، وصعوبات كبيرة.

وفي ضوء ذلك تمكّن مؤخرًا عدد من المحامين من إتمام زيارات محدودة لعدد من معتقلي غزة، كان من بينهم زيارات لمعسكر (سديه تيمان) الذي شكّل عنوانا بارزا لجرائم التّعذيب، والجرائم الطبيّة، إضافة إلى ما حمله شكّلت قضية المعتقلين الإداريين التّحول الأبرز إلى جانب جملة الجرائم الممنهجة التي نفّذها الاحتلال بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وقد تصاعد أعداد المعتقلين الإداريين ليكون الأعلى تاريخيا، فقد وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من (3380) معتقل وذلك حتى بداية جوان 2024، من بينهم ما لا يقل عن 40 طفلا، و22 أسيرة، مع العلم أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغ نحو 1320 معتقل، وهذا التصاعد قد ترافق مع قدوم حكومة المستوطنين المتطرفة أي قبل بدء حرب الإبادة وبلغ ذروته منذ ذلك التاريخ.

وبالعودة إلى السياق التاريخي لجريمة الاعتقال الإداري، نؤكد أنّ سلطات الاحتلال الصهيوني منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية استخدمت سياسة الاعتقال الإداري التعسفي بحق الفلسطينيين، وعلى مدار كل تلك الأعوام اعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين تحت الاعتقال الإداري. ويتيح الاعتقال الإداري اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهمًا أو محاكمة استنادًا على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الصهيونية فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالبًا ما يتم تجديدها، ويطال الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات الشعب الفلسطيني من طلبة الجامعات، وصحفيين، ونساء، ونواب سابقين في المجلس التشريعي، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامين، وأمهات، ومعتقلين سابقين. وتتزايد حالات الاعتقال الإداري تحديدًا في فترات الهبات والانتفاضات في الأراضي المحتلة حيث تلجأ سلطات الاحتلال لاستخدام سياسة الاعتقال الإداري كأداة للقمع والسيطرة وترهيب الفلسطينيين، ولا تقتصر سلطات الاحتلال على إصدار أوامر اعتقال إداري جديدة بل في معظم الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحق المعتقلين الذين ينهون أوامر اعتقالهم أثناء الهبات والانتفاضات، فخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة" وصل عدد المعتقلين إدارياً في العام 1989 إلى ما يزيد على (1,700) معتقل، أما في الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتحديدا في عام 2003، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو (1140)، ومنذ بدء حرب الإبادة، لجأت سلطات الاحتلال لشن حملات اعتقالات واسعة لا زالت مستمرة طالت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث جرى تحويل غالبيتهم إلى الاعتقال الإداري.

واقع الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال ومعسكراته

مع بداية العدوان المستمر منذ بدء حرب الإبادة، شرعت منظومة الاحتلال بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كل التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال على الأسرى منذ استلام حكومة المستوطنين الأكثر تطرفا، إلا أن القمع قد بلغ ذروته منذ بداية الحرب، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وضربهم وتعذيبهم وتجويعهم وممارسة اعتداءات جنسية بحقهم، وسجلت المئات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعمرضوا لاعتداءات من قبل وحدات القمع، وتنوعت سبل التنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السجون جميع الأدوات الكهربائية وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم، وقامت بزج العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة لا تتسع لهذه الأعداد مع سحب البطانيات والفراش، وتركزت عمليات التعذيب والتنكيل في المعسكرات التابعة لإدارة الجيش، وكذلك السجون المركزية تحت سلطة ما تسمى (بمصلحة السجون الصهيونية)، وكان أبرزها وما زال سجن (النقب)، ولم يستثن أي أسير من عمليات القمع بين الأطفال والنساء والمرضى وكبار السّن. وكما ذكرنا سابقا فقد ارتقى في سجون الاحتلال ومعسكراته نتيجة لهذه الجرائم العشرات من الأسرى والمعتقلين (18) أسيرا ممن أعلن عن هوياتهم، فيما يواصل الاحتلال إخفاء هويات آخرين تحديدا من شهداء معتقلي غزة.

جريمة التّجويع

تشكّل جريمة التّجويع إحدى أبرز السياسات الممنهجة التي يستخدمها الاحتلال بحقّ الأسرى منذ بدء حرب الإبادة المستمرة، والتي مسّت بمصير الأسرى بشكل مباشر، وبأوضاعهم الصحيّة، وكانت من الأسباب المباشرة التي أدت إلى استشهاد عدد منهم، إلى جانب عمليات التّعذيب الممنهجة، كما سببت في إصابة العديد من الأسرى بمشاكل صحيّة مزمنة. وقد عملت إدارة سجون الاحتلال ومنذ بدء حرب الإبادة، على حرمان الأسرى من (الكانتينا) التي كانوا يعتمدوا عليها بشكل أساسي لتوفير الطعام المناسب لهم، وكان ذلك على نفقتهم الخاصّة، وكانت إدارة السّجون فقط توفر وجبات سيئة كما ونوعاً قبل الحرب، إلا أنها لا تقارن بمستوى القليمات التي تقدم اليوم، وكان الأسرى وعلى مدار السنوات الماضية يعملون على إعادة طهيها، كما تعمدت إدارة السّجون في الفترة الأولى على الحرب على سحب ما تبقى من الأسرى من طعام داخل (زانزينهو-الغرف)، وعلى الرغم من الأثار الواضحة التي تركتها سياسة التّجويع على الأسرى على مدار الشهور الماضية، فإن الوزير المتطرف (بن غفير) لم يكتف بالجرائم التي نفّذها بحقّ الأسرى والمعتقلين، ومنها عمليات قتل الأسرى عبر التّعذيب، والتّجويع، والجرائم الطبيّة، بل حرض على قتل الأسرى بقتصهم في رؤوسهم، بدلا من توفير الطعام المناسب لهم، وفي ضوء الالتماس الذي قدمته مؤسسات حقوقية للمحكمة العليا للاحتلال، كجزء من الجهود التي تحاول المؤسسات الحقوقية القيام بها، حول قضية الطعام الذي يقدم للأسرى، فإننا نؤكّد على أنّ الجهاز القضائيّ للاحتلال يشكّل الذراع الأساس في ترسيخ العديد من الجرائم بحقّ الأسرى والمعتقلين، إلا أنّ استمرار المحاولات في مواجهة هذه الإجراءات ووضع هذا الجهاز تحت التساؤل الدائم أمام مستوى الجرائم التي تنفذها (دولته)، أمر ضروري. ونشير إلى أنّ ما تسمى (بوجبات الطعام) السيئة كماً ونوعاً هي عبارة عن لقيمات يتقاسمها الأسرى، وفي كثير من الأحيان لا تصلح للأكل، كما أنّه وفي مرات عديدة، وتحديدًا في المعتقلات التابعة للجيش، قدمت معلبات منتهية الصلاحية. ولم تقتصر سياسة التّجويع على الأسرى البالغين بل مسّت الأطفال والنساء والمرضى بما فيهم مرضى بحاجة إلى تغذية معينة، إضافة إلى أسيرات حوامل جرى اعتقالهنّ لا يوفر لهنّ الطعام المناسب، إلى جانب احتجازهن في ظروف مأساوية وقاسية، ونذكر هنا أنّ أحد ضحايا سياسة التّجويع وتقديم الطعام السيء كما ونوعا هو الأسير الشهيد محمد أحمد الصبار الذي استشهد في شهر فبراير من العام الجاري، كما نشير إلى أنّ كافة شهادات الأسرى التي حصلت عليها المؤسسات عكست هذه السياسة بشكل واضح، وكانت أساسا لرواياتهم عن المرحلة الراهنة، كما أن صور الأسرى المفرج تشكّل شاهداً إضافيا.

الجرائم الطبية.. استخدام الحق بالعلاج أداة للتعذيب

تفشّى مرض الجرب (سكابيوس) بين صفوف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وقد تصاعدت أعداد المصابين تحديدا في سجن (النقب) ومجدو، وذلك نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي نفذتها إدارة السجون، وساهمت في انتشار المرض بشكل كبير بين صفوفهم، وقد تابعت مختلف المؤسسات شهادات عدة لأسرى أصيبوا بمرض الجرب، والتي أثبتت تعمد إدارة السّجون حتى مع الخطر المحدق على بنية السجن بكل ما فيها، على أنها استخدمت المرض أداة لتعذيب الأسرى والتنكيل بهم، والذي يشكل أحد أخطر الأمراض الجلدية المعدية، هذا إلى جانب إصابتهم بأمراض جلدية لم يتمكن الأسرى من تشخيصها. وشكّل انعدام توفر أدنى الاحتياجات الأساسية منها مواد التنظيف اللازمة، وتقليص كميات المياه، ومحدودية إمكانية قدرة الأسير على الاستحمام، عوامل أساسية لانتشار المرض، إضافة إلى انعدام توفير سبل العلاج التي تحتاج إلى إجراءات كبيرة لوضع حد لانتشار المرض، وبشهادة العديد من المحامين فإن بعض الأسرى خرجوا للزيارة، والدماء على أجسادهم بسبب التقرحات والحكة الشديدة، كما أنه وجزء من الإجراءات التي فرضتها إدارة السجون على الأسرى، مصادرة كافة مقتنيات الأسرى ومنها الملابس، فالأسير اليوم يعتمد على غيار واحد، عدا عن حالة الاكتظاظ الكبيرة داخل الأقسام مع تصاعد حملات الاعتقال اليومية، كما أنّ قلة التهوية، وعزل الأسرى في زنازين ينعدم فيها ضوء الشمس، أسهم بشكل كبير في انتشار الأمراض، بل الجريمة الأكبر التي تنفّذها اليوم بحقّ الأسرى هو التعمد بنقل الأسرى المصابين بأمراض معدية من قسم إلى قسم، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعداد الإصابات، علمًا أنّه ومن بين المصابين أطفال أسرى.

الاعتداءات الجنسية

شكّلت الاعتداءات الجنسية إحدى أبرز الجرائم التي نفّذتها قوات الاحتلال الصهيوني بحقّ الأسرى والأسيرات، والتي تضمنت الاغتصاب، والتّحرش، والتّفتيش العاري، إضافة إلى التّهديد بالاغتصاب، وعدا عن إعلان الأمم المتحدة الواضح والذي صدر في شهر فبراير الماضي، عن وجود تقارير موثوقة يتعرض معتقلات من غزة للاغتصاب، فإن شهادات أخرى لمعتقلين وأسرى أكدت تعرضهم لاعتداءات جنسية ومنها اغتصابات، وقد تصاعد الحديث عن الاعتداءات الجنسية بعد أن تمكّن المحامون من تفنيذ زيارات لمعتقلين من غزة في معسكر (سديه تيمان) مؤخرًا، عدا عن إفادات وروايات لأسرى مفرج عنهم من غزة، نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي.

ونؤكّد في هذه القضية أنّ الاحتلال مارس هذه الجريمة تاريخيا وعلى مدار عقود لكن بمستويات مختلفة، وقد وصلت ذروتها منذ بدء حرب الإبادة لتشكّل محطة ممتدة لجملة الجرائم – غير المسبوقة – بمستواها الراهن.

مدرسة "الرقام" مشروع يحفظ التراث المادي واللامادي الجزائري

هكذا يسافر منصور مهيدي.. في رحاب الألوان..

■ الرقامات التقليدية.. رصيد ثقافي وتاريخي غاية في الأهمية
■ تصاميم الزرابي تحمل دلالات جمالية وتاريخية جزائرية
■ لوحات مهيدي.. حكايات مستلهمة من رقامات السجاد والحنبل

شكّل الفن عامة والفن التشكيلي بشكل خاص - على الدّوام - متنفسا للمبدعين والفنانين، ومأوى لشعورهم الداخلي، يبرزون من خلاله ميولاتهم وتعاطيهم مع الحياة وظواهرها، ويوظفون إبداعاتهم في نتاج فني، وفي صور وأشكال فنية إبداعية، يكون لها الأثر البالغ على الحركة المعرفية والثقافية، وعبر إسهامها البارز في تحقيق ذلك التناغم القائم بين الفكر والإبداع فيتحقق بذلك التراكم المعرفي والجمالي، خاصة إذ استلهم هذا النتاج الفني الإبداعي من خلال استقراء الموروث المادي واللامادي، واقترن في رمزياته ودلالاته بعادات وتقاليد تكون بمثابة توثيق وسجل يُنقل بأمانة للأجيال القادمة.

رابح سلطاني

الفنان وأستاذ النقد الأدبي بجامعة ابن خلدون بتيارت، الدكتور منصور مهيدي، واحد من أولئك الذين ينتمون إلى هذا النسق الفني والمعرفي، استطاع من خلال أعماله أن يزاوج بين النقد الأكاديمي الأدبي والفن التشكيلي، ويطمح من خلال مشروعه إلى تأسيس مدرسة تحمل اسم "الرقام" يحفظ من خلالها موروثنا الثقافي العريق، حماية له من الاندثار والتلاشي أمام طغيان الآلة، باعتباره يشكل هويتنا ويمنحنا الخصوصية والكينونة الثقافية التي تميزنا عن غيرنا، وتساهم في لحمة الوطن ووحدة هذه الأرض الطاهرة.

الموروث الثقافي الجزائري..

يقضي الفنان منصور مهيدي معظم وقته في مداعبة الريشة ورسم العديد من اللوحات الفنية بعناية وتأنّ وبحث في كل ما له علاقة بالموروث الثقافي الجزائري دون ملل ولا كلل، ولا يقل حرصه في ذلك في مساحات الأدب والنقد، فالرجل فنان تشكيلي وخريج معهد الفنون الجميلة بمستغانم، ويعيش شغفا كبيرا بالبحث العلمي والاهتمام بالتراث الجزائري، ومنه تتدفّق إسهاماته الثقافية عبر حصص إذاعية، أبرزها حصة "لطائف المعارف" و«شمس الأثير" و«عين على الحداثة" التي تبث على أثير إذاعة تيارت.

يستلهم الفنان التشكيلي منصور مهيدي معظم أعماله الفنية والتشكيلية، من الرسومات والنقوشات المدرجة في "الرقامات التقليدية" الموجودة في الزرابي والسجاد.. يستلهم منها المعنى ويحولها بأنامله الإبداعية وريشته إلى لوحات فنية تشكيلية بالألوان الزيتية على القماش وبالألوان المائية على الورق، لتبحر بالمتمعن في تشكيلها إلى عبق التاريخ.. إلى عادات الأجداد والأسلاف، فكل شكل ورسمة تتضمنها اللوحة الزيتية تحمل حكاية أو قصة يستلهمها الفنان من تلك الرسومات التي أبدعت جداتنا في نسجها على السجاد والحنبل، أو نقشها على ألواح خشبية تمثل التراث المادي واللامادي للأمة الجزائرية عبر العصور.

يعمل الفنان التشكيلي منصور مهيدي على المزاوجة بين الفن التشكيلي والنقد الأدبي، ويقول إن "الفن هو إبداع، هو خلق، هو كينونة المبدع الجمالية التي تتجاوز الكائن إلى ما ينبغي أن يكون من خلال فعل التخييل والذوق المتعالي والتشكيل والتركيب والتصميم المتناغم والمدروس"، ويضيف: "ورشتي الفنّية هي الملاذ الآمن من صخب الحياة وتضاريسها، أو بالأحرى بمثابة بوابة انتقل من خلالها من عالم الوعي إلى عالم اللاوعي، حيث تتزاحم الأشكال وتتباين الألوان وتتوازن المساحات وتتداخل الرموز بالأفكار، كما أن مداعبة الريشة داخل الورشة، هو إحساس وشعور داخلي باذخ وقلق وتوتر أحيانا أخرى، شعور يعجز اللفظ عن وصف منتهاه، فتقف ألفاظي قلقة متوترة أمامه، شعور يتنامى ورؤيا المبدع المجنحة في ملكوت الوعي والمخيال، لذا يقال: كلما اتّسعت الرؤيا ضاقت العبارة".

بداية الرحلة..

يتحدّث الفنان منصور مهيدي عن بداياته الأولى في عالم الرسم، مشيرا إلى أن أول رسمة له، تمثلت في شخصية "الأمير عبد القادر الجزائري، وعبد الحميد بن باديس"، وقال في حديث مع "الشعب" إن أول عهد له مع الريشة والقلم كانت منذ الصغر وزمن الصبى، حيث كانت تقتصر في البداية على محاولات محتشمة كأي بداية لأي فنان محب للاكتشاف، مسافر في الفضول، مريد للإبحار في مساحات الألوان الزاهية والمتدرجة والمركبة، وأشار إلى أن أول رسم ظلّ منقوشا في ذاكرته عبارة عن بورتريه للشيخ عبدالحميد بن باديس على الورق الأبيض، وبورتريه ثان خاص بمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد القادر رسمه على صفيحة من الخشب، ثم بدأت موهبته تكبر وتتنامى شيئا فشيئا بالاحتكاك والتكوين والمشاركات.

يعمل الفنان "مهيدي منصور" على الحفاظ على الموروث الثقافي من الزوال في ظل طغيان الآلة والذكاء الاصطناعي.. يقول: "إن جل أنشطتي الثقافية والإذاعية تسير وفق منحى الحفاظ على كل أشكال الموروث الجزائري سواء المادي أو اللامادي، والعمل وفق ثنائية الحفاظ والتجاوز والعمل على مسايرة لغة الرقمنة التي أضحت من الضروريات، إضافة إلى العمل على صناعة المحتويات وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التخزين والتعريف بموروثنا الثقافي الزاخر، أما تقنيات الرسم والفن التشكيلي، تبقى تقليدية أحسن من أن ندخلها في عالم الرقمنة".

مدرسة "الرقام".. مشروع قادم..

يطمح أستاذ النقد الأدبي بجامعة تيارت، منصور مهيدي، إلى تأسيس مدرسة تتولى مهمة الحفاظ على هذا الموروث الثقافي حماية له من الاندثار، على اعتبار أن هذا الموروث الثقافي يشكل هويتنا وأصالتنا المائزة عن باقي الهويات والثقافات الأخرى، والتي تمنحنا خصوصيتنا وكينونتنا الثقافية، كما تساهم في لحمة ووحدة البلاد.

وقال، "اخترت اسم الرقام كفكرة لتجسيد مشروع يُعنى بحماية الموروث الثقافي، اقتداء بالفنان والأستاذ محمد وضاي الذي اختار هذا الفن، وأنا من الذين اجتهدوا ولازالوا يشتغلون من أجل تطوير هذا الفن التراثي الذي وجدنا تشكيلاته ووحداته الفنية الضاربة في التاريخ عبر كل الحضارات سواء في السجاد أو الوشم أو صناعة الحلي والخزف"..

ويعود الفضل في صقل هذه التجربة لديّ إلى كل الذين علموني وساعدوني في اقتحام هذا العالم الفني، أذكر على رأسهم المعلم الأول الذي حرّك البحث في هذا المجال الأستاذ الفنان محمد وضاي الذي حاول أن يدرج تصميمات الرقامات التقليدية الموجودة في الزرابي والسجاد في تشكيل لوحاته الفنية بالألوان الزيتية على القماش وبالألوان المائية على الورق.

رسومات السجاد.. مضامين تراثية راقية

ويبرز مهيدي منصور في حديثه أهمية حرفة صناعة السجاد بالجزائر وما تعنيه تلك الرسومات التي تتضمنها الزربية، مبرزا أن صناعة السجاد بالجزائر أو نسيج الزرابي كما يطلق عليه في بعض المناطق (الحنبل) قديمة جدا قدم الإنسان فوق الأرض، كانت بداية حياكته من جلود الحيوانات وشعرها ووبرها وجريد النخيل والقصب، ثم تطورت صناعة السجاد مع ظهور الخيط والخياطة والنسيج الصوفي، ثم أدخلت عليه بعض المهارات والتصاميم والصباغة والألوان، حتى أصبحت كل منطقة تتفرد عن غيرها بألوان السجاد ورموز الزرابي والألوان والتشكيلات الخاصة بها.

ويفصل المتحدث أكثر في وصف الفروق التي تحتويها الرسومات والأشكال الرمزية للسجاد أو الزربية الجزائرية بالقول، إن هناك فروقا متباينة بين كل زربية وأخرى، تعبر مضامينها عن بعد اجتماعي وثقافي وتاريخي لكل منطقة، فالأشكال والتصاميم والرموز الموجودة في الزرابي والسجاد والوسادات وحتى الوشم، يحمل دلالات جمالية وتاريخية متداخلة، خاصة بكل منطقة أو بكل قبيلة، كما لها كذلك دلالات اجتماعية كالتكافل والتآزر والزواج وغيرها، ودلالات ثقافية ودينية كالهلال والمآذن وغيرها من الأشكال الهندسية كالمثلث والمعين (المقروضة) والمربع والخطوط المنكسرة .

زربية جبل العمور والزربية الأمازيغية.. جودة عالمية

ويذكر الفنان مهيدي منصور بعض الأمثلة عن الزرابي الجزائرية التي استطاع اسمها أن يحتل مكانة مشرّفة وسط المراتب العالمية، على سبيل المثال "زربية جبل العمور" المنتشرة عالميا والموجودة في الجزء الجنوبي بأفلو، البيض، الأغواط.. وهي معروفة بلونها الأحمر القاني والأسود، ذات رموز مربعة ومعينات (مقروضات) وخطوط منكسرة متداخلة، وعلى الحواف تؤطرها "شراشيف" بالخيط الأبيض المعقود من طرف واحد.

وأضاف أن هناك الزربية الأمازيغية ذات الألوان المتناسقة والجذابة والمزركشة اشتهرت في منطقة القبائل، ولها رموزها وأشكالها الهندسية البسيطة، مثل الخطوط المتوازية والمعينات والمثلثات والمستطيلات، وألوانها المائزة الأحمر والبرتقالي والأصفر خاصة، والتي ورثها الحرفيون عن حضارات ما قبل التاريخ.

حماية موروثنا الثقافي.. ضرورة

ويختتم الفنان والأكاديمي مهيدي منصور حديثه مع "الشعب" قائلا: علينا أن نلتفت إلى موروثنا الثقافي والحضاري، ونعمل على الحفاظ عليه أولا، ثم قراءته وتحليله ثانيا، لما له من قيمة جمالية فنية وتاريخية وانثروبولوجية، ودلالات سيميائية قد نفك من خلالها كثيرا من الألغاز التاريخية والشيفرات الثقافية، مؤكدا على ضرورة العمل على مسايرة التكنولوجيا الحديثة من أجل الحفاظ عليه وتطويره وأرشفته حتى لا يسرق منا وينسب إلى جهات أخرى..

مجازر جديدة في غزة واشتباكات في الضفة

شهداء بغارات صهيونية على منازل ومساجد وخيام النازحين

أكد مسؤولون فلسطينيون، أمس الأربعاء، أن جيش الاحتلال الصهيوني يعزل مدينة رفح جنوب قطاع غزة بشكل تام، ويرتكب فيها جرائم مخفية وبشعة بعيدا عن أنظار العالم، تزامنا مع تواصل الغارات الجوية وتدمير المنازل على رؤوس ساكنيها في مناطق متفرقة بالقطاع.

استشهد وأصيب عدد من الفلسطينيين، في قصف نفذته طائرات الاحتلال الحربية على مناطق متفرقة في غزة، بما في ذلك مسجد وسط القطاع.

وأفاد المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني بغزة محمود بصل، بأن "جيش الاحتلال استهدف بطائراته الحربية مسجد عبد الله عزام في محيط مستشفى العودة بمخيم النصيرات وسط القطاع، ما أدى إلى استشهاد مواطن وإصابة آخرين".

استهداف النازحين

وتابع بصل: "شنت طائرة حربية غارات على بناية سكنية لعائلة العيسوي والتي تؤوي نازحين بمخيم النصيرات، ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى".

ولفت إلى أن طواقمهم انتشلت 7 شهداء وعدداً من الجرحى، جراء قصف جيش الاحتلال لمنزل عائلة دياب في منطقة الزوايدة وسط قطاع غزة، مضيفا أن طائرات الاحتلال استهدفت أيضا شقة سكنية تعود لعائلة الفراني في منطقة أبو إسكندر في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة.

وأطلقت المدفعية الصهيونية عشرات القذائف شمال مخيم النصيرات وسط قطاع غزة وبمدينة رفح جنوب القطاع، فيما استشهد فلسطينيان على الأقل في قصف للاحتلال على منطقة "الشاكوش" غرب رفح.

وفي سياق متصل، ذكر رئيس بلدة رفح أحمد الصوفي، أن قوات الاحتلال المتوغلة في أحياء ومناطق رفح، جرفت ودمرت ما يزيد على العشرين حديقة عامة في مختلف أحياء المدينة.

سياسة الأرض المحروقة

وأوضح الصوفي، أن آليات الاحتلال وطائراته الحربية دمرت معظم الحدائق العامة في محافظة رفح، "وأبرزها الحديقة اليابانية وحدائق الحي السعودي والحديقة الشاطئية والنادي البحري غرب المدينة وحديقة شارع بلال وسط المدينة وحديقة هارون الرشيد جنوب المدينة".

وشدد على أن سياسة التعتيم وعزل رفح عن العالم الخارجي، تسبب صعوبة بالغة في تحديد حجم الأضرار وحقيقة الجرائم، مبينا أن قوات الاحتلال تنتهج سياسة الأرض المحروقة خلال عملياتها المستمرة؛ بهدف تخريب البنية التحتية والمرافق العامة وممتلكات المواطنين.

وذكر أن سياسة التخريب والتدمير الممنهج طالت العديد من المرافق الخدماتية، إلا أن استمرار العمليات العسكرية ومنع طواقم الطوارئ من الوصول لمعظم مناطق رفح يحول دون القدرة على جمع البيانات الدقيقة، وكشف حجم جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها قوات الاحتلال برفح.

ودعا المنظمات الأممية والحقوقية ومؤسسات المجتمع الدولي إلى الضغط الجاد، لوقف جريمة الإبادة والتطهير العرقي.

وفيما يستمر العدوان لليوم 286 على التوالي، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، ارتقاء 40 شهيدا فلسطينيا وإصابة 99 آخر في مجزرتين متزامنتين اقترفهما جيش الاحتلال وسط وجنوب قطاع غزة.

وقال المكتب الحكومي في بيان، إن المجزرة الأولى وقعت بمنطقة المواصي غرب مدينة خان يونس جنوب القطاع، والثانية باستهداف مدرسة تابعة لوكالة "الأونروا" وتؤوي نازحين بمخيم النصيرات وسط القطاع.

وأوضح: "ارتكب جيش الاحتلال مجزرتين وحشيتين؛ الأولى في مدرسة الرازي التابعة للأونروا بالنصيرات، راح ضحيتها 23 شهيدا و73 مصابا. والثانية في منطقة العطار بمواصي خان يونس، راح ضحيتها 17 شهيداً و26 مصابا".

وأشار إلى أن جيش الاحتلال يركز "بشكل كبير على استهداف وقصف النازحين المدنيين في مدارس الأونروا بمخيم النصيرات، وتجمعات النازحين المدنيين بشكل عام، خاصة في مواصي خان يونس، التي زعم مرارا أنها مناطق آمنة".

كذلك، أشار مراسلون إلى وجود أزمة مياه خانقة في دير البلح مع توقف آخر الآبار في المنطقة نتيجة نقص الوقود.

ولفتوا إلى أنّ الجوع يدفع بعض الناس لأكل الأعشاب، وهذا الأمر تسبب في حالات تسمم.

الضفة تشتعل

في الأثناء، اقتحمت قوات خاصة صهيونية، في وقت مبكر من فجر أمس الأربعاء، مدينة قلقيلية والمنطقة الشرقية في جنين بالضفة الغربية.

واندلعت اشتباكات بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال في حي مراح والحي الشرقي للمدينة.

وقالت كتائب القسام في جنين، إن مقاتليها يخوضون اشتباكات بالرشاشات والعبوات المتفجرة في حي مراح، الذي وصلته تعزيزات كبيرة لقوات الاحتلال.

من جانبها، قالت سرايا القدس إن مقاتليها في كتيبة جنين يتصدون لقوات الاحتلال التي تقتحم المدينة ومخيمها.

كما أكدت كتائب شهداء الأقصى في جنين، أن مقاتليها يخوضون اشتباكات ضارية مع قوات الاحتلال المقتحمة للمدينة.

وحاصرت قوات الاحتلال منزلا وقصفته بقذيفة "انيرجا" في الحي الشرقي.

قالت إنه منحاز للاحتلال

حماس تفند ادعاءات تقرير "رايتس ووتش"

أكّدت حركة المقاومة الإسلامية- حماس، رفضها ما تضمنه تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية من "أكاذيب وانحياز فاضح للاحتلال وافتقاد للمهنية والمصداقية"، مطالبة إياها بسحب التقرير والاعتذار عنه.

قالت الحركة في بيان لها، "بعد 285 يوما من الجرائم الصهيونية المتواصلة بحق شعبنا الفلسطيني في غزة والتي لم يشهد التاريخ الحديث لها مثيلا، وبعد أن صار الكيان الصهيوني موسوما بالإرهاب وارتكاب الإبادة الجماعية من قبل المجتمع الدولي والمحاكم الدولية، يأتي تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" ليردد الأكاذيب التي أطلقها جيش الاحتلال وآلته الإعلامية في بداية الأحداث لتبرير جرائمه بحق شعبنا، وضمان الدعم الدولي، لكنه تراجع عنها بعد افتضاحها وبيان زيفها".

وأضاف البيان، أن "تقرير ووتش تبنى الرواية الصهيونية كلها، وابتعد عن أسلوب البحث العلمي والموقف القانوني المحايد، فصار أشبه بوثيقة دعائية للاحتلال".

واستهجنت الحركة إصرار المنظمة على اعتبار يوم 7 من أكتوبر بداية القصة، وإهمال ما قبله وكل ما عاناه الشعب الفلسطيني من حروب وقتل وتعذيب وحصار، مؤكّدةً استهجانها أن تقع مؤسسة تدافع عن حقوق الإنسان في هذا الخطأ.

وذكر البيان، أنّ تقرير "هيومن رايتس ووتش" بدأ بالحديث بأسلوب درامي عن مستوطن صهيوني أُصيب بحروق في أحداث 7 أكتوبر، وختم بالحديث عن امرأة تأثرت نفسياً، ولم يتطرق لما أصاب "شعبنا في غزة من قتل وتدمير وتجويع"، في تكريس لفكرة التمييز العنصري بين البشر.

كذلك، استنكرت الحركة احتواء التقرير على أكبر الأكاذيب المتعلقة بما سماه "الاغتصاب والعنف الجنسي"، دون أن يذكر أيّ دليل، بل اعترفت المنظمة بأنها لم تتمكن من جمع معلومات يمكن التحقق منها.

تبرير جرائم الاحتلال

وأضافت حماس، أنّ عدد الشهداء والجرحى فاق 120 ألفاً حتى اليوم، وتم تدمير المستشفيات والجامعات والمدارس والبنية التحتية بشكل كامل، ومازالت آلة البطش الصهيوني تواصل جرائمها بدعم أميركي وغربي كامل، في المقابل لم يجد التقرير أن هذا كله يستحق الذكر.

وقالت الحركة، إنّ التقرير يتحدث عما وصفه (الجرائم) التي ارتكبتها الفصائل الفلسطينية يوم 7 أكتوبر -بحسب زعمه- لكنه يتجاهل عن عمد الجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال في اليوم نفسه ضد أهالي غزة، بل ضد المستوطنين الصهاينة الذين تم قصفهم مع المقاتلين الفلسطينيين بالطائرات وقذائف الدبابات، بحسب التقارير الصهيونية نفسها، وهو ما حدث أيضاً مع الحفل الموسيقي الذي قصفته الطائرات والدبابات الصهيونية، وأحرقت آلاف السيارات بوسائل وأسلحة لا تمتلكها المقاومة الفلسطينية.

وأكدت، أن "للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال الذي هو أصل كل الشرور الحق في المقاومة بكل الوسائل، وليس من حق المعتدي المحتل حق الدفاع عن النفس، فهذا ما تضمنته الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية".

انحياز لاإنساني

وفيما يتعلق بالأسرى، لفتت الحركة إلى أن معدي التقرير أظهروا انحيازهم اللاإنساني عند الحديث عن الأسرى الصهاينة لدى المقاومة الفلسطينية، مبينة أنّهم يؤكدون في أكثر من موضع في التقرير على ضرورة الإفراج الفوري عنهم، بينما ذكرت الحركة أنّ معدي التقرير لا يطلبون الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون للتعذيب والقتل والتجويع والإذلال في سجون الاحتلال.

ولفتت الحركة إلى أنّ تقرير المنظمة يقول، إن المقاتلين الفلسطينيين ارتكبوا أعمال تعذيب وسوء معاملة بحق الأفراد الذين أسروهم، مضيفةً: "أيّ عاقل رأى الأسرى الصهاينة الذين أفرجت عنهم المقاومة الفلسطينية وراقب كيف تعاملت معهم أو سمع حديثهم للإعلام يدرك حجم الكذب الذي احتواه التقرير".

وفي المقابل، أكّدت أنّ التقرير لم يذكر شيئاً عن أوضاع الأسرى الفلسطينيين لدى الكيان، وكيف يكون وضعهم المأساوي عند الخروج من الأسر".

المقاومة حق مشروع

وأكّدت حركة حماس التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني، وشددت على أن الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة يصرون على حقهم في المقاومة لتحرير الأرض الفلسطينية.

وختمت حركة حماس بيانها بتحميل المنظمة الحقوقية كامل المسؤولية عن التقرير الذي يبرر جرائم الاحتلال، ويسوغ استمرارها، ويسيء إلى سمعتها، كما يسيء إلى الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، داعية المنظمة إلى سحب تقريرها والاعتذار عنه.

«سقطة خطيرة"

من جهته، هاجم الأمين العام لحزب المبادرة الفلسطينية مصطفى البرغوثي، أمس، تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش". وشدد في بيان، على أن تقرير المنظمة عن أحداث 7 أكتوبر يمثل "سقطة خطيرة، وفاقد للموضوعية والمهنية، ويكرر دون إثباتات الأكاذيب الصهيونية"، مضيفا أنه "كان يجب للمنظمة أن تلتزم بصدق بمعايير حقوق الإنسان".

وتابع: "التقرير فاقد تماما للموضوعية والمهنية العلمية، ويكرر دون مبرر أو إثباتات الرواية الصهيونية المزورة والأكاذيب التي نقضتها وأثبتت عدم صحتها وسائل إعلام غربية لا يمكن اتهامها بالانحياز للجانب الفلسطيني".

وأضاف قائلا: "هذه السقطة الخطيرة تهدد سمعة هيومن رايتس ووتش، التي عليها الاعتذار عما فعلته وسحب تقريرها المشين".

تجنيد الحريديم يبدأ الأسبوع المقبل

دعوات للعصيان وتمزيق أوامر الاستدعاء

دعا الحاخام الأكبر السابق للكيان الصهيوني اليهود المتدينين "الحريديم" إلى الاستمرار في رفض التجنيد بالجيش وتمزيق أوامر الاستدعاء للخدمة العسكرية.

من المقرر أن يبدأ جيش الاحتلال، الأحد المقبل، في إرسال أوامر استدعاء للخدمة العسكرية إلى آلاف من الحريديم، الذين يتمتعون بإعفاء من التجنيد منذ عام 1949 يثير جدلا وانقسامات شعبية وسياسية.

ويشكل الحريديم نحو 13٪ من عدد سكان الكيان الغاصب البالغ نحو 10 ملايين نسمة، ولا يخدمون في الجيش، ويقولون إنهم يكرّسون حياتهم لدراسة التوراة بالمعاهد الدينية، ويعتبرون أن الاندماج بالعالم العلماني يهدد هويتهم الدينية واستمرارية مجتمعهم.

وحاليا، يتمكنون عند بلوغ 18 عاما (سن الالتحاق بالخدمة) من تجنب التجنيد عبر الحصول على تأجيلات متكررة لمدة عام واحد بحجة الدراسة بالمعاهد الدينية، حتى وصولهم إلى سن الإعفاء من التجنيد (26 عاما حاليا).

ومنذ أشهر، يعاني الجيش الصهيوني عجزا في عدد أفراده.

وخشية انهيار ائتلافه الحكومي المنقسم بشأن تجنيد الحريديم، حاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تمرير مشروع قانون قديم يحافظ للحريديم على الإعفاء من الخدمة العسكرية، لكن المحكمة العليا قطعت عليه الطريق بإصدار قرار غير مسبوق.

ففي 25 جوان الماضي، قررت المحكمة إلزام الحريديم بالتجنيد في الجيش، ومنع المساعدات المالية عن المؤسسات الدينية التي يرفض طلابها الخدمة العسكرية.

وأمس، اندلعت صدامات بين الشرطة الصهيونية وعشرات من الحريديم الذين تظاهروا في تل أبيب احتجاجا على القانون الذي يلزمهم بالخضوع للتجنيد الإجباري.

لاحتلال استولى على 40 ألف دونم في الضفة

إنشاء 20 بؤرة استيطانية منذ بداية العام

قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية الوزير مؤيد شعبان، أمس الأربعاء، إن السلطات الصهيونية استولت منذ مطلع 2024 على 40 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية.

أكد المتحدث خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر الهيئة بمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، أن "من بين الأراضي المستولى عليها 24 ألف دونم أعلنها الاحتلال تحت مسمى أراضي دولة، في أكبر عملية استيلاء على الأراضي منذ أكثر من 30 عاما تحت هذا المسمى".

ولفت شعبان إلى أن السلطات الصهيونية "تستهدف المحميات الطبيعة بشكل ممنهج، حيث استولت على 15 ألف دونم (الدونم يعادل ألف متر مربع) في هذا الإطار".

وقال "منذ بداية العام تم إنشاء 20 بؤرة استيطانية جديدة، وقدمت للدراسة أكثر من 19 ألف وحدة استيطانية جديدة، وحولت 11 بؤرة إلى مستوطنة (شرعنتها)، ومنحت صلاحيات جديدة بتكثيف عمليات الهدم في المناطق المصنفة ب وج بحسب اتفاق أوسلو".

وأضاف شعبان: "المؤسسة الرسمية حرضت المستوطنين لتنفيذ مخططات التهجير القسري، حيث تم تهجير 26 تجمعا بدويا، وتنفيذ أكثر من 1300 اعتداء، و23 محرقة في القرى والبلدات".

وتابع: "قدمت سلطات الاحتلال للكنيست (البرلمان) مجموعة من القوانين العنصرية بغرض السيطرة على الأغوار الفلسطينية وعلى مستوطنات جنوبي الضفة، وعلى المواقع الأثرية، والعودة بالاستيطان إلى شمال الضفة، والتي تندرج كلها في إطار الضم الشامل والكامل للأرض الفلسطينية".

وأكمل: "لم يعد الضم صامتا بل أصبح صارخا ومعلنا على مرأى ومسمع العالم أجمع، لتضاف إلى المعطيات الخطيرة التي تؤشر إلى سيطرة الاحتلال على أكثر من 43٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية".

وضع اجتماعي لا يطاق وعمالة غير مسبوقة للصهاينة

نظام المخزن.. متاعب على كلّ الأصعدة

في الوقت الذي يسجّل فيه العالم ارتفاعا في أسهم بعض الدول جراء ما تحققه من نمو واستقرار داخلي وما تثيره من إعجاب بسبب مواقفها الداعمة للقضايا العادلة، تراجعت أسهم المغرب كثيرا، وبات الحديث عنه في الصحافة العالمية مقرونا بمستوى التراجع التنموي والتأزم الاقتصادي الذي أدخل شعبه في متاهة الفقر ودفعه إلى حافة الانفجار خاصة وهو يواجه مقاربة قمعية يراهن عليها المخزن لإسكات الأصوات المعارضة وترهيب المطالبين بحقوقهم المهنية المشروعة وزجر الداعين إلى اسقاط التطبيع الذي وضع المملكة في مصيدة الاختراق الصهيوني.

فضيلة دفوس

الحديث عن المغرب اليوم لم يعد يخرج عن إطار المظاهرات والاحتجاجات اليومية التي تهزّ الشوارع بسبب الأوضاع المعيشية والحقوقية المتردّية، ولم يعد يتوقف عند حالة الاحتقان التي بلغت مستويات قياسية بسبب الغلاء وتراجع التنمية واستشراء الفساد والرشوة والمحسوبية وتزايد المديونية التي ستقود إلى مزيد من الإفلاس والتضخم ورهن مستقبل البلاد والعباد للمؤسسات المالية الدولية.

كل ما نقرأه حاليا عن المغرب في الصحافة العالمية، يظهر وجها شاحبا للمملكة التي تواجه بالفعل متاعب جادّة قد تؤدي الى انفجار أكيد في حالة ما إذا أصرّ الساسة هناك على عدم الاستجابة لنبض الشارع وتمسكوا بسياسة المواجهة القمعية التي تزيد الأوضاع سوءا.

ظروف العيش لا تُطاق

كشفت أرقام رسمية بالمغرب، بخصوص التغير الحاصل على مستوى المعيشة، أن 82.6 في المائة من الأسر أقرّت بتدهور مستوى معيشتها خلال الـ12 شهرا السابقة، وبأن 42.1 منها اضطرت إلى الاستدانة من أجل تلبية متطلباتها الحياتية خلال الربع الثاني من العام الجاري.

وأظهرت نتائج استطلاع للرأي يخصّ الربع الثاني من العام الجاري، أجرته المندوبية السامية للتخطيط، وهي الهيئة الرسمية المكلفة بإجراء الإحصاءات في المغرب، أن 96،4٪ من الأسر المغربية اعترفت بأن أسعار المواد الغذائية عرفت ارتفاعا، وتوقعت استمرارها في الارتفاع، كما توقعت استمرار ارتفاع مستوى البطالة الذي أدخل الشباب المغربي في حالة يأس وجعل الكثير منه يركب أمواج البحر بحثا عن الخلاص الذي قد لا يأتي أبدا.

هذه الأرقام، تعكس جزءا بسيطا من الحالة الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب المغربي دون أن يسجّل أي تحرّك جاد وفعّال من طرف الحكومة التي، بدل أن تتحرك لإيجاد حلول للأزمات المتعددة التي تتخبط فيها المملكة، فإنها فضّلت أن تلجأ إلى خيارات تزيد الأوضاع تدهورا واحتقانا، بداية باعتماد مسلك المديونية، وانتهاءً بانتهاج المقاربة الأمنية لمواجهة أي تحرّكات اجتماعية.

اختلالات في كل القطاعات

لا يمر يوم في المغرب دون أن تسجل احتجاجات لقطاع من القطاعات، فالوضع ملتهب في كل المجالات من الصحة الى العدالة والتعليم والفلاحة والماء. ولعلّ أكثر القطاعات تأزّما هما قطاعي الصّحة والتعليم اللذان يخوضان إضرابات منذ بداية السنة دون ان تستجيب السلطات لمطالبهما، بل على العكس تماما، حيث تعرض عدد كبير من الأساتذة للتوقيف عن العمل وحرم كثيرون من مرتباتهم، ما جعل نقابات التعليم والصّحة تحشد لبرنامج احتجاجي تصعيدي يمتد على طول الشهر الجاري، وسط دعوات للحكومة بضرورة التدخل للاستجابة للمطالب المهنية المشروعة ووقف الاحتقان غير المسبوق في القطاعين والكف عن مواصلة انتهاجها لسياسة "الآذان الصماء".

وقد هددّت نقابات الصّحة باجتياز موسم صيف مشتعل بأشكال وأنماط احتجاجية جديدة قد تشمل مقاطعة العمليات الجراحية غير المستعجلة وعدم المشاركة في برامج صحّية حكومية ومقاطعة الفحوصات الطبية المتخصّصة بالمستشفيات المتخصّصة".

وعلى نفس المنوال يمضي قطاع التعليم الذي يعيش هو الآخر حالة غليان طال أمدها، حيث التزمت نقابات التعليم بتنفيذ برنامج احتجاجي تصعيدي، للمطالبة بإرجاع الموقوفين من الأساتذة بدون قيد أو شرط.

وانتقدت نقابات القطاع إصرار وزارة التربية الوطنية على التنكيل بالموقوفين ظلما وجورا والانتقام السافر منهم، واستنكرت المماطلة التي تتعمدها الحكومة في التعاطي مع ملف التعليم وطالبت بسحب كل العقوبات في حق الأساتذة المشاركين في الاحتجاجات وتسوية وضعياتهم المالية والإدارية وحل كل الملفات العالقة وتنفيذ كافة الاتفاقات الموقّعة، داعية رئيس الحكومة إلى ايجاد حل لهذا الملف الحقوقي.

طلبة الطّب ومنكوبي الزلزال

كما يواصل طلبة الطّب والصيدلة حراكهم الاحتجاجي للمطالبة بتحسين ظروفهم التعليمية ورفع الإجراءات العقابية عن الطلبة الموقوفين، لكن لا تبدو الحكومة ولا الوزارة الوصية مكترثتان بإنقاذ السنة الدراسية لهذه الفئة من الطلبة التي قاطعت مقاعد الدراسة لأزيد من سبعة أشهر، وهي متمسكة بمواصلة حراكها حتى تحقيق مطالبها.

وعلى نفس الدرب يسير متضررو زلزال "الحوز" الذين نظموا في أكثر من مناسبة وقفات احتجاجية للمطالبة برفع الإقصاء والتهميش وتحقيق العدالة وللتأكيد على التشبث بحقوقهم المشروعة في الاستفادة من عمليات إعادة إعمار المنطقة، في ظل تماطل الحكومة وإهمالها لقضيتهم.

فبعد مرور 11 شهرا على الكارثة التي هزت المملكة، لاتزال الأسر المتضررة تعيش معاناة حقيقية بسبب استمرار لجوئها في خيام تحت رحمة الطقس لعدم استفادتها من الدعم والبرامج المرصودة للمنكوبين.

وأكد نشطاء بالمنطقة المتضررة أن "آلاف الأسر لا تزال تعيش في الخيام وما زالت قرى بأكملها في العراء بجوار المقابر التي تأوي رفات ضحايا زلزال المدمر، علاوة على مخاطر أخرى بما فيها خطر التعرض للسعات العقارب ولدغات الأفاعي في موسم الصيف الحار".

وأكد متضررّون من الزلزال أنهم وبعد نحو عام على الكارثة لازالوا يعيشون في ظروف غير مستقرة دون مصدر دخل أو تعويضات أو خطط مستقبلية لبناء منازلهم، وأشاروا إلى أن المبالغ الزهيدة التي رصدتها الحكومة للمنكوبين لا تكفي حتى لإزالة ركام المنازل المنهارة، فكيف تكفي لإعادة بنائها.

قمع يهدّد السّلم الاجتماعي

أمام تصاعد الحراك الاجتماعي، رفع النظام المخزني من وتيرة عنفه ضد الحركات الاحتجاجية السلمية، في محاولة منه لترهيب المتظاهرين وثنيهم عن المطالبة بحقوقهم مستعملا كل الوسائل القمعية المحظورة، من ضرب وتوقيف وتلفيق تهم وسجن.

وفي هذا الاطار، تعرضت القافلة الحقوقية السلمية التضامنية مع مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بمدينة سوق السبت الأحد الماضي، لهجوم شرس، ما نتج عنه عدة إصابات.

وبحسب بيان للجمعية، "تمثلت مجريات القمع الذي طال هذه القافلة التضامنية، التي نظمت تحت شعار "وحدة الصف سلاحنا في مواجهة القمع المخزني"، في الضرب والركل والدفع ومختلف أشكال العنف".

وهو القمع، تضيف الجمعية، "الذي تسبب في إصابة العديد من المناضلين بأضرار جسمية متنوّعة ما استدعى نقلهم الى المستشفى لإجراء الفحوصات وتلقي الإسعافات الأولية".

وأدانت الجمعية المغربية، هذا الهجوم المخزني والاستعمال المفرط وغير المبرر للعنف ضد المتظاهرين السلميين، مؤكدة أن "هذا الهجوم يندرج ضمن مخطط الدولة الرامي إلى الإجهاز على الحقوق والحريات، وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم وحرية الاحتجاج السلمي".

وقبل أيام، قامت السلطات المغربية بقمع مسيرة سلمية للأطر الصّحية، من أطباء وممرضين وتقنيين.

وأظهرت العديد من الفيديوهات، التي نشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التدخل العنيف وغير المسبوق لقوات الأمن المغربية لتفريق المحتجين مما أدى إلى إصابة العديد منهم برضوض، بينما أصيب آخرون بالإغماء.

ونددت العديد من الهيئات والمنظمات والاحزاب المغربية بإمعان المخزن في اعتماد المقاربة الأمنية لمواجهة المطالب المشروعة للعمال، محذرة من سياسة الحكومة التي تهدد بشكل خطير السلم الاجتماعي في البلاد.

وقد شهدت المملكة المغربية في الفترة الأخيرة، تصاعدا ملحوظا في قمع الاحتجاجات السلمية لمختلف القطاعات وذلك من خلال استعمال العنف المفرط ضد المتظاهرين، وتنفيذ اعتقالات تعسفية ومحاكمات غير عادلة تهدف إلى ترهيب وإسكات الأصوات المعارضة.

قبضة حديدية ضد المناوئين للتطبيع

القمع في المغرب يطال أيضا المطالبين بإسقاط التطبيع، حيث زج النظام المخزني بالكثير منهم في غياهب السجون بتهم ملفّقة وبأحكام سجنية مبالغ فيها مثلما حصل مع المدون عبد الرحمن زنكاض الذي تمّت إدانته بخمس سنوات سجنا نافذا على خلفية تدوينات تنتقد التطبيع.

لكن رغم هذا القمع والترهيب، مازال آلاف المغاربة يخرجون في مسيرات حاشدة بصفة يومية للمطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وآخرها كانت بمدينة طنجة، رفضا وتنديدا برسو سفينة حربية تابعة للكيان الصهيوني محمّلة بالأسلحة الموجّهة لإبادة الفلسطينيين.

وشارك في المسيرة الاحتجاجية، التي دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، عشرات الهيئات والأحزاب والمنظمات وشخصيات سياسية وحقوقية ونقابية مغربية من مختلف القطاعات، بما يعبر عن مدى تغلغل القضية الفلسطينية في أوساط الشعب المغربي الرافض لكل أشكال التطبيع المخزني-الصهيوني الذي فرض عليه بالقوة نهاية عام 2020.

كما طالب المحتجون الدولة المخزنية بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي الذين يحاكمون على خلفية التدوين رفضا للتطبيع ودعما للشعب الفلسطيني.

ودعوا الى وقف مهازل بعض المسؤولين والافراد الذين يستفزون الشعب بمواقف انهزامية مهينة، مثل التصرف الأرعن لعميد كلية العلوم بنمسيك بالدار البيضاء الذي رفض تكريم طالبة متفوقة لارتدائها الكوفية، وأدانوا زيارة وفد شباني مغربي الى الكيان الغاصب ورقصه مع الصهاينة على جراح الفلسطينيين.

سقطة تاريخية

ورغم القمع والتنكيل والاعتقالات، لا يتردّد كتّاب مغاربة بشجاعة كبيرة في فضح الاختراق الصهيوني للمملكة المغربية وانتقاد السياسة التطبيعية المخزنية التي لن تجلب غير العار والبلاء، حيث قال الكاتب المغربي أنس السبطي، أن "المتأمل في مغرب ما بعد ديسمبر 2020، يلاحظ أنه فقد زمام أمره وتحوّل إلى ألعوبة في يد الصهاينة"، مشيرا إلى أنه "في الوقت الذي تتصاعد فيه دعوات مقاطعة هذا الكيان المحتل في العالم يصّر المخزن على هذا العار الذي لن تطويه صفحات التاريخ".

وأوضح أنس السبطي في مقال له تحت عنوان: "ما الفرق بين ميناء طنجة وميناء حيفا؟"، أن "الكيان الصهيوني بعد أن امتلك حرية التصرف في كل مقدرات البلاد بطولها وعرضها، والتي أمست مستباحة له، فإنه ابتدع مزارات يهودية أضفى عليها قدسية كاذبة وتوغل في الأحياء العريقة وأضحت المنتجعات المغربية مستراحا لأصناف من مجرميه".

وحتى الثكنات العسكرية المغربية – يضيف الكاتب – "اعتاد الضباط الصهاينة على دخولها، واليوم تريح السفن الحربية في موانئ المغرب وتتزود فيها بما يلزمها من مؤن ومن وقود في أريحية تامة كأنها ترسو في أحد موانئ فلسطين المحتلة" متسائلا: "هل أصبح هناك فرق ملموس بين ميناء طنجة وميناء حيفا؟".

وتوقف الكاتب المغربي في مقاله مطوّلا عند الخبر الذي قال إنه "صدم الشعب المغربي" وهو "سماح السلطة المغربية للسفينة الصهيونية بالرسو في ميناء طنجة الدولي قبل استئناف رحلتها نحو إرهابها لأهل غزة بأطنان من الأسلحة والمتفجرات، والتي حولت أجسادهم الطاهرة إلى أشلاء، مخلفة دمارا هائلا ينتمي إلى زمن الحرب العالمية الثانية".

وبحسب الكاتب، فإن "المغرب بعد هذه الحادثة تحوّل رسميا إلى شريك في الحملة الإرهابية الصهيونية على القطاع الصامد"، مشددا على أنه "لو كانت هناك عدالة دولية لكان لزاما أن يجر المسؤولون للمحاكم ".

كما أكد أنس السبطي أن رفض اسبانيا لاستقبال السفينة الصهيونية في ميناء إحدى مدنها الساحلية، وقبول المغرب لذلك "أمر مخجل"، حيث قال: "ظهر النظام المغربي بمظهر المرتزق الذي يقبل على نفسه لعب أي دور مهما كان قذرا وهو ما ترفضه الأنظمة التي تحترم نفسها".

من خلال ما سبق، يتّضح جلياً بأن النظام المغربي في مأزق حقيقي، فهو عاجز عن مواجهة متاعبه الاقتصادية والاجتماعية، ومدرك تمام الإدراك بأن اعتماده على المقاربة الأمنية القمعية لن ينقذه مما هو فيه، بل سيزيد وضعه تدهورا.

والمفارقة، أن أوجاع المغرب، لا تأتيه من الداخل فقط، فهو يعاني أشدّ المعاناة نتيجة انتكاساته الدبلوماسية المتتالية، وتراجع مكانته الخارجية بسبب فضائح التجسس والابتزاز التي تلاحقه.

تحسبًا للألعاب الأولمبية باريس 2024.. برباري:

وضعنا كل الترتيبات اللاّزمة لمرافقة رياضيينا

نشّط صباح أمس رئيس الوفد الجزائري المشارك في الألعاب الأولمبية 2024، خير الدين برباري ندوة صحفية، بمقر اللّجنة الأولمبية الجزائرية .. قدّم خلالها توضيحات حول الأهداف المسطّرة من خلال المشاركة في هذا الحدث، مؤكدا أنهم وضعوا كل الترتيبات اللاّزمة أمام الرياضيين المتأهلين، من أجل التركيز على المنافسة والعمل على رفع الراية الوطنية عاليا.

نبيلة بوقرين

تصوير: محمد آيت قاسي

كشف برباري أنه قدمت للرياضيين كل التسهيلات اللوجستية والمعنوية التي سمحت لهم ضمان أفضل تحضير للحدث الأولمبي الذي سيجري من 26 جويلية إلى 11 أوت 2024 بباريس، قائلا: «مثلما هو معتاد اللجنة الأولمبية والرياضية الجزائرية قدّمت كل الدعم للرياضيين منذ بداية التأهيليات للألعاب الأولمبية 2024، واستمر ذلك الدعم خلال فترة التحضير للأولمبياد وفقا للبرنامج الذي سطّره رؤساء الاتحاديات والذي سلم لوزارة الشباب والرياضة التي أشرفت بشكل مباشر في تسليم المنح والدعم للرياضيين، حيث قدرت الميزانية التي حددتها الدولة الجزائرية منذ 2022 الى غاية 2024 بمبلغ 280 مليار سنتيم، شملت العتاد والتربصات والتنقلات».

أما فيما يتعلق بالرياضيين المشاركين، عاد الأمين العام للجنة الأولمبية الجزائرية الى التفاصيل بالأرقام قائلا: «الوفد الجزائري المشارك في الألعاب الأولمبية ببباريس يتكوّن من 46 عضوا من بينهم 19 رياضية و27 رياضيا يتوزّعون على 15 اختصاصا، سيشرف عليهم 39 تقنيا بين مدربين ومدراء رياضيين، بما أننا تركنا حرّية الاختيار للاتحاديات المعنية، على أن يكون حاضرا المدير التقني الرياضي للجنة الأولمبية الجزائرية من أجل ضمان التنسيق وحضور الاجتماعات المقرّرة من طرف اللجنة الأولمبية الدولية، وفيما يتعلق بحفل الافتتاح سيعرف حضور 29 عضوا من الجانب الجزائري وذلك وفق التعليمات التي وضعها المنظمون لأن الحفل سيكون ولأوّل مرّة خارج الملعب أي على متن قارب وسيرتدي الطاقم ألبسة تقليدية ترمز للتراث الجزائري من رمال الصحراء إلى زرقة البحر والزليج، الكراكو والبرنوس، لحاملي الراية الوطنية».

وفيما يتعلق بالتنقل الى مكان الحدث قال برباري: «مثلما يعرف الجميع فإن أغلب الرياضيين المتأهلين يتواجدون خارج الوطن من أجل التحضير للحدث الأولمبي، وضمان أفضل جاهزية وفي المستوى العالي من خلال الاحتكاك مع أبطال عالميين وأولمبيين، ولهذا فإن الرياضيين سيلتحقون تباعا بالقرية الأولمبية بداية من يوم 20 جويلية على غرار عناصر الملاكمة المتواجدين في باريس.. وسيتنقل رئيس الوفد وأربعة من مرافقيه الى باريس بهدف حضور الاجتماع المقرر اليوم من أجل ضبط الأمور التقنية مع المنظمين، أما مغادرة مكان الحدث مثلما هو معروف ستكون مباشرة بعد الانتهاء من المنافسة في كل اختصاص».

«نطمح ليكون موعد باريس الأفضل من ناحية النتائج»

تعتبر المشاركة الـ 15 للجزائر ضمن الألعاب الأولمبية بعدما كانت الأولى سنة 1964، حيث أكد برباري أنهم يسعون الى محو أثار الخيبة التي كانت في طوكيو 2021 في قوله: «المشاركة ضمن الألعاب الأولمبية بباريس نهدف إلى أن تكون الأفضل من ناحية النتائج بالنظر للتعداد الذي سيمثل الجزائر، على غرار كيليا نمور التي نعوّل عليها لإهداء الجزائر ميدالية أولمبية في الجمباز، حيث تعتبر أصغر مشاركة ضمن الوفد الجزائري، جمال سجاتي في ألعاب القوى، ايمان خليف في الملاكمة، سيد عزارة في المصارعة الاغريقو رومانية، حيث نهدف إلى محو أثار خيبة المشاركة الماضية بطوكيو 2021، حيث تعتبر هذه المرة 15 التي تتواجد فيها الجزائر ضمن الحدث الأولمبي بعد أول مشاركة كانت سنة 1964، وبغرض تشجيع الرياضيين قمنا بدعوة أبطالنا المتوجين في السابق من أجل التواجد في القرية الأولمبية بباريس للرفع من معنويات العناصر الوطنية».

من جهة أخرى، فإن الأمور درست بشكل محكم من تحضيرات للرياضيين، وكذا توفير العتاد، والمرافقة المعنوية بحسب برباري: «كان التركيز على ضرورة تواجد عيادة طبية متنقلة تشرف عليها الطبيبة فريال شويطر، رفقة طاقم مرافق لها وكذا طبيبة نفسية.. أما عن الراية الوطنية سيحملها الثنائي أمينة بلقاضي وياسر تريكي وبهذا فإن كل الأمور ضبطت كما يجب لتشريف الجزائر في هذه الدورة الأولمبية، وسنكون في خدمة الأسرة الإعلامية من أجل تفادي الإشاعات».

جمعية الشلف

المدرب سمير زاوي يستنفذ عقوبته يوم 2 سبتمبر القادم

أكدت إدارة جمعية الشلف، أمس الأربعاء، أن مدربها الجديد سمير زاوي سيستنفذ عقوبته الرياضية يوم 2 سبتمبر المقبل، وبالتالي سيتم السماح له بتوجيه لاعبيه من خط التماس اعتبارا من الجولة الأولى لبطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم المقررة يوم 14 من نفس الشهر.

أوضح نفس المصدر بأن المدافع الدولي السابق تعرض لعقوبة الإيقاف لمدة ستة أشهر في 2 ماي المنصرم عندما كان على رأس الجهاز الفني لنادي صفاء خميس مليانة (الرابطة الثانية)، قبل أن تتم مراجعة عقوبته بعد الطعن الذي تقدم به ناديه السابق لتصبح أربعة أشهر نافذة وشهرين اثنين غير نافذين.

وتم بداية الأسبوع الجاري تعيين سمير زاوي مدربا لفريق جمعية الشلف، وهو المنصب الذي شغله مع هذا الفريق في ثلاث مرات سابقة، آخرها يعود إلى الموسم الرياضي 2021-2022.

وتزامنت عودة هذا التقني إلى الجمعية مع عودة عبد الكريم مدوار، الرئيس السابق لرابطة كرة القدم المحترفة، إلى رئاسة مجلس إدارة الشركة الرياضية ذات الأسهم للنادي خلفا لمحمد وهاب الذي شغل هذا المنصب خلال المواسم الثلاثة السابقة. وعلى صعيد تشكيلة الفريق، سجل الأخير مغادرة بعض اللاعبين على غرار جوبا عقيب وسفيان عليان اللذان التحقا بمولودية وهران بعد انتهاء عقديهما مع ناديهما السابق.

كما أعلنت إدارة الجمعية عن فسخ عقد حارس المرمى محمد علاوشيش بالتراضي.

المنتخب المكسيكي

إقالة المدرب خايمي لوزانو

أعلن الاتحاد المكسيكي لكرة القدم، أمس الأربعاء في بيان رسمي، عن إقالة خايمي لوزانو، من العارضة الفنية للمنتخب الأول، بعد الخروج من دور المجموعات في كأس كوبا أمريكا 2024 .

أوضح الاتحاد المكسيكي أنه عرض على لوزانو فرصة الاستمرار كمساعد حتى كأس العالم 2026، قبل العودة إلى دور المدرب الرئيسي حتى عام 2030، لكن المدرب رفض العرض.

وسيشارك المكسيك في استضافة كأس العالم 2026 مع كندا والولايات المتحدة.

وقاد لوزانو المنتخب المكسيكي للفوز بلقب الكأس الذهبية 2023، ووصل إلى نهائي بطولة أمم الكونكاكاف في وقت سابق من هذا العام، قبل أن يخسر أمام الولايات المتحدة.

كما حقق عشرة انتصارات وأربعة تعادلات وسبع هزائم، خلال فترة توليه تدريب المنتخب المكسيكي لمدة عام واحد فقط.

وكان المنتخب الأرجنتيني توّج بلقب كأس كوبا أمريكا 2024، بعد تغلبه في المباراة النهائية على نظيره الكولومبي بهدف دون مقابل، ليفوز باللقب القاري للمرة الثانية على التوالي والـ16 في تاريخه.

مانشستر سيتي

الإدارة تسعى إلى توقيع عقد جديد مع غواردیولا

قررت إدارة مانشستر سيتي منح الإسباني بيب غواردیولا، المدير الفني للفريق، مهلة من أجل تمديد عقده.

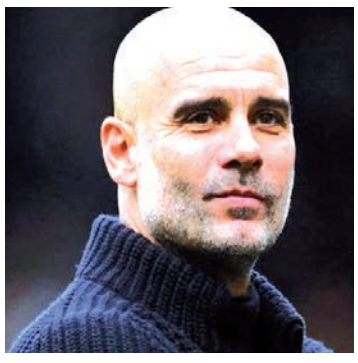

ينتهي عقد غواردیولا مع مانشستر سيتي، بختام الموسم المقبل 2024-2025. وبحسب موقع «ذي أتلتيك» فإن إدارة مانشستر سيتي تريد توقيع عقد جديد مع غواردیولا، وفي نفس الوقت تحترم رغبة المدرب في الحصول على الوقت الكافي لاتخاذ قراره. وأشار إلى أن فترة الانتقالات الحالية قد تكون حاسمة في قرار غواردیولا، سواء بالتعاقد مع بعض اللاعبين الجدد، أو إمكانية رحيل برناردو سيلفا أو إيدرسون. وأضاف أنه من المنتظر أن يتخذ غواردیولا قراره بشأن مستقبله مع مانشستر سيتي، بين شهري ديسمبر، وفبراير المقبلين.

وتوج غواردیولا مع مانشستر سيتي بـ 17 بطولة مختلفة، منذ توليه تدريب الفريق في عام 2016.

منتخب انجلترا

هاري كين لا يفكر في الاعتزال الدولي

كشف تقرير صحفي إنجليزي، أمس الأربعاء، عن موقف الدولي الإنجليزي هاري كين، قائد منتخب إنجلترا، من الاعتزال الدولي، بعد خسارة نهائي كأس أوروبا، مرتين متتاليتين. وانهزم منتخب إنجلترا أمام نظيره الإسباني، بهدفين لهدف، يوم الأحد الماضي، على الملعب الأولمبي ببرلين، في نهائي «أورو 2024».

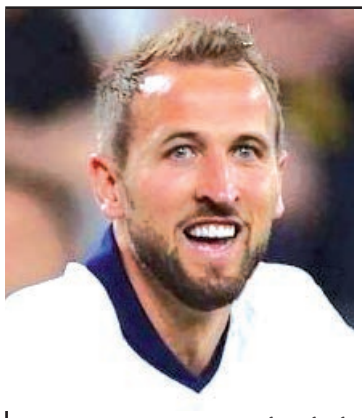

بحسب صحيفة «تليغراف» الإنجليزية، فإن هاري كين لا يفكر في الاعتزال الدولي. وأشارت الصحيفة، إلى أن كل المحيطين بكين يرفضون فكرة اعتزاله الدولي، خاصة وأنه أنهى أفضل موسم تهديفي له مع بايرن ميونيخ، بعد أن سجل 44 هدفًا. ولم يفز هاري كين بأي بطولة حتى الآن في مسيرته، سواء على صعيد الأندية أو المنتخب، رغم خوض 6 نهائيات.

القسم الممتاز لكرة اليد (سيدات)

إجراء الدورة الأخيرة بقسنطينة

تقام الدورة الثالثة والأخيرة من أجل نيل لقب البطولة الوطنية للقسم الممتاز في كرة اليد (سيدات) يومي الجمعة والسبت بقاعة بلقاسم محمد برشاش بقسنطينة، التي تتصدرها مباراة «نادي الأبيار – مولودية الجزائر»، اللذان يتقاسمان المركز الأول بمجموع 10 نقاط لكل منهما.

ستكون المباراة المبرمجة يوم السبت (سا 00: 17) فاصلة لتحديد هوية الفائز بلقب البطولة، بحسب برنامج الدورة الذي كشفت عنه الاتحادية الجزائرية للعبة.

وسيكون نادي الأبيار المتوّج بلقب بطولة الموسمين الفارطين مرشحا بنسبة كبيرة للاحتفاظ بلقبه للعام الثالث على التوالي، أمام مولودية الجزائر التي عرفت موسما متذبذبا، والتي ستسعى إلى رفع التحدي يوم الجمعة أمام نادي بومرداس، في الوقت الذي سيكون نادي الأبيار في مهمة سهلة أمام نادي فتيات قسنطينة صاحب المركز الأخير بدون رصيد قبل انطلاق الدورة.

بايرن ميونيخ

ألفونسو ديفيز قد يجدّد عقده مع النادي

كشف تقرير صحفي ألماني، أمس الأربعاء، آخر التطوّرات المتعلقة بمستقبل الكندي ألفونسو ديفيز، ظهير أيسر بايرن ميونيخ، المرشح للانتقال إلى ريال مدريد، سواء هذا الصيف، أو عندما ينتهي عقده بنهاية الموسم المقبل.

لم يتم التوصل لاتفاق بين ريال مدريد والبايرن على سعر عقد اللاعب، حيث عرض الأول 30 مليون أورو، بينما طلب البايرن 50 مليون أورو.

وبحسب صحيفة «بيلد» الألمانية، توجد إمكانية لتجديد عقد ديفيز مع البايرن، حيث تسير المفاوضات بين الطرفين على قدم وساق.

وذكرت الصحيفة أن وكيل اعمال ديفيز في طريقه للموافقة على التجديد مع البايرن، لكن مع تضمين شرط جزائي بقيمة 150 مليون أورو.

وفي الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات بين الطرفين، يمثل راتب اللاعب مشكلة كبيرة، حيث طلب ديفيز 20 مليون أورو في الموسم الواحد، فيما عرض البايرن 13 مليون أورو فقط.

لكن تشير الأنباء الواردة من المفاوضات مؤخرا، إلى احتمالية الاتفاق على 16 مليون أورو كراتب سنوي للاعب الكندي.

وأضافت الصحيفة الألمانية أن ديفيز لن يغادر، هذا الصيف، كما أن هناك ثقة داخل البايرن بشأن تجديد عقده.

مولودية الجزائر

بلايلي باق في الفريق.. ويتفاوض على تمديد عقده

صنع موضوع رحيل صانع ألعاب فريق مولودية الجزائر يوسف بلايلي، عن الفريق خلال سوق التحويلات الصيفية الجاري والانتقال إلى فريق الترجي الرياضي التونسي الحدث خلال الأيام الأخيرة، لكن يبدو أن الصفقة لم تتم وسيواصل بلايلي مغامرته مع فريق مولودية الجزائر إلى نهاية عقده.

محمد فوزي بقاص

أكدت مصادر "الشعب" من تونس بأن والد ووكيل أعمال ابن الباهية وهران، يوسف بلايلي، تنقل شخصيا إلى العاصمة التونسية وتفاوض مع مسؤولي منشط نهائي كأس رابطة الأبطال الإفريقية، بعدما أبدى نجله رغبة كبيرة في تغيير الأجواء والعودة للعب بفريقه السابق.

بحث اللاعب السابق لفريق الأهلي القطري عن خوض تجربة جديدة لتقليل الضغط عنه، بعدما عانى الأمرين الموسم المنصرم رفقة مولودية الجزائر. كما أن لاعب نادي بريست الأسبق كان يريد الرحيل إلى فريق الترجي الرياضي التونسي، بسبب رغبته في المشاركة بنهائيات كأس العالم للأندية "المونديالیتو"، التي سيخوضها الفريق التونسي بداية من تاريخ 15 جوان 2025 بحلتها الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية. أكدت إدارة الترجي لوكيل أعمال هداف الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم للموسم المنقضي، بأنها تودّ إعادة استقدام الدولي الجزائري إلى صفوفها، لكنها بالمقابل شدّدت على ضرورة انتقاله حرا من أي التزام وجلب معه ورقة تسريحه من فريق مولودية الجزائر، مقابل الإمضاء له على عقد مدّته سنتين وراتب مالي ضخم. شروط إدارة الترجي الرياضي التونسي جعلت يوسف بلايلي يتراجع عن فكرة تغيير الأجواء، خصوصا أنه يعلم أن الشرط الجزائي لشراء ورقة تسريحه يقدر بقيمة 40 مليار سنتيم، وهو المبلغ الذي لن يدفعه ابن الباهية خصوصا أن أنصار المولودية يرغبون في مواصلته والجميع في محيط الفريق يحترمه ويرغبون مواصلة قيادة الفريق نحو التتويج بالألقاب. عاد والد بلايلي من تونس ظهيرة الأحد إلى الجزائر، والتقى رئيس مجلس إدارة العميد الحاج رجم الثلاثاء، للحديث عن رفع الراتب الشهري لابنه خلال الموسم الكروي (2024 – 2025)، خصوصا أنه النجم الأول للفريق وبعد استقدام زكريا دراوي، أضحى ثاني أعلى راتب بالفريق خلف ابن مدينة براقي الذي سيتقاضى 800 مليون سنتيم شهريا.قبلت إدارة مولودية الجزائر المطالب المالية لوالد بلايلي، بشرط تمديد عقده بسنة إلى غاية صيف 2026، وهو المطلب الذي أعاق المفاوضات بين الطرفين، وجعلهم يحددون تاريخا جديدا اليوم الخميس، للحديث من جديد على بعض التفاصيل لمحاولة ترسيم العقد الذي سيربط الجانبين. حصّن الحاج رجم عقود لاعبيه جيدا وهو ما جعله يتحدث بثقة كبيرة خلال تدخلاته الإعلامية، مؤكدا في كل مرّة بأن بلايلي لن يغادر الفريق وسيواصل معه على الأقل لموسم إضافي، وهو ما يؤكد احترافية إدارة المولودية التي أكد بأنها تسيّر الملفات الصعبة بحكمة كبيرة وذكاء، الأمر الذي جعلها تفوز ببطولة الرابطة المحترفة لكرة القدم، وتنشط نهائي كأس الجمهورية 2024 أمام شباب بلوزداد. تقترب إدارة فريق مولودية الجزائر من حسم صفقة المهاجم الدولي حسام غشة، الذي اشترى ورقة تسريحه من فريقه السابق الترجي الرياضي التونسي بقيمة 4 ملايير سنتيم، وتنقل إلى الجزائر لدراسة العروض التي وصلته.

قادما من روما الإيطالي مقابل 12 مليون أورو

إتحاد جدّة السعودي يُعلن تعاقده مع عوار لمدة أربع سنوات

أنهى اللاعب الدولي الجزائري حسام عوار حالة الترقب التي ميّزت مستقبله الاحترافي خلال الأيام الماضية، بعد أن ارتبط اسمه بأكثر من فريق، ليحسم في الأخير وجهته من خلال الانتقال إلى اتحاد جدة السعودي معلنا عن بداية مرحلة جديدة في مسيرته الاحترافية.

عمار حميسي

أعلن إتحاد جدة السعودي عن تعاقده بصفة رسمية مع اللاعب الدولي الجزائري حسام عوار، قادما من فريق روما الإيطالي مقابل 12 مليون يورو في عقد يمتد لمدة أربع سنوات كاملة، سيحمل خلالها قميص اتحاد جدة وهو ما يجعله يدخل مرحلة جديدة في مسيرته الرياضية انطلاقا من دوري "روشن" السعودي.

سافر عوار إلى أليكانتي الاسبانية من اجل الخضوع إلى الفحص الطبي الذي كان ناجحا، ومنها التحق بتربص الفريق في المدينة الإسبانية وتم تقديمه على أنه لاعب جديد بحضور المدير التنفيذي لإتحاد جدة أوليفيرا دومينغوس، الذي ثمن الصفقة كثيرا وأكد أن عوار سيقدم الإضافة اللازمة. سيجد عوار في إتحاد جدة كل التسهيلات التي ستسمح له بالبروز والتألق أبرزها المدرب الفرنسي لوران بلان، الذي يعرفه جيدا ودربه في نادي ليون وسيقوم بمنحه الفرصة الكاملة من أجل إثبات إمكانياته الفنية والتقنية، إضافة إلى اللاعب كريم بن زيمة الذي كان من بين الأسباب التي دفعت فريق إتحاد جدة للتفكير في التعاقد مع عوار. من الناحية الرياضية يبقى اللعب في أوروبا مهما لأي لاعب بما أنها المستوى العالي لكرة القدم، ولكن مع غياب الخيارات المناسبة و«شحّ" العروض من الناحية المالية لم يكن هناك أي خيار بالنسبة لعوار، إلا بقبول الانتقال إلى إتحاد جدة الذي سيفتح أمامه أبواب التألق والمجد الكروي.

مستوى عوار الفني يؤهله للعب في أي فريق أوروبي كبير، إلا أن السنة البيضاء التي قضاها في ليون بسبب رفضه تمديد عقده أثرت على مسيرته الكروية من الناحية الرياضية، بعد أن فقد الكثير من مستواه وهو الأمر الذي تيقن منه مسؤولو نادي روما مبكرا. ليس من السهل على أي لاعب قضاء موسم أبيض ثم يعود من جديد إلى المنافسة بقوّة، حيث يحتاج إلى الوقت وخاصّة الثقة من طرف محيطه من أجل العودة، وهو الأمر الذي لم يتوفر لعوار في فريق روما.

من الناحية المالية بالتأكيد أن اللاعب سيكسب الكثير من الأموال بانتقاله الى اتحاد جدة السعودي، وهو الأمر الذي سيمنحه القدرة على زيادة مداخيله المالية التي كانت جيدة، بحكم أنه كان يتقاضى في فريق روما 3 ملايين أورو سنويا وهي أجرة جيدة جدا للاعب في البطولة الإيطالية.

يحظى عوار بثقة الناخب الوطني بيتكوفيتش الذي يعتبره من العناصر المهمة في المنتخب الوطني..

شباب بلوزداد

تعيين كورينتان مارتينس مدربًا جديدًا للفريق

عين التقني الفرنسي، كورينتان مارتينس، مدربا جديدا لفريق شباب بلوزداد خلفا للبرازيلي ماركوس باكيتا، بحسب ما أعلن عنه، النادي الناشط في بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم "موبيليس"، دون أن يكشف عن مدة العقد.

سيخوض الدولي الفرنسي الأسبق ثاني تجربة له في البطولة الوطنية بعد توليه تدريب نادي بارادو خلال الموسم المنقضي، قبل أن يفسخ عقده إثر خلاف مع إدارة النادي.

وقبل العمل في الجزائر، أشرف مارتينس (55 سنة) على منتخب موريتانيا لمدة سبع سنوات (2014-2021).

ورفض باكيتا، الذي خلف في سبتمبر 2023 البلجيكي سفين فان دين بروك، التجديد لموسم إضافي، بعد أن طلب مهلة لـ 72 ساعة، من أجل التفكير في العرض من أجل تجديد عقده المقدم من طرف إدارة شباب بلوزداد.

وسبق لباكيتا وأن أشرف على الشباب في موسم 2021-2022 عندما توج بلقب البطولة، وبلغ مع نفس الفريق الدور ربع النهائي لرابطة أبطال افريقيا.

كما تمكن باكيتا خلال الموسم المنصرم (2023-2024) من التتويج بلقب كأس الجمهورية بعد الفوز على مولودية الجزائر (1-0).

وأنهى الشباب الموسم الكروي (2023-2024) في المركز الثاني للبطولة المحترفة بـ53 نقطة وراء البطل مولودية الجزائر (65ن).

نادي بارادو

استقدام اللاّعب محمد قسي جعيجع

أضحى مهاجم تشكيلة الرديف لنجم مقرة، محمد قسي جعيجع (21 سنة)، ثالث لاعب يلتحق بأتلتيك بارادو خلال مرحلة الانتقالات الصيفية الحالية، بحسب ما أعلن عنه النادي الناشط ضمن الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم "موبيليس"، في بيان له.

كان محمد قسي جعيجع قد تألق الموسم الماضي مع رديف نجم مقرة، قبل أن يخوض بعض المباريات مع الفريق الأول للنجم.

قبل الترسيم مع جعيجع، كان نادي بارادو قد تعاقد مع لاعبين اثنين وهما: وسط الميدان نسيم يطو من وفاق سطيف وحارس المرمى عبد القادر مرسلي من مولودية البيض.

في المقابل، قام النادي العاصمي بتسريح وسط الميدان يوسف تيطراوي الذي أمضى عقدا لمدة 3 مواسم (زائد موسم محتمل) مع نادي شارل لو روا البلجيكي.

من جهة أخرى، قرر نادي بارادو، إسناد العارضة الفنية للمدرب التونسي راضي الجعايدي، خلفا للفرنسي كورنتان مارتنس، حيث أشرف المدافع الأوسط السابق للمنتخب التونسي يوم الاثنين، على استئناف التدريبات استعدادا للموسم الكروي الجديد، 2024-2025.

مولودية وهران

كريم عريبي يدّعم التشكيلة

أعلن نادي مولودية وهران، عن تعاقده مع المهاجم الدولي الجزائري السابق كريم عريبي لمدة عامين، ليصبح تاسع لاعب جديد في تشكيلة هذا النادي الذي ينشط في بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم.

لعب عريبي خلال الموسم الماضي بالعربية السعودية، حيث ارتدى ألوان نادي القادسية ثم نادي أحد، وكلاهما ينتميان إلى بطولة الدرجة الثانية.

كما سبق للاعب صاحب 30 عاما وأن حمل قميص شباب بلوزداد، النادي الذي فاز معه بلقب البطولة الوطنية خلال الموسم 2022-2023، بعدما انضم إليه قادما من نيم أولمبيك الفرنسي.

بالإضافة إلى عريبي، قامت إدارة مولودية وهران، منذ بداية فترة الانتقالات الصيفية في 1 جويلية الجاري، باستقدام حارس المرمى شمس الدين رحماني، قادما من شبيبة القبائل، والمدافع كيليان قسوم (نيم الفرنسي)، وحارس المرمى ليونارد عقون (روان الفرنسي)، والمدافع كريم معمر شاوش (ديورغارديز السويدي)، والإيفواريين محمد سيلا، مهاجم راسينغ أبيجان السابق وسيري غنوليبا، لاعب خط وسط أسيك ميموزا السابق.

كما جدّدت عقدي لاعبيها أيمن الشاذلي وحفيظ بن عمارة.. بالمقابل، فسخ نادي مولودية وهران حتى الآن عقود خمسة عناصر: كل من دلة كراشاي وبوكريت (حراسة المرمى)، ولاعبا الوسط جوبا أوقاسي وأمين بن بولعيد بالإضافة إلى المهاجم عبد الله أوكيل.

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

24

مواقيت الصلاة

الفجر:	03:57
الشروق:	05:44
الظهر:	12:55
العصر:	16:45
المغرب:	20:08
العشاء:	21:44

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	32°	الجزائر	29°	وهران	29°
عنابة	33°	الجزائر	30°	وهران	31°

عاهد فأوفى..

بناء مجتمع مدني حر ونشط وقادر على تحمل مسؤوليته كسلطة مضادة وأداة تقييم للنشاط العمومي في خدمة المواطن والوطن.

في عمليات متفرقة عبر التراب الوطني

مفارز الجيش توقف 16 عنصر دعم للجماعات الإرهابية

■ إحباط إدخال 5 قناطير من الكيف عبر الحدود مع المغرب

تمكنت مفارز للجيش الوطني الشعبي، في الفترة ما بين 10 و16 جويلية الجاري، من توقيف 16 عنصر دعم للجماعات الإرهابية في عمليات متفرقة عبر التراب الوطني، بحسب ما ورد، أمس الأربعاء، في حصيلة عملياتية للجيش الوطني الشعبي.

أوضح المصدر، أنه «في سياق الجهود المتواصلة المبذولة في مكافحة الإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، نفذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 16 جويلية 2024، عديد العمليات التي أسفرت عن نتائج نوعية تعكس مدى الاحترافية العالية واليقظة والاستعداد الدائمين لقواتنا المسلحة في كامل التراب الوطني».

ففي إطار مكافحة الإرهاب، «أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي 16 عنصر دعم للجماعات الإرهابية خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني». أما فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، فقد «أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مختلف مصالح الأمن خلال عمليات عبر النواحي العسكرية، 57 تاجر مخدرات وأحبطت محاولات إدخال 05 قناطير و96 كيلوغراما من الكيف المعالج عبر الحدود مع المغرب، فيما تم ضبط 21,6 كيلوغرام من مادة الكوكايين و449727 قرص مهلوس»، يضيف نفس المصدر. كما أشارت الحصيلة، إلى أنه «بكل من تمنراست وبرج باجي مختار وإن قزام، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي 24 شخصا وضبطت 26 مركبة و93 مولدا كهربائيا و57 مطرقة ضغط، بالإضافة إلى كميات من خليط خام الذهب والحجارة والمتفجرات ومعدات تفجير وتجهيزات تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب».

كما أوقفت، في السياق ذاته، «11 شخصا آخر، مع ضبط مسدس رشاش من نوع كلاشنيكوف و04 بنادق صيد ومسدسين آليين و10874 لتر من الوقود و59 طنا من المواد الغذائية الموجهة للتهريب والمضاربة و104 قنطار من مادة التبغ، وهذا خلال عمليات متفرقة عبر التراب الوطني".

من جهة أخرى -يتابع ذات المصدر- «تمكن حراس السواحل من إحباط محاولات هجرة غير شرعية بالسواحل الوطنية لـ399 شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع، فيما تم توقيف 433 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة عبر التراب الوطني».

سفارة الجزائر بأبوظبي تنظم احتفالا في ذكرى عيد الاستقلال

تذكير بالمكتسبات الهامة التي حققتها الجزائر في مختلف القطاعات

نظمت سفارة الجزائر بأبوظبي احتفالا بمناسبة إحياء الذكرى 62 لعيد الاستقلال، بمشاركة عدد هام من أبناء الجالية الوطنية المقيمة بإمارة أبوظبي.

ألقى سفير الجزائر بالإمارات العربية المتحدة، عمر فريتح، كلمة أكد خلالها أن «تاريخ 5 جويلية 1962 لم يكن تاريخا اعتباطيا، بل ثمرة ثورات شعبية متعاقبة منذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر، توجت بثورة أول نوفمبر الخالدة، التي مثلت نموذجا فريدا في تاريخ الثورات الحديث، استعاد بها الشعب الجزائري هويته الوطنية بكل مكوناتها وسطر بها مساره نحو العيش الكريم تحت شمس الحرية والاستقلال ومكنته من الانطلاق في عملية التنمية الشاملة في كل ربوع الوطن».

كما عدد السفير المكتسبات الهامة التي حققتها الجزائر في مختلف القطاعات، بفضل الإصلاحات العميقة التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مما مكن الجزائر من الحفاظ على استقرارها السياسي وتسريع وتيرة التنمية وترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة وتعزيز مكانة الجزائر على المستويين القاري والدولي.

وشدد فريتح، في كلمته، على أن الجزائر تعلق أمالا كبيرة على جاليتها الوطنية بالخارج، التي نهل أعضاؤها العلم من المدرسة الجزائرية وينتظر منهم المساهمة الفعالة في الجهد التنموي الذي تقوم به الدولة.

كما أكد السفير على الأهمية البالغة التي تكتسيها الاستحقاقات الرئاسية القادمة لحاضر ومستقبل البلاد، داعيا أفراد الجالية إلى المشاركة بقوة في هذا الحدث الوطني الهام، انطلاقا من واجب الانتماء والمساهمة في ترقية الممارسة الديمقراطية في وطنهم الأم.

وتضمن الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة، تنظيم جلسة حوارية نشطها نخبة من إطارات الجالية الجزائرية المقيمة بالإمارات، المختصة في مجالات البحث العلمي والذكاء الاصطناعي والأدب والثقافة والفنون، حيث تحدثوا عن مسارهم التعليمي والمهني وثمنوا مجهودات الدولة الجزائرية في ميدان التعليم والتحصيل المعرفي وترسيخ مجانية التعليم في جميع مراحله والذي يعد مكسبا هاما مكنهم من الوصول إلى المراتب التي بلغوها اليوم وفتح لهم أفاق النجاح، مبدين استعدادهم للمساهمة الفعالة في النهضة التنموية التي تشهدها البلاد.

أطلق عليه اسم الشهيد الطاهر رابية

تدشين متحف «إيتوزا» لمدينة الجزائر وضواحيها

تم، أمس الأربعاء، تدشين متحف المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري لمدينة الجزائر وضواحيها «إيتوزا»، الذي يوثق لمراحل تطور وسائل النقل في العاصمة.

أشرف على مراسم تدشين هذا المتحف الموجود ببلدية بلوزداد، والذي أطلق عليه اسم الشهيد الطاهر رابية، كل من وزير النقل محمد الحبيب زهانة، ووزير المجاهدين وذوي الحقوق العيد ربيقة، ووزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي، بحضور السلطات المحلية والمدير العام لمؤسسة «إيتوزا» كريم ياسين، وكذا إطارات ومستخدمي وقدماء المؤسسة.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد زهانة أن هذا المتحف الذي «يعد الأول من نوعه في الجزائر والثاني في القارة الإفريقية»، هو معلم يخلد أمجاد مؤسسة «إيتوزا» ويكرس دورها كـ«ناقل جزائري أصيل ملتحم مع كل شرائح المجتمع».

وأشار الوزير، إلى أهمية هذا المتحف الذي يروي «تاريخا حافلا بالنضال والتفاني لخدمة البلاد، من خلال توفير خدمة النقل منذ سنة 1882، تاريخ بداية نشاط مؤسسة النقل الحضري لمدينة الجزائر»، مذكرا بالمراحل التي مرت بها المؤسسة وكذا الصعوبات التي واجهتها.

ونوه زهانة بالجهود المبذولة لرفع التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني الذي شهدته الجزائر العاصمة، وكذا تزايد الأنشطة الصناعية والاقتصادية، والعبور إلى مسار العصرنة، حيث نوعت من أنماط خدماتها من نقل للساكنة والعمال والطلبة وغيرها...

سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر:

الشراكة الصناعية الجزائرية - الصينية مبنية على نقل التكنولوجيا الحديثة

أكد، أمس الأربعاء، من برج بوعريريج، سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، لي جيان، أن الشراكة الجزائرية- الصينية في المجال الصناعي «مبنية على نقل التكنولوجيا الحديثة».

أفاد سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، في تصريح صحفي على هامش زيارته لوحدات كوندور للصناعات الإلكترونية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج، بأن علاقات الصين الاقتصادية مع الجزائر «تعود إلى أكثر من 40 سنة وهي تعرف تقدما وتوسعا كبيرين من خلال عقود الشراكة بين المؤسسات الصينية والجزائرية».

وأضاف، بأن هذه الشراكة «لا تكتفي بالجانب التجاري فحسب وإنما تعمل على نقل التكنولوجيات الحديثة، لتساهم في تطور المنتوج الجزائري، خاصة في مجال الصناعات الكهرومنزلية والإلكترونية من أجل تمكين الجزائر من خلق علاماتها المحلية والسيطرة على الأسواق في المنطقة».

كما اعتبر السفير مؤسسة كوندور «نموذجا لنجاح الشركات الجزائرية وذلك من خلال سعيها الدائم للتطوير والتحكم في التقنيات الحديثة»، متحدثا مطولا مع العمال الصينيين بوحدات الإنتاج التي زارها.

من جانبه أفاد عبد الرحمان بن حمادي، الرئيس المدير العام لمجمع كوندور، بأن الزيارة «تندرج في إطار السياسة المنتهجة لتعريف سفراء الدول، خاصة تلك التي تربط علاقات اقتصادية وشراكة بين مؤسساتها ومجمع كوندور، بهذا الأخير باعتباره شريكا اقتصاديا قائما على أسس صحيحة ويمتلك نظرة مستقبلية واستراتيجية على المديين المتوسط والبعيد».

كما أشار في هذا السياق، إلى أن هناك مشاريع جديدة وعديدة واستثمارات مع الشريك الصيني «سيتم الإعلان عنها في موعدها».

من جهته صرح مدير شركة كوندور، محمد دعاس، أن مشروع إنتاج ضواغط التبريد بالشراكة مع الصين «سيدخل مرحلة الإنتاج مع نهاية 2024»، مثلما تم الالتزام بذلك مؤخرا مع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال الطبعة 55 من معرض الجزائر الدولي وذلك بتصاميم صديقة للبيئة.

جامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران

تسليم شهادات التخرج لـ32 طالبا دوليا

نظمت جامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران، أمس الأربعاء، حفل تسليم شهادات التخرج لـ32 طالبا دوليا من دول إفريقية وعربية، بحسب ما لوحظ.

أشرف على هذا الحفل، مدير ذات المؤسسة للتعليم العالي الأستاذ حمو أحمد، بحضور الأسرة الجامعية، وهذا بعدما أتم هؤلاء الطلبة دراستهم للحصول على شهادة ليسانس وشهادة ماستر في ستة مجالات علمية.

وأكد الأستاذ حمو أحمد في كلمة بالمناسبة، أن جامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران، تحصلت رفقة عدد من مؤسسات التعليم العالي الأخرى على وسم «الدراسة في الجزائر»، بفضل نجاحها في توفير الشروط البيداغوجية والاجتماعية اللازمة للطلبة الدوليين البالغ عددهم 114 طالبا لتمكينهم من التحصيل العلمي الجيد.

من جهتها، أشارت نائبة مدير جامعة العلوم والتكنولوجيا المكلفة بالعلاقات الخارجية والتعاون مروفل أمينة، إلى أن «فترة دراسة الطلبة الدوليين على مستوى الجامعة والقادمين من 20 دولة عربية وإفريقية، تمثل فرصة للتحصيل العلمي للحصول على شهادة من جهة ولخوض تجارب حياتية من جهة ثانية».

جمعت بين التكنولوجيا المتطورة وسهولة الاستخدام

«سيال» تطلق النسخة الجديدة لمنصة الدفع الإلكتروني

أطلقت شركة المياه والتطهير «سيال»، أمس، النسخة الجديدة لمنصة الدفع الإلكتروني «فاتورتي2.0»، والتي تعد خطوة هامة في مسار رقمنة الخدمة العمومية للمياه والتطهير، حيث يوفر للزبائن حلا حديثا ومرنا وسهل الوصول للدفع عبر الإنترنت.

سعاد بوعبوش

تعتبر المنصة المحدثة ثمرة دراسة معمقة لاحتياجات الزبائن، أجريت في جانفي 2024، بحسب ما أوضحه صالح حرّاش مدير الزبائن لسيال، حيث تتميز فاتورتي 2.0 بميزات جديدة مبتكرة، منها البساطة من خلال توفير عملية دفع محسنة تسمح بتسديد الفاتورة بكبسة زر، إلى جانب المرونة عبر إدخال خدمة جديدة متمثلة في الدفع الجزئي للفواتير، مما يسمح للزبائن بجدولة عملية الدفع وفقا لوضعهم المالي، وهذا في حدود 50٪ من مستحقاتهم، ناهيك عن الديناميكية، حيث أن المنصة متاحة 24/24 ساعة و7/7 أيام.

وأشار حرّاش، إلى أن المنصة تساهم في ربح الوقت، ولن تكون هناك ضرورة للتنقل إلى وكالات الزبائن، حيث يسهر فريق عمل متخصص في الخدمات الرقمية على تقديم دعم مخصص لمساعدة الزبائن في إجراءاتهم عبر الإنترنت، ويمكن الوصول إلى فاتورتي 2.0 بطريقة بسيطة ومتعددة عبر موقع سيال الإلكتروني: www.seaal.dz قسم فاتورتي، أو عبر تطبيق وكالتي، أو مباشرة على العنوان: fatourati.seaal.dz.

وذكر مدير الزبائن بإطلاق عدة خدمات رقمية تباعا، على غرار تطبيق وكالتي، خدمه التعرف على الفواتير عبر الأنترنت، وبريدي موب لدفع الفواتير بالبطاقة الذهبية وهذا بالتعاون مع بريد الجزائر، حيث تم مؤخرا العمل بها.

تجاوزت 19 ألف ميغاواط

ذروة جديدة للاستهلاك الكهربائي

سجل الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية، بعد ظهيرة أمس الأربعاء، ذروة جديدة تجاوزت 19 ألف ميغاواط، بحسب ما جاء في بيان لمجمع سونلغاز.

وجاء في البيان، أنه «نظرا لتواصل موجة الحر الكبيرة التي تشهدها عدة ولايات، تواصل شركة سونلغاز- نقل الكهرباء ومسير المنظومة، وللمرة الثالثة خلال هذا هذه الصائفة، تسجيل أرقام قياسية جديدة لمستوى الطلب على الطاقة الكهربائية، حيث تم، أمس الأربعاء 17 جويلية 2024، في تمام الساعة الثانية و26 دقيقة بعد الزوال، تسجيل ذروة جديدة بلغت 19019 ميغاواط».

وطمأنت سونلغاز في هذا السياق، أنه تم ضمان استجابة نوعية للطلب المحلي على الكهرباء، رغم تسجيل مستويات طلب قياسية، بالنظر لتجاوز قدرات الإنتاج الوطنية لـ25 ألف ميغاواط، مؤكدة من جهة أخرى الاستمرار في عملية التصدير نحو تونس.

التوقيع على مذكرة تفاهم بين «ألنفط» وشركة «بتروفيتنام»

بحث فرص الاستثمار والشراكة في مجال المحروقات بالجزائر

وقعت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات «ألنفط» مع الشركة الفيتنامية «بتروفيتنام إيكسبلوريشن برودكشن كوربوريشن «PVEP» LTD، على مذكرة تفاهم تتعلق ببحث فرص الاستثمار والشراكة في مجال المحروقات بالجزائر، بحسب ما أفاد بيان للوكالة، أمس الأربعاء.

تشكل مذكرة التفاهم الموقع عليها، الاثنين، بمقر الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، بحضور رئيسها مراد بلجهام والرئيس المدير العام للشركة الفيتنامية تران هونغ نام، «أرضية لبحث فرص الاستثمار والشراكة في مجال المحروقات بالجزائر» يضيف البيان. تجدر الإشارة، إلى أن «بيفيب» PVEP هي فرع المنبع للمجمع البترولي والغازي الفيتنامي بتروفيتنام، الذي يقوم بالنشاطات الرئيسية المتعلقة بالاستكشاف والإنتاج.

كما أوضح ذات المصدر، أن هذه الشركة الفيتنامية حققت عبر سنوات من البناء والتطوير نموا معتبرا، إذ ساهمت بشكل كبير في تطوير اقتصاد فيتنام. مضيفا، أنها تعتبر إحدى أكبر شركات فيتنام ومصنفة ضمن أهم الشركات البترولية بمنطقة آسيا.

بمساهمة من الديوان الوطني لحقوق المؤلف

«خاوة خاوة».. أغنية وطنية جديدة للصادق جمعاوي

أصدر الفنان الملتزم، الصادق جمعاوي، مع فرقة البحارة المشهورة، أغنية وطنية جديدة عنوانها «خاوة خاوة»، بمساهمة من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

يقول جمعاوي، في تصريح لـ«الشعب»، بهذه المناسبة، «كوطني أحب هذا البلد، في كل المناسبات أتأثر، سواء كان الحدث مفرحا أو مؤلما. هذه المرة، في عيد الاستقلال والشباب تأثرت كثيرا، فخلدت هذه الذكرى بأغنية، مساهمة في تدعيم اللحمة الوطنية، التي تجددت بقوة، في أوساط الشباب».